سيناء
و
الحدود الشرقية لمصر

دراسة فى الأهمية الإستراتيجية والأطماع الصهيونية

د. عطية حسين أفندى

أستاذ الإدارة العامة المتفرغ

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

أكتوبر 2013 م

(40 عاما على إنتصار مصر فى حرب السادس من أكتوبر 1973 م)

سيناء
و
الحدود الشرقية لمصر

دراسة فى الأهمية الإستراتيجية والأطماع الصهيونية

د. عطية حسين أفندى
أستاذ الإدارة العامة المتفرغ
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

2013م

إهـــــداء

إلى أرواح شهداء حروب الدفاع عن الوطن

مـع

نوبة صحيان وانتباه

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

2013

رقم الإيداع بدار الكتب 2013/19684

تصدير

غنى عن البيان ما يتعرض له وطننا الغالي بعد أن أبدع أثناء فعاليات ثورة تحدث عنها العالم وأجمع على عظمتها، في الخامس والعشرين من يناير 2011م، من أزمات ويواجه من تحديات ويعاني من اختناقات.

لكن أعتقد أنه بات متفقاً عليه أن من أهم وأخطر ما يواجه مصر حالياً هو" حالة شبه جزيرة سيناء" وما تثيره هذه الحالة من قضايا إستراتيجية وسياسية وإقتصادية وإجتماعية وأمنية على المستويين الوطني والإقليمي.

وفي سياق المتابعة والمراجعة لأحوال الوطن هذه عدت إلى رسالتي التي حصلت بها على درجة الماجستير في العلوم السياسية عام 1977م وعنوانها "سيناء والحدود الشرقية لمصر: دراسة قانونية سياسية"، فوجدتها- على الرغم من مرور 35 عاما – عامرة بالمعلومات والأطروحات العلمية والواقعية التي تفيد كثيراً في تفهم ما يحدث اليوم بشأن سيناء، ويعين على التخطيط الفعال لمواجهته.

وقد تضمنت الرسالة عديداً من المسائل مثل حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وخاصة حرب أكتوبر 1973م وما أعقبها من إتصالات ومفاوضات وصولاً إلى معاهدة السلام بعد إتفاقية كامب ديفيد 1979 م، وغيرها من مسائل تم التعامل معها من قبل كثير من الباحثين المتخصصين، ومن ثم آثرت أن أقتصر في مخاطبتي لأبناء وطني

على الجزء الأول فقط من الرسالة الخاص بشبه جزيرة سيناء وحدود مصر الدولية تحديداً، آملاً أن يساهم ذلك في فهم أوسع لأهمية هذه البقعة الغالية من إقليم الوطن وإحاطة أكبر، تأكيداً على حدود هذا الإقليم من جهة الشرق والوقوف على الأخطار التي يتعرض لها.

هذا وأعتذر عن أية إحصاءات أو معلومات أو مسميات لم يتم تحديثها سهواً أو لقلة الجهد، معتمداً على أن ذلك لن تخطئه فطنة القارىء وفي ذات الوقت على ثقة بعدم تأثيره على جوهر الأفكار أو مضمون الأطروحات.

والله والوطن من وراء القصد...

مصر التي في خاطري وفي فمي
أحبها من كل روحي ودمي

المؤلف

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية لسيناء	7-59
المبحث الأول: التعريف بسيناء	9
المبحث الثاني: سيناء عبر التاريخ	27
المبحث الثالث: سيناء والأمن الوطنى المصرى	41
الفصل الثانى: الأطماع الصهيونية فى سيناء	63-118
المبحث الأول: دعوى أرض الميعاد فى فكرة الصهيونية المحدثة	65
المبحث الثاني: المحاولات الصهيونية للإستيلاء على سيناء	82
المبحث الثالث: الأطماع الصهيونية فى النقب	110
الفصل الثالث: حدود مصر الشرقية حتى إتفاق الحدود عام 1906م	121-181
المبحث الأول: حدود مصر الشرقية فى كتب الخطط وتقويم البلدان	122
المبحث الثاني: حدود مصر الشرقية حتى فرمان 1892م	134

المبحث الثالث: أزمة طابا وإتفاق الحدود سنة 1906م 145
المبحث الرابع: أزمة طابا (1906م) 160
خاتمـــة: سيناء والمستقبل 185
قائمة المراجع 199
ملاحق الكتاب 102-1

مقدمة

كان ولا يزال لشبه جزيرة سيناء(سنشير اليها إختصاراً بـ سيناء) أبلغ الأثر فى تاريخ مصر حيث لا تقتصر أهميتها على أنها كانت حلبة المواجهة العسكرية بين مصر وإسرائيل فى الحروب الأربعة التى دارت رحاها سنوات1948م، 1956 م، 1967 م، 1973م بل نجد بوصلة التاريخ المصرى منذ أقدم العصور وهى تشير دوماً نحو هذا الركن الشمالى الشرقى الذى وفدت منه كافة المؤثرات البشرية التى كان لها أبلغ الأثر فى مسار التاريخ المصرى قديمه ووسيطه وحديثه وانطلقت عبره كل محاولات التوسع والإمتداد المصرى فى جنوب شرقى آسيا، وهى المعبر الذى شقته قبائل الهكسوس لغزو وادى النيل وقطعته فلولهم هاربة أمام "أحمس" فرعون مصر العظيم ، وهى التى إنطلقت منها جيوش "تحتمس الثالث" ومن بعده ملوك الأسرة التاسعة عشرة " الرعامسة " إلى بلاد الرافدين والشام وآسيا الصغرى وعبر فيافى سيناء جاء الفرس عام 525 ق.م وجيوش الإسكندر الأكبر ومن بعده الرومان فالبطالمة الذين شقوا رمالها من أجل إسترداد أرض فلسطين ثم تجئ جيوش "عمرو بن العاص" حاملة الإسلام والعروبة إلى مصر .

وهكذا تستمر حركة التاريخ المصرى عبر سيناء شرقاً وغرباً بين جيوش زاحفة طورا ومتراجعة طورا آخر، خلال عصور الصليبيين والمماليك والأتراك العثمانيين، إلى أن تأتى الحملة الفرنسية على مصر فى أواخر القرن الثامن عشر

فتعبر جيوشها أرض سيناء في محاولة فاشلة للإستيلاء على بلاد الشام ، ثم تحتل بريطانيا مصر سنة 1882م فتصبح سيناء منطقة عازلة بين مصر وأملاك الدولة العثمانية في بلاد الشام وتتحدد بينهما حدود عام 1906م قبيل الحرب العالمية الأولى التي حاول الأتراك فيها إعادة مصر للخلافة العثمانية مرتين، حتى خرجت حملة اللنبي للإستيلاء على فلسطين وباستقلال مصر سنة 1922م تبدأ مرحلة جديدة من الصراع عبر سيناء مع الصهيونية في فلسطين حتى 1948م ثم مع إسرائيل حتى اليوم .

في هذه الدراسة التي تصل الحاضر بالماضي وتتداخل في محتواها الجغرافيا والتاريخ والقانون الدولي والإستراتيجية نحاول ان نتعرف على أهمية سيناء بالنسبة لمصر لتكون تلك المعرفة سلاحا علمياً من أجل المحافظة على الوحدة الفكرية في نضالنا ضد الأطماع الخارجية وإنطلاقاً للنضال من أجل المحافظة على السيادة الإقليمية لمصر ضمن حدودها التاريخية والسياسية القانونية، وهل مصر إلا في عقولنا ووجداننا وقلوبنا جميعا .

وحقيقة الأمر أن أهمية سيناء لا تعود لمصر وحدها ولكن للعروبة بعامة، ويرجع هذا المصير المشترك إلى الوضع الجيوبوليتيكي الخاص بمصر في خريطة العالم العربي والذي يرجع قبل كل شئ إلى سيناء التي تربط المشرق العربي بالمغرب العربي وإلى قناة السويس التي تصل ما بين العالم النامي المتقدم والعالم الآخذ في النمو .

وإذا كان الوزن السياسى لإقليم ما يتحدد بالعلاقة بين عاملين هامين هما الموقع الجغرافى وموارد الإقليم الداخلية (الأرض والسكان)، وأن للموقع الجغرافى أهميته الحيوية فى إطار العلاقات المكانية والمواقع النسبية الخارجية، فإن جغرافية سيناء الطبيعية والبشرية لا تجعل منها – بالمعنى الضيق– منطقة ذات شأن كبير فهى تبدو محدودة الموارد وجيبا فارغا من البشر ثم هى منطقة فصل من حيث كونها إقليم ممر أكثر مما هى أرض للإستقرار والعمران ، غير أن هذا التوصيف لا يتفق والواقع ذلك أن سيناء وإن كانت من الناحية الجغرافية منطقة فصل فهى من الناحية الأخرى منطقة وصل، بمعنى أنها منطقة فصل ووصل جغرافيا وتاريخياً ، فسيناء هى حلقة الإتصال بين مصر والمشرق العربى وهى مدخل مصر الشرقى، وإذا كانت مصر برمتها وحدة جيوستراتيجية واحدة فإن لكل جزء من أجزائها قيمته الإستراتيجية المتميزة .

من هنا تعرضت سيناء لمحاولات عديدة سواء لإستعمارها وإستغلالها من جانب الصهيونية، أو سلخها أو أجزاء منها من ولاية مصر من جانب تركيا ، وقد فشلت جميع هذه المحاولات وبقيت سيناء جزءاً لا يتجزأ من إقليم مصر وظلت درعها الواقية ومدخلها الشرقى وقاعدتها المتقدمة لكن بقيت الأخطار تحيط بها .

وقد أثبتت الأحداث فى أعقاب العدوان الثلاثى عام 1956م على مصر وعدوان إسرائيل عام 1967م على مصر وسوريا والأردن أن إحتلال سيناء وإن كان يوقف الملاحة

فى القناة ويضعف موقع مصر الجغرافى ويضيع موارده الحيوية، فإنه لا يعنى ولا يمكن قط أن يعنى وقوع مصر ولكن فصل سيناء عن مصر أدى بالتأكيد إلى شل القناة ومن ثم شل موقع مصر. إن سيناء هى المعبر الذى يصل أفريقيا بآسيا، ومصر بالمشرق العربى مباشرة، بمثل ما أن مصر هى المعبر الذى يربط المشرق العربى بالمغرب العربى، بل إن فى سيناء تجتمع مصر والشام والجزيرة العربية تضاريسيا وبشرياً .

وعلى ضوء هذه الحقائق والإعتبارات يجىء كتاب "سيناء والحدود الشرقية لمصر: دراسة فى الأهمية الإستراتيجية والأطماع الصهيونية" مستهدفا تحقيق الآتى عبر فصوله الثلاث :

- إلقاء مزيد من الضوء على الأهمية الإستراتيجية لسيناء للأمن الوطنى المصرى .
- كشف الأطماع الصهيونية والإسرائيلية فى سيناء والرد على محاولات التشكيك فى مصريتها .
- التأكيد على حدود مصر الشرقية التى تبدأ من رفح شمالاً إلى رأس خليج العقبة جنوباً.
- التنبيه إلى أهمية العمل العلمى الجاد لتنمية سيناء وتحصينها ضد كافة الأخطار الظاهرة والكامنة على مختلف المستويات.

الفصل الأول

الأهمية الإستراتيجية لسيناء

الفصل الأول

الأهمية الإستراتيجية لسيناء

سيناء هى المدخل الشرقي لمصر وهى المعبر الذى يصل أفريقيا بآسيا ومصر بالمشرق العربى مباشرة، وإذا كان لمصر أطول تاريخ حضارى فإن لسيناء أطول سجل عسكرى معروف فى التاريخ تقريباً.

ولقد أدركت مصر منذ القدم حقائق الإستراتيجية الصحيحة وقواعد الدفاع السليمة عن وجودها حين أدركت أن الهجوم خير وسيلة للدفاع، فمنذ خيتا والحيثيين على الأقل ومصر تعرف أن الشام هو خط دفاعها الأول وأن مصيرها تاريخيا وجغرافيا مرتبط عضويا بمصير الشام، ومن هنا كانت سيناء محصنة دائما تحصينا أساسيا ومن هنا أيضا كانت مصر تسارع إلى ملاقاة أعدائها خارج سيناء فتنقل المعركة إلى بر الشام.

وقد بدأت الأهمية الإستراتيجية لسيناء تتكشف للعالم بعد الإحتلال البريطانى لمصر ومن ثم جاءت المحاولات الإستعمارية الصهيونية لإستيطان سيناء وإستغلالها، تلك المحاولات التى بدأت أواخر القرن الماضى ولا تزال مستمرة إلى الآن متمثلة على الأقل فى المخططات والتفكير الإسرائيلى.

إن من بين حدود مصر الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية تحتل الأولى مكان الصدارة فتمثل الركن الإستراتيجى الأول فى معادلة الدفاع عن الوادى، وهى

تتمثل فى سيناء والبحر الأحمر، حقيقة لقد تعرضت مصر لبعض الغزوات من جهة الغرب، وثار قدر من المنازعات حول حدودها الجنوبية، فضلا عن أن حدودها الشمالية – البحر المتوسط – أتخذت نقطة إرتكاز وقاعدة لعدد من الغزوات عن طريق البحر، لكن تبقى دائما الحدود الشرقية هى مصدر الخطر الدائم عبر التاريخ ومن هنا كان إهتمام مصر الإستراتيجي الأول متعلقا بهذه الحدود على مر العصور.

وقد وعت مصر منذ القدم أن حدودها الطبيعية تبدأ من خارجها فى فلسطين وفى برقة، بينما لا يقل نطاق الأمن من حولها عن الشرق الأوسط تقريبا، ومن هنا توسعت الإمبراطورية إلى حدودها القصوى كلما أمكنها ذلك لنشر السلام المصرى والتاريخ يسجل أن أغلب معارك مصر الحاسمة إنما تمت على أرض الشام إبتداءًا من "مجدو تحتمس" إلى "حطين صلاح الدين" إلى "مرج دابق قنصوه الغورى"، وعلى العكس إنتهت أغلب المعارك الدفاعية التى تمت على أرضها إلى معارك خاسرة إبتداءًا من "ريدانية طومانباى" الدفاعية إلى "أهرام نابليون"، ومن هنا كان الإحساس دائما بالصحراء الشرقية وسيناء كدرع واقية ضد الغزوات ثم مصدر الخطر الرئيسى على الوطن.

فى هذا الفصل نعرض لهذه الأهمية الإستراتيجية فى مباحث ثلاثة:

المبحث الأول : التعريف بسيناء

المبحث الثانى : سيناء عبر التاريخ

المبحث الثالث : سيناء والأمن الوطنى المصرى

المبحث الأول

التعريف بسيناء

هناك بقاع فى العالم لها شهرة فى التاريخ اكتسبتها لأهمية موقعها الجغرافى، ومنها سيناء فقد حازت منذ القدم مكانتها المعروفه لأسباب دينية وتاريخية وإستراتيجية وبشرية معاً فسيناء كانت معبرا للهجرات البشرية والقوافل التجارية وطريقاً للحج، فضلاً عن الأهمية التى حازتها من وقوعها فى قلب الشرق الأوسط بالإضافة إلى ما لها من مكانة دينية سامية فى قلوب اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء.

ويقودنا التعريف بسيناء – مفتاح مصر ودرعها من الناحية الشرقية – إلى تناول النقاط التالية باختصار يناسب المقام :

أولاً : سيناء لغة وإصطلاحا

ثانياً : جغرافية سيناء

ثالثاً : سيناء والأديان السماوية

رابعاً : موارد سيناء الإقتصادية

أولاً : سيناء لغة وإصطلاحا

سيناء لغة "الحجر"(*) وقيل سميت سيناء لكثرة جبالها[1] ويرجع البعض "سيناء" أو "سينين" كما ورد فى القرآن الكريم إلى الإله "سين" إله القمر الذى كان يعبده الساميون قبل نزول الأديان السماوية[2] وقد عرفت سيناء قديماً باسم "هوشيت" أى أرض الجدب والصحراء نظرا لإنصراف أهلها قديماً للرعى والصيد، وعرف سكان شمالها باسم "هيروشايتو" أى أسياد الرمال، أما سكان الجنوب فقد عرفوا باسم "مونيتو" وجاء ذكرهم فى التوراة عند خروج اليهود باسم العمالقة وسمى هذا الجزء من سيناء "أرض العمالقة" وفى الآثار الآشورية عرفت سيناء باسم "مجان" وربما كان هذا الإسم تحريفا لإسم "مدين"[3].

وأستعملت التوراة كلمة " حوريب" للدلالة على سيناء أيضا فقيل حوريب وجبل حوريب وحوريب جبل الله بمعنى سيناء وجبل سيناء وسيناء جبل الله[4].

(*) قال الزجاج:إن سيناء حجارة وهو والله أعلم إسم المكان فمن قرأ سيناء على وزن صحراء فإنها لا تنصرف وليس فى كلام العرب فعلا وبالكمر ممدود والسنين شجرة. حكاه أبو حنيفة عن الأخفش وجمعها سينين، الجوهرى:هو طور أضيف إلى سيناء وهى شجر، التهذيب تسينين إسم جبل:أنظر لسان العرب للإمام العلامة إبن الفضل جمال الدين محمد إبن مكرم ابن منظور الأفريقى المصرى،المجلد الثالث عشر، بيروت 1956م-1375 هـ ص ص 229- 230.

(1) نعوم بك شقير، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها، القاهرة: مطبعة دار المعارف، 1916م ص 110.

(2) د. أحمد سوسه، العرب واليهود فى التاريخ، بيروت: العربى للإعلان والنشر والطباعة، طبعة ثانية يناير1972م، ص477.

(3) نعوم بك شقير، مرجع سابق، ص 426.

(4) د. أحمد سوسه، مرجع سابق، ص 478.

وإصطلاحاً تعتبر سيناء قنطرة النيل إلى الأردن والفرات وهي في الأصل البلاد الواقعة بين هذين الشطرين المعروفة بجبال الطور ثم امتدت إداريا فشملت بلاد "التيه" ثم بلاد العريش في الشمال، فأصبح حدها من الشمال البحر المتوسط ومن الغرب خليج السويس ومن الجنوب البحر الأحمر ومن الشرق خليج العقبة وخط يقرب من المستقيم يبدأ من رأس طابا على قمة خليج العقبة وينتهي بنقطة على شاطئ البحر المتوسط عند رفح[1]، وهي واحدة من أكثر الأقاليم إرتفاعا وتعقيدا على وجه الكرة الأرضية وهي صحراء بالمعنى الكامل لهذه الكلمة لكنها صحراء من الصخور والأحجار والهضاب[2].

ثانياً : جغرافية سيناء

تقع سيناء بين ذراعي البحر الأحمر شرقي الدلتا وشمال غربي الجزيرة العربية وإلى الغرب والجنوب الغربي لشرق الأردن وفلسطين وسوريا ، وقد أخذت شكل مثلث قاعدته على البحر المتوسط ورأسه تدخل في قمة البحر الأحمر فتشطره شطرين هما خليج العقبة وخليج السويس[3] ويبلغ طول قاعدته مائة وعشرين ميلا وإرتفاعه من البردويل إلى رأس محمد حوالي مائتين وأربعين ميلا[4] ويحد سيناء

---

(1) د. عباس عمار، المدخل الشرقي لمصر– أهمية شبه جزيرة سيناء كطريق للمواصلات ومعبر للموجات البشرية، القاهرة: مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1946م، ص 45.

(2) W.F Hume,The Topography and geology of the Peninsula of Sinai Cairo: National Printing Department, 1906, P.11.

(3) نعوم بك شقير، مرجع سابق، ص 10.

(4) وزارة الحربية والبحرية، الحملات الحربية بفلسطين، القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق،1938م ص 3 .

من الشرق كما سبق وأوضحنا خليج العقبة وطوله من رأس محمد إلى قلعة العقبة مائة ميل وعرضه أربعة عشر ميلا وفى مدخله وأعلاه ثلاثة جزر هى جزيرة تيران عند قاعدته تجاه رأس محمد وبينهما مضيق حرج لمرور السفن، جزيرة صنافير شرقى جزيرة تيران وهى مفقرة، وجزيرة فرعون عند رأس الخليج على بعد ثمانية أميال من مدينة العقبة بحرا[1].

وتنقسم سيناء إلى ثلاثة أقاليم طبيعية تتوالى من الشمال إلى الجنوب:

- سهول واسعة تعرف إصطلاحا بسهول العريش أو بلاد العريش وتشمل السهل الساحلى الذى يمتد بين رفح وبورسعيد ويليه للداخل منطقة كثبان رملية، ويخترق هذه المنطقة طريق ساحلى يبدأ من القنطرة وينتهى عند رفح، وفى هذه المنطقة وادى العريش الذى يمتد من جبال العقبة جنوبا إلى البحر المتوسط شمالا[2]، ولا تصلح منطقة الكثبان الرملية لسير العجلات ويصعب السير عليها للمشاه والقوات الراكبة معاً[3].
- وسط سيناء وهى هضبة حجرية جدباء يطلق عليها تعميما هضبة التيه، حيث كانت مسرحاً لشتات بنى إسرائيل

---

(1) نعوم بك شقير، مرجع سابق، ص 18.
وجزيرة فرعون صغيرة المساحة تبعد عن ساحل سيناء بنحو مائتين وخمسين مترا وهى داخلة فى حد سيناء أما رأس محمد فهو تل صغير فى رأس مثلث سيناء ارتفاعه نحو مائة وعشرين ميلا، وعلى بعد عشرين ميلا منه شمالا يقع رأس النصرانى كما يقع ميناء شرم الشيخ بين رأس محمد ورأس النصرانى.

(2) د. جمال حمدان، 6 أكتوبر فى الاستراتيجية العالمية، القاهرة: مطبعة دار العالم العربى، 1974م ص16.

(3) نعوم بك شقير، مرجع سابق، ص 83.

وتيههم عند خروجهم من مصر بقيادة النبى موسى وبخترق الهضبة طريق يصل مدينة الإسماعيلية بغزة ولا يوجد بها إلا مناطق متناثرة من العمران أهمها القسيمة وبير الحسنة والتمد[1] ويبلغ إرتفاع هذه الهضبة نحو ثلاثة الآف قدم والسير عليها أثبت وأسهل من المنطقة الشمالية[2]

- جنوب سيناء أو الطور وهى المنطقة التى تقع بين خليجى العقبة والسويس جنوبا، وهى هضبة شاهقة الإرتفاع مكونة من صخور نارية قديمة تطل فوقها مجموعة من الجبال أهمها جبل طور سيناء، جبل موسى، جبل المناجاة، جبل القديسة كاترينا وبها من الأودية وادى الإحثا، وادى سدر ووادى سعال[3].

أما مناخ سيناء فقارى مرتفع الحرارة نهاراً خصوصا فى فصل الصيف كما تشتد البرودة ليلاً وخصوصاً فى الشتاء وهواؤها جاف نقى صحى للغاية وقد تشتد الرياح الشمالية أو الشمالية الشرقية فى الصيف لا سيما فى السهول[4] وقلما تمطر السماء فى سيناء ولذلك فالمياه قليلة ولا يوجد فيها أى مجرى تجرى فيه المياه دوماً، ولكن الوديان مثل وادى العريش ووادى أم خشيب قد تصبح مجارى واسعة تجرى

---

(1) د. جمال حمدان، مرجع سابق، 17.
(2) وزارة الحربية والبحرية ، مرجع سابق، ص4.
(3) د. جمال حمدان، مرجع سابق، ص18.
(4) نعوم بك شقير، مرجع سابق، ص 83.

فيها السيول زمنا قصيراً عقب سقوط المطر والمياه أقل وجوداً فى المنطقة الجنوبية(*).

وفيما يتعلق بسكان شبه جزيرة سيناء فإنه يقدر عددهم قبيل عدوان يونيو سنة 1967م بنحو ثلاثمائة ألف نسمة، وقد زاد عدد السكان فيها زيادة كبيرة فى الربع قرن الأخير من القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين بفضل مجموعة من العوامل:

- إنتقال عدد غير قليل من اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب عام 1948م، ومن الطبيعى أن يتجه كثير منهم إلى سيناء ولاسيما مدينة العريش والمنطقة الممتدة بينها وبين قطاع غزة.
- إزدياد الأهمية الحربية لسيناء وهذا أدى إلى اجتذاب عدد من السكان للاشتغال بالخدمات العامة.
- إكتشاف عدد من حقول البترول التى أدى إستغلالها إلى استقطاب أعداد غير قليلة من الأيدى العاملة اللازمة لإستخراج البترول.

وأهم ما يجب أن نلاحظه هو أن هناك إرتباط واضح بين توزيع السكان والتضاريس فيتركز السكان فى المدن

(*) توجد عدة ينابيع وآبار موزعة فى الوديان منها عين سدر، عين أبو رجوم، عين أبو صويرة وكلها فى منطقة خليج السويس، عيد الكيد، عين وادى البيات فى منطقة خليج العقبة، أما فى منطقة العريش فيوجد آبار البروك، بئر أم عباس، عين القسيمة وبئر لحفن، ونظرا لقلة المياه فى سيناء فإنه يصبح من الضرورى سرعة تنفيذ مشروع تحويل جزء من مياه النيل التى تصب فى البحر المتوسط كى تصب فيها.

الشمالية وفي الجنوب عند مناطق التعدين كما ينتشر البدو في أنحاء متفرقة من سيناء(*).

وقد صدر القرار الجمهورى رقم رقم 84 لسنة 1979م بتقسيم سيناء إلى محافظتين: شمال سيناء وجنوب سيناء وقد بلغ عدد سكان محافظة شمال سيناء عام 2002م(320 ألف نسمة وفق بيانات مركز معلومات المحافظة في فبراير 2002م) وأصبحت مساحتها (27) ألف كم، مقسمة إلى بيئة ساحلية وأخرى صحراوية وتشمل (6) مراكز هي(العريش- رفح- الشيخ زيد- بئر العبد- الحسنة ونخل) وتعد محافظة شمال سيناء البوابة الشمالية الشرقية لمصر ومعبرها إلى القارة الآسيوية.

ويحتفل اهالى محافظة شمال سيناء بيومها الوطنى فى 25 أبريل من كل عام، وهو اليوم الذى إكتملت فيه مراحل الانسحاب الاسرائيلى من سيناء عام 1982م عدا طابا التى أستردت فيما بعد (مارس1989م) وأعتبر ذلك اليوم من كل عام عيداً قومياً لمصر بمناسبة تحرير سيناء(1).

(*) د.محمد صبحى عبد الحكيم، سيناء الأرض والناس، مؤتمر تعمير سيناء القاهرة، الإتحاد الاشتراكى العربى سنة 1975م، ص 10، ويمكن تقسيم سكان سيناء إلى ثلاثة أقسام متطابقة مع أقسامها الطبيعية سكان الشمال:أهمهم قبائل المرجلات، السواركة، الجديرات، العبايدة، سكان الوسط: وأهم قبائلهم التياها الترابين،الحويطات، وسكان الجنوب: أهم قبائلهم الصوالحة، مزينة، العليقات، وأولاد سعيد، أنظر فى تفصيل قبائل سيناء وبطونها وفروعها: د. عباس عمار، مرجع سابق، ص ص 120- 139.

(1) بشير عبد الفتاح، محافظة شمال سيناء، سلسلة المحافظات المصرية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004م، ص ص 11-14. وقد تضمن هذا العدد من السلسلة الوصف الجغرافى والتقسيم الإدارى، الوصف الإقتصادى، الوصف السياسى، الوصف الإجتماعى، مصادر التمويل، أوجه الصرف، الخدمات العامة، خدمات البنية الأساسية، الخدمات المركزية، منشآت القطاع الخاص، المؤسسات الإستثمارية، وواقع التنمية البشرية فى المحافظة

أما محافظة جنوب سيناء فمساحتها الكلية حوالى (31) ألف كم، بما يمثل 3٪ من إجمالى مساحة الوطن، وتمتد شواطئها على كل من خليجى العقبة والسويس بطول (600كم) وتنقسم إلى ثلاث مناطق هى ساحل خليج السويس، ساحل خليج العقبة، والمنطقة الجبلية، وتضم المحافظة (6) مراكز هى: رأس سدر- أبو زميمة- أبورديس- شرخ الشيخ- نويبع- الطور، وإضافة إلى هذه المراكز المدن هناك ثلاثة مدن أخرى هى طور سيناء سانت كاترين، ودهب.

ووفقاً لتعداد تقديرى للجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء لعام 2003م، صادر فى يناير 2003م، يبلغ عدد سكان محافظة جنوب سيناء(83) ألف نسخة تقريباً.

وتحتفل محافظة جنوب سيناء بيومها الوطنى فى 19 مارس من كل عام وهو اليوم الذى يوافق ذكرى رفع العلم المصرى على طابا عام 1989م والتى كانت آخر بقعة من الأرض المصرية تم إستراجعها[1].

وفى سيناء ثلاثة محاور رئيسية من الشرق إلى الغرب هى المحور الشمالى، المحور الوسط، المحور الجنوبى.

---

(1) محمد عبد القادر، محافظة جنوب سيناء، سلسلة المحافظات المصرية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005م، ص ص 12-17 وص 54. وقد تضمن هذا العدد من السلسلة الوصف الجغرافى والتقسيم الإدارى للمحافظة، الوصف الإقتصادى، السياسى، الإجتماعى الهيكل البيروقراطى، الهيكل التمويلى، الخدمات العامة، خدمات البنية الأساسية، الخدمات المركزية مؤشرات التنمية البشرية والقدرة المؤسسية وآفاق التنمية بالمحافظة.

المحور الأول يبدأ من قطاع غزة ويقترب من الساحل خلال العريش ومصفق ورومانى ويصل القناة عند القنطرة، المحور الأوسط من نيتزانا (داخل إسرائيل) ويمر خلال أبى عجيلة، بير جفجافة حتى القناة عند الإسماعيلية ويمكن إستخدامه عسكرياً أما المحور الثالث فهو المحور الجنوبى ويكاد يكون غير صالح للإستخدام ويبدأ عند القسيمة قرب حدود (إسرائيل) إلى بير الحسنة وبير التمد خلال ممر الجدى ليقابل قناة السويس قرب نهايتها عند الجنوب[1].

وتضم سيناء ثلاث مجموعات من الطرق هى من الشمال إلى الجنوب طرق المجموعة الشمالية ثم طرق المجموعة الوسطى وأخيراً طرق المجموعة الجنوبية[*].

ونظراً لطبيعة سيناء وأهميتها الجغرافية والإستراتيجية كمدخل لمصر فقد وضعتها تحت الإدارة العسكرية وجعلت على مدخلها حاميات وحصون منذ الفراعنة والذى لا يكاد يخلو تاريخ واحد من ذكر جهوده فى تأمين ذلك المدخل

Edgar O'Balance,**The Third Arab Israeli War**, London:Faber and Faber,1972) PP.88 – 89.

(*) طرق المجموعة الشمالية تشمل الطريق الساحلى من رفح إلى مدينة بيلوز ، طريق الرمل من الشام إلى رفح وينتهى عند الفرما، ثم طريق ثالث يسير فى السهول المتسعة إلى المنطقة الواقعة شرقى قناة السويس لينتهى قرب الإسماعيلية، طرق المجموعة الوسطى تشمل درب الحج ويبدأ قرب رأس خليج السويس ويسير قاطعا هضبة التيه إلى العقبة ماراً بنخل وكذلك ضرب الشعرى من رأس الخليج أيضا وينتهى عند نقب العقبة، وطرق المجموعة الجنوبية وتضم طرق الطور، السويس، درب التيه الذى يقطع سيناء الجنوبية، أنظر فى أهمية هذه الطرق للحجيج والقوافل والتطور الذى لحق بها

C.S. Garvis, **Desert and Delta**, London:John Marray,1938, PP.246-247.

وحتى عصر "محمد علي"، وفي عهده كانت في سيناء ثلاثة قلاع هي قلعة الطور ، قلعة نخل، قلعة العريش وفي كل منها حامية صغيرة وفي سنة 1893م عندما تسلمت مصر قلعة العقبة ألحقت سيناء بنظارة الحربية إدارياً وعسكرياً وماليا وجعلتها تحت إدارة المخابرات بإشراف سردار الجيش وناظر الحربية، وكان الموظف الحكومي الرئيس فيها – قائد عام سيناء – يقيم في قلعة نخل بالإضافة إلى ناظر (ضابط حربي ذو سلطات مدنية) يقيم في الطور[1]، أما بلاد الطور فقد ظلت تابعة لمحافظة السويس حتى ألحقت بنظارة الحربية سنة 1893م، وظلت العريش محافظة تابعة للداخلية حتى أزمة الحدود سنة 1906م حين ضمت إلى الادارة العسكرية، وأصبحت سيناء كلها قومندانية واحدة ثم أصبحت مديرية في سنة 1907م وعين لها مدير برتبة قائمقام (عقيد) في نخل ومفتش برتبة بكباشي (مقدم) في العريش، وفي سنة 1911م استبدل بالمدير محافظ وأصبحت سيناء محافظة عاصمتها العريش ثم إنقسمت إلى محافظتين شمال سيناء وجنوب سيناء[2] ، كما سبق وأشرنا.

ثالثاً : سيناء والأديان السماوية

لسيناء مكانتها الكبيرة في قلوب أبناء الأديان السماوية جميعاً ففيها تلتقي الأديان السماوية الثلاثة : اليهودية والمسيحية والإسلام وتجعل منها بقعة مقدسة.

* سيناء واليهودية

---

(1) Hume , Op. cit., P. 13.

(2) لواء رفعت الجوهري، سيناء أرض القمر، القاهرة:الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت، ص184.

إرتبط إسم سيناء منذ القدم باسم سيدنا "موسى" النبى الذى ولد وشب فى مصر(*) وفى سن الأربعين تجلى له الله فى سيناء وأعطيت له الوصايا العشر التى تعتبر أساساً للشرائع الآدمية والأخلاقية ، وفيها أيضاً صب الله لعنته وغضبه على بنى إسرائيل بعد خروجهم من مصر بقيادة موسى وعاقبهم بالتشتت فى سيناء أربعين سنة[1]، ودون التطرق إلى تفاصيل حادث الخروج وخصوصا وأن هناك قدر من الخلاف حول تحديد السنة التى خرج فيها "موسى" وقومه من مصر ومن هو فرعون مصر الذى خرجوا فى عهده والطريق التى سلكوها، وهو ما يخرج عن نطاق دراستنا هذه،نود أن نشير إلى مجموعة من الملاحظات:

- يرى بعض الباحثين أن حملة النبى "موسى" على أرض كنعان (فلسطين) التى أطلق عليها كتبة التوراه" خروج بنى إسرائيل" هى حملة مصرية مؤلفة من جماعة من الجنود المصريين ومعهم فلول من بقايا "الهكسوس" الذين كانوا يدينون بدين التوحيد وقد ورثوه عن "إخناتون" واضطروا إلى الهرب من مصر من وجه

(*) يقول المؤرخ اليهودى"يوسفوس" فى القرن الأول الميلادى أن "موسى" كان كاهنا مصريا خرج للتبشيربدين التوحيد، وأيد الفليسوف اليهودى الإسكندرى"فيلون" ذلك، ومعنى "موسى" بالمصرية القديمة "الطفل"، وقد ورد ذكر أحد فراعنة مصر باسم" أح– موسى" كما أن الكاهن الأعلى لمدينة ممفيس فى عهد تحتمس الثالث كان يدعى"بتاح موسى"، أنظر د.أحمد سوسه، مرجع سابق، ص ط ط، ص ى ى نقلا عن د.سامى أسعد الأحمد، الأسس التاريخية للعقيدة اليهودية، 1969، ص13.

(1) د. عز الدين فوده، قضية القدس: القاهرة: دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، 1967م، ص19.

الإضطهاد بعد موت "إخناتون" فجاءوا إلى أرض كنعان يأوون إليها[1].

- أن عصر موسى واليهود من جهة وعصر "إبراهيم" و"يعقوب" (إسرائيل)[*] من جهة أخرى عصران منفصلان بينهما أكثر من سبعمائة عام[2].
- أن شريعة "موسى" الأصلية لا يعرف شئ عنها إذ لم يعثر على أى أثر لها كذلك فإنه غير معلوم بأى لغة كتبت، أما التوراة المتداولة فى الوقت الحاضر فقد كتبها الكهنة والأحبار اليهود فى فترة الأسر فى بابل 586 ق.م – 539 ق.م أى بعد عصر "موسى" بنحو ثمانمائة عام[3].
- أن هذه التوراة التى دونها اليهود فى الأسر لم تحدد التسلسل الزمنى ولم تنسق الأحداث عند عرضها للحوادث التاريخية لكى يلتبس الأمر على القارئ فيعجز عن تحديد مراحل الأحداث التاريخية وتتبع زمن كل منها، وذلك لإفساح المجال لإرجاع تاريخ اليهود إلى أزمنة سابقة لوجودهم ، والواقع أن جميع القادة والكتاب والمنظرين الصهاينة يميلون دوما إلى تجريد

---

(1) د. أحمد سوسه، مرجع سابق، ص ط ط.
انظر فى تفاصيل حادث الخروج ونتائجه: د.جمال حمدان، اليهود أنثروبولوجيا، القاهرة: دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، 1967م ص ص 11– 13.

(*) هذه التسمية أطلقت في التوراة على يعقوب حفيد إبراهيم الخليل، تك 32:28 وفى معنى إسرائيل أنظر د.أحمد سوسه، مرجع سابق، ص 449.

(2) المرجع السابق، ص 232.

(3) المرجع السابق، ص ل ل، نقلا عن العالم اليهودى "سيلفر" فى كتابه "موسى والتوراة الأصلية" ص 76 .

القضية اليهودية من أطرها التاريخية والجغرافية الطبيعية ويضعونها على صعيد يقف خارج حدود الزمان والمكان ليكون في مقدورهم بعد ذلك تهيئة وصفة يدخل في تركيبها الغيبية والفكر الرغبي[1].

* سيناء والمسيحية

كانت سيناء مهد الرهبنة المسيحية حيث ظهر فيها أول الرهبان والنساك القديس "لونيوس الكبير" الملقب بأبي الرهبنة، وجاء إلي سيناء رهبان من مصر ومن باقي أجزاء الإمبراطورية الرومانية حينذاك(*)، وقد زارت الإمبراطورة "هيلانه" أم الإمبراطور "قسطنطين الكبير" جبل موسي سنة 237م رغبة في التبرك، وأمرت ببناء كنيسة في المكان الذي رأى فيه "موسي" الشجرة والنيران تشتعل فيها دون أن تحرقها وفي سيناء دير سانت كاترين والذي سمي بهذا الإسم في القرن التاسع الميلادي بعد نقل رفات القديسة كاترين إليه بينما الذى بني الدير نفسه الإمبراطور "جستنيان" في القرن السادس الميلادي، وتوجد في مكتبة الدير صورة (عهد) قديم يسمي "بالعهدة النبوية" كتبت تأميناً للرهبان والمسيحيين على كافة أرواحهم وأموالهم وكنائسهم كما حدث منذ دخول

---

(1) بديعة أمين، المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية، بيروت: دار الطليعة، 1974 ص 18.

وأنظر فيما يتعلق بخروج موسى من مصر وعبوره سيناء :

Arthur Penrhyn Stanley, **Sinai and Palestine in Connection With their History** London : John Mirray , 1881 , PP. 103 – 112 .

وفى هذا الكتاب يظهر بوضوح مدى التعصب الدينى والروح الصهيونية الغالبة .

(*) من هؤلاء القديس نيلس السينائي، الأب يوحنا الدرجي أو السلمي، أنظر: الأنبا صموئيل، سيناء والرسالات السماوية، مؤتمر تعمير سيناء، مرجع سبق ذكره ص8.

العرب مصر[**] ويوجد داخل الدير نفسه مسجد يسمي الجامع العمري بني في عهد الآمر بأحكام الله الفاطمي سنة 1106م[1].

* سيناء والإسلام

لقد أقسم الله عز وجل بسيناء فقال تعالي: " والتين والزيتون وطور سينين، وهذا البلد الأمين"[2].

كذلك يقول الله تعالي في سورة القصص " ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تزودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقي لهما ثم تولي إلي الظل فقال رب إني لما أنزلت إلي من خير فقير" [3].

وقد تعدد في سور القرآن الكريم ذكر مواضع مختلفة من سيناء فقال تعالي "والطور، وكتاب مسطور، في رق منشور، والبيت

[**] يروي أن السلطان التركي سليم الأول قد نقل العهد إلي الآستانة وترك لهم صورة مع ترجمتها التركية، وبهذا الديرمكتبة ضخمة تحتوى على مجموعة نادرة من المخطوطات ومجموعة من الفرمانات وكنوز أثرية ثمينة جداً راجع: لواء .د. عبد الرحمن زكي، سيناء أرض المعارك القاهرة: دار النيل للطباعة، 1957م، ص17.

(1) الأنبا صموئيل، مرجع سابق، ص9.

(2) سورة التين:الأيات1، 2، 3، وجاء في تفسير الرازي" ... قال ابن عباس هما جبلان من الأرض المقدسة يقال لهما بالسريانية طور تينا وطورزينا لأنهما منبت التين والزيتون فكأنه تعالي أقسم بمنابت الأنبياء فالجبل المختص بالتين لعيسى عليه السلام والزيتون الشام مبعث أكثر أنبياء بني إسرائيل والطور مبعث موسي عليه السلام والبلد الأمين مبعث محمد عليه الصلاة والسلام فيكون المراد من القسم في الحقيقة تعظيم الأنبياء وإعلاء درجاتهم، أما قوله تعالي "وطور سينين" فالمراد من الطور الجبل الذي كلم الله تعالي موسي عليه السلام، واختلفوا في سينين فقال إبن عباس الطور الجبل وسينين الحسن بلغة الحبشة وقال مجاهد سينين المبارك وقال مقاتل كل جبل فيه شجرة مثمر فهو سينين وسينا بلغة النبط"أنظر فى تفصيل ذلك مفاتيح الغيث المشتهر بالتفسير الكبير للأمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الذي نفع الله به المسلمين آمين الجزء الثامن الطبعة الأولي، 1308 هجرية، ص ص458-459.

(3) سورة القصص، الآيتين 23،24.

المعمور"[1] كما جاء ذكر عيون موسي التي توجد في سيناء في سورة الأعراف فيقول تعالي "وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمما وأوحينا إلي موسي إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست منه اثنتا عشرة عيناً قد علم كل أناس مشربهم وظللنا عليهم الغمام وأنزلنا عليهم المن والسلوى كلوا من طيبات ما رزقناكم وما ظلمونا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون"[2] وفي نفس سورة الأعراف يتحدث القرآن الكريم عن جبل الطور في سيناء فيقول تعالي " ولما جاء لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك قال له لن تراني ولكن أنظر إلي الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني فلما تجلي ربه للجبل جعله دكاً وخر موسي صعقاً فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين" [3].

وهكذا تلتقي في سيناء الأديان السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام مما جعل سيناء بقعة غالية وأرضاً مباركة لأتباع الديانات الثلاثة.

رابعاً: موارد سيناء الاقتصادية

حقاً إن جغرافية سيناء الطبيعية والبشرية لا تجعل منها منطقة ذات شأن كبير حيث تبدو محدودة الموارد وجيبا فارغاً من البشر[4] غير أنها بمثابة الطريق إلي الشرق ومنه بالنسبة لمصر وذلك طوال فترات تاريخها، وإن لم تكن تقصد ذاتها إلا أن دروباً وفروعاً منها كانت تمثل وصلات إلي مناطق التعدين التي تميز تاريخها إلي

---

(1) سورة الطور، الآيات1،2،3،4.
(2) سورة الأعراف، الآية 160.
(3) سورة الأعراف، الآية 143.
(4) د. جمال حمدان، شخصية مصر– دراسة فى عبقرية المكان، القاهرة: دار الهلال، يوليو1967م ص14.

عصور سحيقة القدم، وإذا كان النحاس أقدم الخامات التي عني المصريون القدماء بتعدينها فإن المنجنيز هو أول الخامات التي استخرجت من سيناء في العصر الحديث، وقد تكون سيناء بحق أقدم مراكز التعدين في العالم فقد إستخرج المصريون القدماء منها النحاس والفيروز والمنجنيز وخام الحديد[1] وتعد مناجم المنجنيز في أم بجمة من أغني مناطق العالم ويقدر إحتياطيها بملايين الأطنان، ويصدر الخام عن طريق مرسي أبي زنيمة، أما النحاس فيوجد في شرق سيناء وغربها، وقد بدأ العمل في مناجم الفحم قبل عدوان يونيو سنة 1967م مباشرة في منطقة الممرات وأظهرت النتائج الأولي أنها تعطي أجود أنواع الفحم، أما الحديد فيوجد قرب وادي النقب الشمالي في غرب سيناء وإقليم جبل مسعود في شرقها، ويوجد النحاس بوفرة على الساحل الغربي لخليج العقبة وربما يكون هذا من أسباب محاولة إسرائيل الإحتفاظ بشرم الشيخ فالنحاس الموجود في هذه المنطقة يقدره الخبراء بما يعادل إنتاج شيلي وروديسا معاً[2].

أما البترول الذي يمثل الآن أهم مصادر الثروة المعدنية في سيناء فتتركز حقوله على الساحل الشرقي لخليج السويس وأهمها:

---

(1) د. رشدى سعيد، تعمير شبه جزيرة سيناء، القاهرة: مركز كتب الشرق الوسط،1967م، ص35. وأنظر كذلك د. عباس عمار، مرجع سابق ص11.

(2) د. محمد صفي الدين أبو العز، شبه جزيرة سيناء والصراع العربي الإسرائيلي، القاهرة، الندوة الدولية لحرب أكتوبر 1973م، 1975م. ص2 حاليا: روديسيا الشمالية(زامبيا) وروديسيا الجنوبية(زيمابوى).

- حقل سدر وأكتشف سنة 1926م ويقع على بعد خمسة وأربعين كيلو متر جنوب شرقي السويس ومتوسط إنتاجه يبلغ مائتي ألف طن.
- حقل عسل وأكتشف سنة 1947م ويقع جنوب سدر بنحو خمسة وعشرين كيلو متراً ومتوسط إنتاجه سبعة عشر ألف طن.
- حقل مطارمة ويقع بين الحقلين السابقين وإنتاجه أقل من نصف إنتاج حقل عسل.
- حقل أبو رديس وأكتشف سنة 1907م ويعتبر أهم حقول غربي سيناء ومتوسط إنتاجه مليون ونصف مليون طن سنوياً.
- حقل بلاعيم البري والبحري أكتشف سنة 1955م ويعادل في أهميته حقل أبو رديس[1] هذا وقد عرضت المجلة الاقتصادية الإسرائيلية The Israeli Economist في عددها الصادر في يناير سنة 1973م نتائج المسح الجيولوجي لصحراء سيناء حتى ذلك الوقت وأثبت هذا المسح أن الجزء الجنوبي من سيناء هو الأهم جيولوجيا بالنسبة لإمكان وجود الرواسب المعدنية وخاصة أنه أكتشف في هذه المنطقة تنجستين عالي التركيز بصورة غير عادية في وسط سيناء الجنوبية، صخور الديوريت التي تشير إلي وجود النحاس في مساحات كبيرة من هذه المنطقة فضلاً عن إكتشاف جبل ضخم في سيناء الجنوبية مساحته عدة كيلو مترات مربعة يحوى الفلسبار بكميات كبيرة ومن نوع جيد

---

(1) المرجع السابق، ص21.

وتركيز عال ويبعد عن شرم الشيخ بنحو نصف ساعة فقط بالسيارة[1].

وبالإضافة إلي ذلك تتمتع سيناء بشواطئ ممتدة على مسافة نحو سبعمائة كيلو متراً في الشمال الشرقي والغرب والجنوب، سواء كانت شواطئ بحار هائلة كالبحر المتوسط أو خلجان ضخمة كخليج السويس وخليج العقبة أو كانت شواطئ بحيرات عميقة أو ضحلة كالبردويل أو التمساح أو المرة، وهذه دون شك ذات إمكانيات كبيرة في الصيد وصناعة الأسماك، فضلاً عن إمكانيات إستصلاح بعض أجزاء من الأراضي في سيناء والموازية لقناة السويس، ولا يغيب عن الأذهان ما تتمتع به سيناء من أماكن أثرية وأماكن سياحية.

والخلاصة أن سيناء واحدة من أكثر المناطق جذباً للإنتباه على سطح الأرض فهي تضم الملامح الثلاثة للأرض: البحر الصحراء الجبال، وهي تحتل موقعاً متوسطاً بين أقاليم البلاد العربية الثلاثة مصر وفلسطين والمملكة العربية السعودية، وهي منطقة لها مكانتها الدينية وقيمتها الإقتصادية.

وفي الحقيقة فإن سيناء هي ممر أكثر منها مقر وهي ليست إقليم إستقرار لكنها إقليم حركة، وبالصفة الأولي منطقة فصل وبالثانية هي منطقة وصل.

---

(1) ملحق العدد(5) من نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مارس 1973م ص 158.

المبحث الثاني

سيناء عبر التاريخ

لا يهدف هذا المبحث إلى سرد تاريخ سيناء فذلك أمر يخص دارس التاريخ لكن الهدف الأساسي منه هو إستقراء سريع لتاريخ مصر منذ الفراعنة إلي العصر الحديث في محاولة للإجابة عن سؤالين محددين: أولهما: هل كانت سيناء في يوم من الأيام أرضاً غير مصرية؟ وثانيهما: ما هي أهمية سيناء الإستراتيجية كما تقودنا إليها دراسة تاريخها؟

وإنطلاقاً من هذا التحديد نعرض في هذا المبحث لما خرجنا به من هذا الإستقراء للحقب التاريخية المختلفة، فبدءاً بغزوة الهكسوس في العصر القديم ومروراً بغزوتي الصليبيين ثم المغول في العصر الوسيط وحتى الغزوة الصهيونية المعاصرة تعرضت مصر للعدوان المتكرر الذي إستهدف تدمير قوتها المادية والمعنوية وتحطيم شخصيتها وحضارتها المتميزة عبر سيناء، وهكذا يداهم الخطر الوطن دائماً من جهة الشرق.

والواقع أن مصر لم تسبق العالم كوحدة سياسية فقط وإنما هي أطول دولة حافظت على وحدتها القومية عبر التاريخ، فلم يحدث خلال أكثر من ستة آلاف سنة أن إنفرط عقد وحدتها وتدهورت إلي إنفصاليات إقليمية إلا في حالات نادرة شاذة للغاية أغلبها مفروض من قوي أجنبية دخيلة، كالهكسوس حين إنفردوا بالدلتا، وكعهد الإنحلال والإقطاع في الدولة الوسطي وأخيراً العهد المملوكي، فالقاعدة التي أرست وجودها أنه حتى في ظل الإستعمار الأجنبي لم تفقد مصر وحدتها على مر العصور فلم يحدث

أن تقاسمها أكثر من مستعمر في أي فترة أو خضعت لأكثر من قوة في وقت واحد، ولقد قيل في هذا الصدد أن المشكلة في الإستيلاء على مصر ليس غزوها وإنما في الوصول إليها لأنه متى تم هذا ووضح الغازي قدمه على موطىء ما فيها قادته الطبيعة بسهولة إلي بقية أجزائها كما لو أتفق له ذلك بالإنحدار والجاذبية[1].

ونتناول في هذا المبحث سيناء عبر التاريخ بدءاً من مصر الفرعونية ومروراً على عهود الفرس واليونان والرومان فالفتح الإسلامي ثم سيناء والحروب الصليبية ونصل للفتح العثماني ، ويليه الحملة الفرنسية فالأسرة العلوية وما يتعلق بتاريخها بسيناء ثم نختم بسيناء كمسرح عمليات الحرب العالمية الأولي وما بعد ذلك سنتناوله لاحقاً.

* سيناء ومصر الفرعونية

علي نحو ما كان النيل أباً حانياً لحضارة المصريين القدماء ووادیهم الخصيب ظلت صحراواتهم الجافة الموحشة أُما تحتضن هذه الحضارة من حيث لم يحتسبوا، فقد أدي إتساعها إلي التقليل من إستخدامها سبيلاً للغزوات الخارجية التي كان يمكن أن تهدد إستقرار واديهم الأخضر، وبذلك تحقق لهم نصيب كبير من الأمن الدولي القديم، كذلك أدي فقرها الطبيعي إلي دفع بدوها المحليين إلي تعكير أمن الحواف الزراعية وطرق التجارة البرية مما استدعي اليقظة الدائمة من الحكومات القائمة لكسر شوكتهم وإلزامهم حدود الأمن والطاعة على الدوام[2]، وهكذا هيأت الظروف لمصر من إستقرار نظم الحكم فيها ووفرة أعداد سكانها

---

(1) د. جمال حمدان، شخصية مصر، مرجع سابق، ص44.

(2) د. عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم، الجزء الأول مصر والعراق، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1967م، ص3.

وسماحة طبعهم، ووحدة لغتهم وندرة الفوارق الجنسية بينهم وإدراكهم لوحدة وطنهم، ما وفر للمصريين القدماء حصانة طبيعية نسبية للإستقرار الحضاري على أرض النيل[1].

وقد تعين على حكام مصر الفرعونية إبتداءًا من عصر بداية الأسر (منذ أواخر الألف الرابع قبل الميلاد) أن يتيقظوا للحدود الصحراوية الشرقية والغربية وأن يكفلوا حماية التجارة والقوافل وبعثات المناجم والمحاجر عن طريق تعويد بدوها الرحل على الطاعة والتعاون والسلام[2]، وبمرور التاريخ إتسعت صلات مصر التجارية بفلسطين عن طريق البر واستمرت الجهود الإقتصادية والعسكرية المضادة لإستغلال مناطق الحدود في جنوب سيناء وبدأت سياسة السلام المسلح في عهد "أمنمحات الأول" مؤسس الأسرة الثانية عشرة (1961م- 1778ق.م) بإقامة المشاريع الدفاعية التي أمتدت على الحدود الشرقية والشمالية الشرقية وسميت في مجملها " أسوار الوالي "[3] ثم تعرضت مصر لغزوة الهكسوس وإستيلائهم عليها حتى إستطاع "أحمس" أن يحرر البلاد وقد خرج المصريون من هذه المحنة وقد غلب على تفكيرهم ضرورة الإهتمام الشديد بتأمين حدود مصر الشرقية وتطلع "تحتمس" إلي الشام وبدأ حملاته عليها حتى عبر الفرات وأرسي على ضفته نصباً حدد به دولته الناهضة [4]، فإذا ما تعرضت مصر لغزو

---

(1) المرجع السابق، ص 31.
(2) المرجع السابق، ص88.
(3) المرجع السابق، ص177.
(4) د. أحمد فخرى، دراسات في تاريخ الشرق القديم، مصر والعراق – سوريا – إيران القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، طبعة ثانية 1963م ص 95. وأنظر في غزو الهكسوس لمصر ونتائجه: جون ولسون الحضارة المصرية، ترجمة د. احمد فخري القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1955، ص ص 268 – 272.

الآشوريين عن طريق حدودها الشمالية الشرقية ومن بعدهم الفرس زاد إدراك المصريين ووعيهم بالأهمية الإستراتيجية لحدود مصر الشرقية بصفة خاصة والعمل على ضرورة تأمين هذه الحدود وبأن الدفاع الحقيقي عن مصر يتطلب أن تكون المعركة خارج هذه الحدود في الشرق[1].

وهكذا يبين لنا أن مصر قد أدركت منذ أقدم العصور حقائق الإستراتيجية الصحيحة وقواعد الدفاع السليمة عن وجودها حين وعت أن الشام هو خط الدفاع الأول ومن هنا لا يكاد يخلو تاريخ أي فرعون أو حاكم مصري من ذكر إنشاءاته وتحصيناته في سيناء.

- سيناء وعهود الفرس واليونان والرومان

ظلت حركة الجيوش بين مد وجزر عبر سيناء من الغرب إلي الشرق أو من الشرق نحو الغرب، إلي أن جاء الفرس بجيوشهم وزحفوا إلي سيناء حيث إلتقوا جيش مصر الذي لم يستطع التصدي لهم فسقطت مصر أسيرة للفرس حتى جاء "الإسكندر الأكبر" يغزو الشام ومصر[2] ودخل مصر من البحر قرب بورسعيد كما أتاها من البر على طريق الغزو المشهور طريق الشمال الذي يبدأ برفح ثم العريش فالفرما وهكذا بقية الطريق حتى عين شمس[*] وتملك اليونان مصر سنة 334ق.م ثم تغلب الرومان على البطالسة – خلفاء الإسكندر الأكبر – وملكو مصر سنة 30ق.م ودام حكمهم حتى جاء الإسلام، فانتزع العرب مصر سنة 640م وقد أقام الرومان على ساحل

---

(1) د. عبد العزيز صالح، مرجع سابق، ص 273.

(2) نعوم بك شقير، مرجع سابق، ص450.

(*) الفرما أو بلوزيم مدينة تقع إلي الشرق قليلاً من بورسعيد وعلى مصب فرع قديم لنهر النيل.

البحر المتوسط في سيناء كما تبدو مراكزهم الدفاعية على الساحل[1] كذلك ترك اليونان والرومان آثاراً عديدة في سيناء مثل دير طور سيناء وخرائب أديرة وكنائس وبروج في جبل سربال ووادي فيران وخرائب لمدينة ضخمة فيها قلعة وكنيسة في وادي العوجا وقلعة لحفن[2].

- سيناء والفتح الإسلامي لمصر

كان الفتح الإسلامي لمصر في عهد "الخليفة عمر بن الخطاب" على يد "عمرو بن العاص" الذي دخل مصر بطريق الفرما برفح والعريش ثم تقدم إلي بلبيس ففتحها وأخذ يتقدم في البلاد حتى تم فتح مصر وكان العرب المسلمون قد فتحو الشام سنة 138هـ وملكوا جزيرة العرب كلها والعراق، فأصبحت سيناء محاطة بالمسلمين من كل الجهات وهاجر كثير من العرب من الجزيرة العربية إلي مصر وسوريا وتخلف البعض منهم في سيناء، واتصلوا بأهلها، فأدخلوهم في دين الإسلام واستوطنوها إلي اليوم[3] وتتابع حكم الدول الإسلامية لمصر حيث الدولة الأموية والدولة العباسية وفي عهدها قامت الدولتان الطولونية والإخشيدية على مصر مغتصبين الحكم منها ولم يكن لهذه الدول الأربع على شهرتها تاريخ يذكر في سيناء، غير أنها كانت طريق سراياهم فضلاً عن أن معركة قد وقعت بالعريش بين "إبراهيم الخليجي الخارجي"

---

(1) Garvis,op.cit.,P.245.

(2) المرجع السابق، ص464.

(3) المرجع السابق، ص464. وأنظر أيضاً: د.عباس عمار، مرجع سابق ص ص106-109 كذلك د. أحمد فخري، تاريخ شبه جزيرة سيناء منذ أقدم العصور حتى ظهور الإسلام، موسوعة المجلس الأعلي للعلوم القاهرة: رئاسة الجمهورية، 1960م.

وجنود "المكتفي بالله" سنة 905هـ، وكذلك معركة أخرى سنة 939هـ، بين جيش من قبل الخليفة الراضي بالله وبين جيش بقيادة محمد الأخشيد الذي أنتصر عليه وهزمه في العريش، ثم تقوم الدولة الفاطمية ومن آثارها في سيناء جامع الدير والذي أمر ببنائه "الآمر بأحكام الله" عاشر خلفائها[1].

- سيناء والحروب الصليبية

ترجع أهمية الحروب الصليبية بالنسبة لنا إلي أنها تشكل تجربة خطيرة في تاريخ العروبة والإسلام، وكانت هذه الحروب صفحات مثيرة في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطي وإنتهت بتدهور وركود وإنحلال إستمر طويلاً في البلدان العربية، في حين صاحبت هذه الحروب وأعقبتها مباشرة نهضة شاملة في الغرب الأوروبي هي أساس نهضته الحديثة[2]، وفيما يتعلق بسيناء فإنها كانت خلال هذه الحروب معبراً هاماً لحملات "بلدوين الأول" ملك بيت المقدس في محاولاته التوسعية التي قام بها بجرأة بالغة واستطاع خلالها أن يصل إلي آيلة على ساحل خليج العقبة سنة 1116م، وأن يسيطر على جزيرة فرعون مما مكنه من الإشراف على سيناء، وكذلك كان الحال فيما يتعلق بالملك "عموري الأول" الذي قاد حملة جديدة في محاولة لغزو الدلتا وإن كان فيضان النيل وغمر مياهه للأراضي قد أجبره على الإنسحاب

---

(1) نعوم بك شقير، مرجع سابق، ص531.

(2) د. سعيد عبد الفتاح عاشور، الحركة الصليبية – صفحة مشرفة في تاريخ الجهاد العربي في العصور الوسطي– الجزء الأول، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، طبعة ثانية، 1971م، ص3.

والعودة إلي فلسطين[1] وأيضاً كانت سيناء هي المعبر الذي قطعة "أسد الدين شيركوه" و"صلاح الدين الأيوبي" في حملتهما لنجدة مصر ضد الصليبيين، واستمر الحال كذلك في كافة الحملات القادمة لمصر لغزوها أو المسرعة إليها لنجدتها، وقد تنبه "صلاح الدين"– الذي قام على مصر – إلي أهمية الهجوم البحري على الصليبيين في الشام فلم يكتف بالزحف البري بل صنع المراكب وحملها مفككة على ظهور الجمال وعبر بها صحراء سيناء إلي شاطئ خليج العقبة[2].

– سيناء والفتح العثماني لمصر

في أواخر القرن الخامس عشر وقعت عدة صدامات بين جيوش المماليك والعثمانيين عند حدود سورية الشمالية وهُزم " قنصوه الغوري" في موقعة مرج دابق سنة 1516م واستشهد فاستعد نائبه "طومانباي" للقاء العثمانيين واتجه "سليم الأول" قائد الحملة العثمانية إلي مصر واستولي في طريقه على كثير من المدن دون عناء مثل حلب، دمشق، ثم سقطت غزة وإقترب "سليم الأول" من مصر وبعث برسول يعرض الصلح بشروط تمس كرامة مصر فرفضها "طومانباي" وقرر المقاومة والدفاع، وكان من رأيه التقدم إلي العثمانيين ولقائهم وهم متعبين من عناء رحلة سيناء لكن الأمراء أشاروا عليه بالإنتظار في الريدانية (العباسية) وغلبوه على أمره فكانت المعركة عند الريدانية وهُزم فيها "طومانباي" وسقطت

---

(1) المرجع السابق، ص ص327– 329.

(2) المرجع السابق، ص ص682– 684. وأنظر في تاريخ الحروب الصليبية: ستيفين رنسيمان تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة د. السيد الباز العريني، بيروت: دار الثقافة 1967م.

القاهرة في أيدي العثمانيين وبذلك إنتهي حكم المماليك وبدأ الطغيان التركي سنة 1517م ليستمر ما يقرب من أربعة قرون[1].

ومنذ مرور الحملة العثمانية لم تشهد سيناء حملة على نطاق كبير حتى أيام ولاية "على بك الكبير" على مصر والذي كانت له مطامع كبيرة في الإستقلال بها حاول تحقيقها بحملتين على الشام سنة 1770م ودارت عدة معارك إنتهت بهزيمته وموته سنة 1773م[2].

- سيناء والحملة الفرنسية على مصر

بعد أن إحتل "نابليون" مصر أصدر السلطان "سليم الثالث" أمراً إلي "أحمد باشا الجزار" والى عكا فأرسل جيشاً إلى العريش إحتلها فأرسل إليه "نابليون" بأن يخليها، لأنها ضمن حدود مصر فأبى الجزار فتقدم "نابليون" وأخذ العريش في 19 فبراير سنة 1799م[3] وقد رأى "نابليون" أن إحتلال وادي النيل يكون مهدداً من الشرق إذا لم يضم إليه سوريا فتابع زحفه إلي خان يونس ثم غزة دون مقاومة ثم الرملة فاللد، ومد حصار عكا الطويل والذي إنتهي بالفشل والإرتداد بعد خسائر فادحة وعادت الحملة إلي مصر[4] ثم عقد "كليبر" مع الصدر الأعظم "يوسف باشا" قائد الجيش التركي معاهدة صلح وقعت في 3 ديسمبر سنة 1799م وهي معاهدة العريش لكن العثمانيين خرقوا المعاهدة وهاجموا

---

(1) لواء د. عبد الرحمن زكي، مرجع سابق، ص 178.
(2) المرجع السابق، ص185.
(3) نعوم بك شقير، مرجع سابق، ص517.
(4) كريستوفر هيرولد، بونابرت في مصر، ترجمة أحمد فؤاد أندرلوس القاهرة: الكاتب العربي، د.ت ص ص365-366.

العريش وأخذوها في 30 ديسمبر سنة 1799م، فعاد "كليبر" وهو يعلم ضعفه إلي مفاوضة الأتراك وعقد مؤتمر ثان بالعريش في 24 يناير سنة 1800م وأقروا معاهدة العريش التي نصت على أن يخرج الجيش الفرنسي من مصر حراً وأن تقله السفن الإنجليزية على نفقتها إلي فرنسا دون نزع سلاحه، غير أن إنجلترا رفضت الموافقة عليها وطلبت من "كليبر" التسليم دون قيد أو شرط مما عده "كليبر" إهانة فهاجمه "يوسف باشا" في المطرية وهزمه شر هزيمة في 20 مارس سنة 1800م، وبعد عدة تحركات تقدم الانجليز والأتراك إلي القاهرة وأضطر الفرنسيون أخيراً إلي الصلح على أساس معاهدة العريش وسلموا القاهرة في 26 يونيو سنة 1801م، وكذلك الحال في الإسكندرية وتم جلاء الفرنسيين عن مصر في منتصف أكتوبر سنة1801م [1]، وهكذا عادت مصر إلي تركيا بفضل مساعدة الإنجليز ولكن ما لبث أن وقع نزاع شديد على السلطة بين الألبانيين والمماليك تغلب فيها الألبانيون واختار المصريون "محمد على" حاكماً عليهم فثبته الباب العالي فكان رأس الأسرة المحمدية العلوية التي حكمت مصر حتى ثورة يوليو 1952م.

– شبه جزيرة سيناء والأسرة العلوية

لما تولي "محمد على" حكم مصر سنة 1805م كانت سيناء في جملة ما دخل في حوزته من أملاك مصر واستخدمها معبراً لحملته على سوريا تحت قيادة إبنه "إبراهيم باشا"، والتي إنتهت بتدخل الدول الأوربية وإبرام معاهدة لندن في 15 يوليو سنة 1840م، وكان "إبراهيم باشا" قبل قيامه بحملة سوريا قد رمم بئر

---

(1) المرجع السابق، ص ص 366– 368.

قطية وبئر العبد العريش، وخان يونس ثم غزة، وفي عهد محمد على أيضاً زار سيناء الرحالة الشهير "بوخارت" فكان أول سائح جال سيناء وكتب عنها في ذلك العهد، كما أرسل "محمد على" مهندساً فرنسياً يسمي "المسيو لينان" إلي بلاد الطور فدرسها ورسم خريطتها وسمي نفسه "عبد الحق" وتوالي خلفاء "محمد على" في حكم مصر، واستمر الإهتمام بسيناء في عهودهم جميعاً وتم تمهيد طريق من دير طور سيناء إلي قمة جبل موسي في عهد "عباس باشا بن طوسون بن محمد على" وتبعه "سعيد باشا" ليأذن بحفر ترعة السويس سنة 1856م، وهو الذي أسس حجر الحجاج في سيناء سنة 1858م، وفي عهد "إسماعيل باشا" أرسل الإنجليز لجنة علمية برئاسة "هنري بالمر" للتنقيب في بلاد الطور فأقامت فيها ستة أشهر تبحث وتنقب ورسمت عدة خرائط لمواقعها ونشرت خلاصة أعمالها في كتاب كبير سنة 1872م ، كما أنشأ "إسماعيل باشا" مدينة القنطرة في شرق القناة على طريق العريش، أما "محمد توفيق باشا بن إسماعيل" فقد صدر فى عهده قرار مجلس النظار في 21 مايو سنة 1885 م رقم (3) بإلحاق القلاع الحجازية بالحربية، وكانت تابعة للمالية وقامت تركيا تطالب مصر بهذه القلاع فسلمت الوجه 1887م ثم ضبا فالمويلح وأخيراً العقبة 1891م– 1892م، وفي عهده أيضاً إنقطع الحج المصري منذ طلعة 1301 هـ(1884م) عن طريق سيناء واتخذ طريق البحر إلي جدة، أما "عباس حلمي الثاني" فقد ثارت في عهده أزمة بخصوص حدود مصر الشرقية في سيناء سنتناولها لاحقاً، وذلك عند توليته أمر مصر وصدور الفرمان الخاص بذلك، ومن آثاره في سيناء زيارته للعريش وأمره محافظها بأن

يكتب تاريخ زيارته على العمود الذي إلي جهة مصر ففعل وهو أحد عمودين يحددان حدود مصر الشرقية، كما جدد بناء جامع العريش ورمم بئر قطية وحفر بئراً جديدة عند النبي ياسر على ساحل العريش[1].

وهكذا يبين لنا أن سيناء كانت دائماً تأخذ إهتمام حكام مصر وتسترعي يقظتهم لحدود مصر الشرقية والحرص على عدم المساس بها فضلاً عن إدراكهم لأهميتها الإستراتيجية.

سيناء مسرحاً للعمليات أثناء الحرب العالمية الأولي

في مستهل القرن العشرين، وللمرة الثانية، تشهد سيناء جيوش الأتراك تعاونها بعض العناصر الألمانية وهي تخترق طرقها الثلاثة حتى تصل إلي النقاط الرئيسية عند القناة التي كانت الدفاعات عندها مقسمة إلي أربعة قطاعات: القطاع الأول: الشط جنيفة، والقطاع الثاني: الديفرسوار – سرابيوم، والقطاع الثالث: نقطة المعدية – الفردان – البلاح، والقطاع الرابع: القنطرة ملاحات بورسعيد.

وتشكلت القوات المدافعة من إنجليز وهنود وأستراليين ومصريين، وليس هنا مجال مناقشة تفاصيل المعارك لكن ما يهمنا هو النتيجة التي تمخضت عنها وهي فشل الأتراك وإنسحابهم على نفس طرق تقدمهم، وفي 5 فبراير سنة 1915م أعيد فتح القناة لحركة السفن نهاراً ثم أعيدت الحركة أيضاً ليلاً بعد ذلك بأسبوع[2]،المهم هو أن خطة الهجوم التركي قد تركت أثراً عظيماً عند بريطانيا فقد

---

(1) نعوم بك شقير، مرجع سابق، ص ص541– 545.

(2) لواء د. عبد الرحمن زكي، مرجع سابق، ص ص205–207.

برهن هذا الهجوم على أن الدفاع عن مصر ليس مرادفاً للدفاع عن القناة فالدفاع عن القناة يجب أن يبدأ أبعد من شاطئيها إلي الشرق ما أمكن وقد صرح الأتراك بأن هذا الهجوم إنما كان للإستطلاع وأنه لم يزد عن كونه مقدمة لهجوم حقيقي يأتي فيما بعد[1] والواقع أن القيادة التركية قد قدرت قيمة القناة كمانع طبيعي كما قدرت قوة الحامية البريطانية في مصر، وكانت على ثقة من أن المصريين سوف يقومون بالثورة ضد الإحتلال الإنجليزي بمجرد إقتراب القوات التركية من البلاد، وهو ما لم يتحقق، لكن العمل الذي قام به الأتراك يستحق كل التقدير فقد إستحضروا قوة كبيرة بعتادها الثقيل سائرة ما يزيد عن مائة ميل في الصحراء، الأمر الذي جعل بريطانيا تعيد النظر في إستراتيجيتها الخاصة بالدفاع عن مصر وتأمين القناة[2] فقد كان للخط الدفاعي الذي إحتلته القوات غرب القناة عيوب واضحة وثار التساؤل " هل دافعت حامية مصر عن القناة أم أن القناة هي التي دافعت عن حامية مصر؟"[3]، وظهر أثر ذلك حين تولي السير "أرتشيلد موري" قيادة القوات البريطانية في جبهة القناة حيث أعاد النظر في إستراتيجية الدفاع عن مصر والقناة وخلص إلي أن الدفاع السلبي عن القناة إنما هو إسراف كبير في الجنود والعتاد، وأن القاعدة الإستراتيجية الحقيقية في الدفاع عن مصر تقع بين العريش والقسيمة[4] وقد رأى أن وجود قوة خفيفة

---

(1) Lord Lioyd, **Egypt Since Cromer**, London:Macmilan and Company Limited 1933,Vol.I.P.230.

(2) وزارة الحربية والبحرية، مرجع سابق، ص 28.

(3) المرجع السابق، 30.

(4) Lioyd, **Op.cit.**,PP.230-231.

الحركة بالعريش أو قربها يسد الطريق الشمالي في صحراء سيناء ويهدد أي قوة تتقدم على الطريق الأوسط أو الجنوبي فالصحراء قد تكون عائقاً قوياً لكنها مع ذلك ساتر عظيم القيمة لتحركات العدو[1]، وبعد عدة إشتباكات بين القوات التركية والقوات البريطانية قرر الأتراك القيام بهجوم أقوى من هجومهم الأول تعززه الطائرات والمدفعية الهاوتزر، وتحركت القوات التركية في 9 يوليو فاحتلت قاطية ودفعت القوات البريطانية إلي الوراء وواصلت زحفها ودارت عدة معارك إنتهت بكارثة للأتراك خسروا فيها خمسة آلاف قتيل وأربعة عشر ألف جريح وأسير، ثم قرر الإنجليز تطهير سيناء من الأتراك وإحتلال العريش بواسطة (قول الصحراء) فاستمر إنسحاب الأتراك حتى سقطت رفح في يناير 1917م بعد مقاومة شديدة، وهكذا طهرت سيناء من الأتراك تماماً بعد معارك إستمرت نحو عامين[2]، وكانت أهم الدروس المستفادة من الحملات هي أنه ثبت خطأ النظرية التي تقوم على أن القناة هي خط الدفاع الأول والأخير عن مصر، فضلاً عن الوقوف على أهمية خفة الحركة بالنسبة للقوات المهاجمة وضرورة أن يكون تشكيلها الأساسي قوات ميكانيكية، وأخيراً فقد كان من نتائج نجاح الأتراك في الوصول إلي منطقة القناة – بالإضافة إلي عدة عوامل أخرى – أن ظهر للانجليز في مصر ما يدعوهم إلي إتباع سياسة هجومية.

---

(1) وزارة الحربية والبحرية، مرجع سابق، ص 38.
(2) لواء.د. عبد الرحمن زكي، مرجع سابق، ص ص210– 213.

الخلاصة

تؤكد مختلف الدراسات أن تاريخ سيناء – إلي حد كبير هو تاريخها العسكري بل هو في ذاته تاريخ الحضارة والحرب في مصر القديمة والحديثة، ولم يكن ما تقدم كله إلا سطوراً من ذلك التاريخ، وهو تاريخ مستمر ربما يكون أطول وأغني تاريخ عسكري لبقعة في العالم كله فلا نعتقد أن هناك مكاناً آخر في العالم قد شهد مثل هذا العدد من الجيوش والأجناس متقدمة أو متراجعة، منتصرة أو منهزمة، وكانت سيناء دائماً أرضاً مصرية فخلال العصر الحجري ومروراً بالعصور الفرعونية واليونانية والرومانية والإسلامية الحديثة كانت سيناء مصرية لحماً ودماً وجزءاً لا يتجزأ من الوطن الأم وكانت سيناء وتبقي درع مصر الشرقية وهمزة الوصل بينها وبين الشام والقنطرة التي تربطها بالمشرق العربي.

المبحث الثالث

أهمية سيناء الإستراتيجية للأمن الوطنى المصري

بعد أن تعرفنا على سيناء ووقفنا على معظم تاريخها والذي يكاد يكون في الواقع جل تاريخ مصر وأهمه، نتناول في هذا المبحث أهمية سيناء الإستراتيجية للأمن الوطنى المصري ويجدر بنا أن نبدأ، بتعريف مفهوم الأمن الوطنى(*) ونتبعه بمفهوم الإستراتيجية ثم نطبق هذين المفهومين على سيناء وأهميتها الإستراتيجية لمصر.

- مفهوم الأمن الوطنى

لقد تعددت وظائف الدولة وتنوعت وسائل تدخلها في حياة الأفراد في الوقت الحاضر ويصدق هذا القول على كافة الدول، وباستقراء العديد من الآراء فيما يتعلق بوظيفة الدولة يمكن تصورها في أطر ثلاثة:

الإطار الأول: حماية إستقلال الدولة والمحافظة على كيانها ووحدة أراضيها.

الإطار الثاني: توفير الأمن الداخلي بمفهومه الواسع بحيث يشمل ما يستكمل به الأمن وجوده من مؤسسات وأجهزة.

الإطار الثالث: العمل على تحقيق حياة أفضل لشعب الدولة والوصول إلى الرفاهية.

ولا تختلف دولة عن أخرى مهما تباعدت أيدلوجياتها واختلفت نظمها في مدى فهم وتطبيق الوظيفة الأولى،

(*) يفضل المؤلف إستخدام تعبير" الأمن الوطنى" عن تعبير "الأمن القومى" المتداول.

وغالبية التعريفات التي تعرضت للأمن الوطني تتسم بالغموض أو عدم الشمول والقصور عن التعبير عن كافة محتويات المفهوم فمثلاً يعرف الأمن الوطني بأن هدفه "المحافظة على كيان الدولة العام وضمان إستقلالها والعمل على تأمينها واستقرار أحوالها الداخلية لصالح رفاهية شعبها" ويمكن إطلاق تعريف أكثر شمولاً ووضوحاً وهو أن الأمن الوطني يعبر عن "الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويق أو إضرار بتلك الأنشطة" وأهمية هذا التعريف أنه يضم المفهوم والإجراءات مقابل أن الأمن الوطني يساوي كيان الدولة[1].

كذلك يمكن القول بأن الأمن الوطني لدولة أو مجموعة من الدول هو بداية الحكمة كما يقولون، ويعني تحديد الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإستراتيجية التي يتحقق في ظلها أمن المجتمع وسلامته، كما يعني تحديد الظروف أو المواقف التي تشكل خطراً على هذا الأمن ومن ثم تتطلب سرعة الحركة لمواجهتها أو العمل أصلاً على منع حدوثها[2].

كذلك يقال في شرح الأمن الوطني "أن الأمة تصبح آمنة عندما لا يكون عليها أن تضحي بمصالحها المشروعة

---

(1) عميد محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومي، القاهرة، مؤسسة دار الشعب للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، طبعة أولى، يونيو 1975م، ص 65.

(2) د.علي الدين هلال، البحر الأحمر والأمن القومي العربي، الأهرام 1975/3/21.

لتفادي الحرب وتكون قادرة- عند التحدي - على صيانتها"[1].

وهذا التحديد يساعد كثيراً لكنه ليس كافياً في عصر لن يكون فيه إنتصار ما إذا قامت حرب نووية، فالأمن الوطني هو الإهتمام الأساسي والحيوي لكل دولة وهذا واضح من محاولات الدول زيادة قدراتها العسكرية والبحث عن تحالفات ومعاهدات صداقة ودفاع مشترك، والبحث أيضاً عن الأمن الجماعي ومحاولات تنظيم وتحديد التسليح وإقامة نظام مستقر من العلاقات الدولية فقد أثر مفهوم الأمن الوطني كثيراً على تشجيع التعاون الدولي أو حتى الإندماج الدولي ونشهد الآن ترابط العلاقات الدولية، حتى أصبح من الممكن القول بأن زيادة أمن الدولة ما قد يعتمد على زيادة أمن دولة أخرى أو العكس[2].

ويستخدم البعض تعبيراً آخر هو المصلحة القومية على أساس أنه يعني أمن الوحدة السياسية، وأن الفكرة الأكثر إنتشاراً في شأن ما يعنيه مفهوم المصلحة القومية تتمثل في فكرة أمن الوحدة السياسية وذلك إستناداً إلى أنه ليس من شيء يبدو لرجال الدولة أعظم شأناً من العناية بأمن دولتهم تأكيداً لاستمرارها، وذلك ما نوه عنه من قبل الفيلسوف الإنجليزي "هوبز" في كتابه "Leviathan" سنة

---

(1) Walter Lippmann, U.S foreign policy shield of the Republic, Boston Little,1973, P. 5. Cited in Morton Berkwitz and Books: National Security in I.E.S.S, Vol. II . P.40. P.G.

(2) Norman J. Pedelford and George A.Lincolen, The **of International Dynamics Politics,** New York:The Macmillan Company,1967, P.177.

1601م حيث إنتهى في تحليله للدولة بأن هدف كل وحدة سياسية يتمثل بصفة أصلية في إستمرارها أي في أمنها والمصلحة القومية متمثلة في فكرة الأمن تشمل كل ما يؤكد إستمرار الوحدة السياسية من ضمان سيادتها وحماية إقليمها ووحدة أراضيها وحماية شعبها وضمان هذه جميعاً ومعاً فذلك هو السبيل إلى إستمرار الدولة[1].

ويرتبط الأمن الوطني بالسياسة الخارجية للدولة حيث أنه أحد أهدافها وإن لم يكن الهدف الوحيد، وهو في هذا الإطار يعني الحد الأدنى الذي تستطيع دولة معينة أن تسمح به في حماية وجودها الذاتي، فهو الحائط الذي يجب أن يقف عنده نشاط أي دولة أخرى في علاقاتها بتلك الدولة ولهذا فهو يدور أساساً حول الحدود الإقليمية وما يرتبط بها فهو سياسة خارجية إقليمية، والأمن الوطني كمفهوم مجرد يعني مجموعة من المبادئ المرتبطة بحماية الكيان الذاتي والتي تمثل الحد الأدنى لضمان الوجود القومي للدولة في هذا المجال الدولي وبهذا المعنى تحدث الفقه الصهيوني عن نظرية الأمن الوطني الإسرائيلي وكيف أنها تحدد ما يسمى بالسلام العبري Pax Semitice شرق البحر المتوسط[2].

والخلاصة أنه يمكن القول بأن تعبير الأمن الوطني ينصرف إلى وقاية الوطن من الوقوع تحت سيطرة دولة

---

(1) د.محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، الدار المصرية للطباعة والنشر 1971م، ص 56.

(2) د.حامد ربيع، مذكرة السياسة الخارجية، محاضرات لطلاب كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1974م، ص1.

أو معسكر أجنبي سواء نتيجة لضعف أو إنهيار داخلي أو ضغوط خارجية، ويتضمن الأمن الوطني بمفهومه الشامل توفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية وأراضيها وحدودها وشعبها وثرواتها القومية ضد أي عدوان مباشر أو غير مباشر من الخارج أو من الداخل، سياسياً كان أو معنوياً أو إقتصادياً أو عسكرياً فالأمن الوطني يتضمن عنصرين معاً هما الأمن الداخلي والأمن الخارجي وهو بهذا المفهوم قضية متعددة الأبعاد متنوعة العوامل فيها تختلط السياسة بالإقتصاد والجغرافيا بالعسكرية والوضع الإجتماعي بالأمن والنظام السياسي بالإستراتيجية.

- الإستراتيجية

لقد تطور مفهوم الإستراتيجية عبر عصور التاريخ، حيث إختلف تعريفها من حضارة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر كما تباين المفهوم لدى كل قائد أو مفكر وفقاً لتباين المدارس الفكرية والفلسفية العامة.

والإستراتيجية هي فن القيادة العامة في الحرب بأجمعها وقد أشتقت من كلمة "ستراتيجوس" اليونانية بمعنى قائد وهي في الأعمال الحربية تعني الخطة العامة التي توضع لإحراز هدف، وكذلك تحمل معنى فن القيادة البحرية والقيادة الجوية وينصرف المفهوم أيضاً إلى معاني أخرى ديناميكية ومتحركة تضم التجارة والرياضة، غير أن المعنى الشائع لها يقتصر على مفهومها المرتبط بالحرب[1].

---

(1) I.E.S.S, op cit., Vol. 15, P. 281.

ويرى البعض أن الإستراتيجية هي علم القيادة بينما يرى آخرون بأنها فن القيادة وقد وصفها "كلاوزفيتز" الألماني الذي يعد أبو الإستراتيجية التقليدية بأنها فن إعداد المعارك أو هي الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة بينما تسمى طريقة تنفيذ الحملة أو طريقة إدارتها "التكتيك"[1].

أما الكولونيل "ليدل هارت" المعدود من أكبر خبراء الإستراتيجية العسكرية من الإنجليز في العصر الحديث، فيعرف الإستراتيجية بأنها فن توزيع وتنظيم الوسائل العسكرية بغية تحقق أهداف سياسية، ووافقه في تعريفه هذا "ريمون آرون" أستاذ العلوم السياسية بجامعة باريس[2]، أما "الجنرال الفرنسي بوفر" فيخرج الإستراتيجية عن نطاقها العسكري المحدود إلى تعريف أوسع فيقول بأن الإستراتيجية هي صراع الإرادات المتقابلة التي تستعمل القوة في فض ما ينشأ بينها من نزاع[3].

وهدف الإستراتيجية كما يتضح من التعريفات السابقة هو تحقيق الغايات التي ترسمها السياسة مستخدمة في ذلك أفضل الوسائل المتاحة، وليس مجرد النصر العسكري في حد ذاته، بل الهدف الأساسي هو تحقيق النصر السياسي وفرض الإرادة وتتحدد المهمة الأساسية للإستراتيجية القومية بتنسيق أدوات السياسة الخارجية (الدبلوماسية، العسكرية

---

(1) لواء حسن عبد الخالق مطاوع، دراسات إستراتيجية وعسكرية عن فلسطين القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969م، ص ص 26-28.

(2) د.بطرس بطرس غالي،الأبعاد الجديدة للإستراتيجية الدولية، السياسة الدولية عدد5 يوليو1966م ص 72.

(3) أندريه بوفر، مدخل إلى الإستراتيجية، ترجمة كرم ديري والهيثم الأيوبي، بيروت: دار الطباعة 1968م، ص 76.

أو معسكر أجنبي سواء نتيجة لضغف أو إنهيار داخلي أو ضغوط خارجية، ويتضمن الأمن الوطني بمفهومه الشامل توفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية وأراضيها وحدودها وشعبها وثرواتها القومية ضد أي عدوان مباشر أو غير مباشر من الخارج أو من الداخل، سياسياً كان أو معنوياً أو إقتصادياً أو عسكرياً فالأمن الوطني يتضمن عنصرين معاً هما الأمن الداخلي والأمن الخارجي وهو بهذا المفهوم قضية متعددة الأبعاد متنوعة العوامل فيها تختلط السياسة بالإقتصاد والجغرافيا بالعسكرية والوضع الإجتماعي بالأمن والنظام السياسي بالإستراتيجية.

- الإستراتيجية

لقد تطور مفهوم الإستراتيجية عبر عصور التاريخ، حيث إختلف تعريفها من حضارة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر كما تباين المفهوم لدى كل قائد أو مفكر وفقاً لتباين المدارس الفكرية والفلسفية العامة.

والإستراتيجية هي فن القيادة العامة في الحرب بأجمعها وقد أشتقت من كلمة "ستراتيجوس" اليونانية بمعنى قائد وهي في الأعمال الحربية تعني الخطة العامة التي توضع لإحراز هدف، وكذلك تحمل معنى فن القيادة البحرية والقيادة الجوية وينصرف المفهوم أيضاً إلى معاني أخرى ديناميكية ومتحركة تضم التجارة والرياضة، غير أن المعنى الشائع لها يقتصر على مفهومها المرتبط بالحرب[1].

---

(1) I.E.S.S, op cit., Vol. 15, P. 281.

ويرى البعض أن الإستراتيجية هي علم القيادة بينما يرى آخرون بأنها فن القيادة وقد وصفها "كلاوزفيتز" الألماني الذي يعد أبو الإستراتيجية التقليدية بأنها فن إعداد المعارك أو هي الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة بينما تسمى طريقة تنفيذ الحملة أو طريقة إدارتها "التكتيك"[1].

أما الكولونيل "ليدل هارت" المعدود من أكبر خبراء الإستراتيجية العسكرية من الإنجليز في العصر الحديث، فيعرف الإستراتيجية بأنها فن توزيع وتنظيم الوسائل العسكرية بغية تحقق أهداف سياسية، ووافقه في تعريفه هذا "ريمون آرون" أستاذ العلوم السياسية بجامعة باريس[2]، أما "الجنرال الفرنسي بوفر" فيخرج الإستراتيجية عن نطاقها العسكري المحدود إلى تعريف أوسع فيقول بأن الإستراتيجية هي صراع الإرادات المتقابلة التي تستعمل القوة في فض ما ينشأ بينها من نزاع[3].

وهدف الإستراتيجية كما يتضح من التعريفات السابقة هو تحقيق الغايات التي ترسمها السياسة مستخدمة في ذلك أفضل الوسائل المتاحة، وليس مجرد النصر العسكري في حد ذاته، بل الهدف الأساسي هو تحقيق النصر السياسي وفرض الإرادة وتتحدد المهمة الأساسية للإستراتيجية القومية بتنسيق أدوات السياسية الخارجية (الدبلوماسية، العسكرية

---

(1) لواء حسن عبد الخالق مطاوع، دراسات إستراتيجية وعسكرية عن فلسطين القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969م، ص ص 26-28.

(2) د.بطرس بطرس غالي،الأبعاد الجديدة للإستراتيجية الدولية، السياسة الدولية عدد5 يوليو1966م ص 72.

(3) أندريه بوفر، مدخل إلى الإستراتيجية، ترجمة كرم ديري والهيثم الأيوبي، بيروت: دار الطباعة 1968م، ص 76.

الدعاية المخابرات) وجوانب السياسة الداخلية (الإقتصادية،التعليمية، الثقافية، الأمن الداخلي) وذلك من أجل تحقيق الأهداف الأساسية.

* أهمية سيناء الإستراتيجية للأمن الوطنى المصري

كانت مصر أول وحدة سياسية في التاريخ القديم نمت في نفسها عناصر الأمة وهي وحدة الأصل ووحدة العادات ووحدة الفكر، وبعدها كانت أول دولة بالمعنى السياسي المنظم تظهر على مسرح العالم القديم ولم يمض وقت طويل حتى كانت أعظم قوة سياسية فيه، وكانت أول إمبراطورية في التاريخ حققت لنفسها نطاقاً ممتداً من السيطرة والنفوذ وصل بسرعة شمالاً إلى سوريا وإلى مشارف النهرين ووصل غرباً إلى برقة وجنوباً إلى أثيوبيا بمعناها الواسع القديم[1].

ويؤكد "د. جمال حمدان" أنه كما تستمد مصر وحدتها الطبيعية من الخارج من الموقع فهي تستمدها من الداخل من الموضع، فهي من الخارج واحة صحراوية أو بالأحرى شبه واحة أو هي جزيرة في محيط الصحراء، حيث تبدو كالكأس الطويلة أو الزهرة ساقها الصعيد وزهرتها الدلتا وبرعمها الفيوم، وهي على إستطالتها، عالم واحد متناه صارم الحدود والمعالم ملمومة على نفسها ومتماسكة كوحدة واحدة متميزة، فالصورة الطبيعية واضحة بسيطة كل البساطة حتى لقد بالغ البعض فيعتبرها ساذجة كما يفصل "مارش فيليبس" الذي يقول إن جغرافية الوادي صنعت للأطفال"

---

[1] د.جمال حمدان، شخصية مصر، مرجع سابق، ص 94.

وآخرون يقولون أن لمصر تاريخاً وليس لها جغرافيا، وبغض النظر عن تلك المغالاة بل المغالطة فإن تلك البساطة والوضوح من العوامل الأساسية في تبلور شخصية مصر[1].

وكفلت الصحراء لمصر بمئات الأميال من الرمال القاحلة التي أحاطتها بها شرقاً وغرباً قدراً نسبياً من الحماية الطبيعية في مواجهة احتمالات إكتساح الشعوب والقبائل المجاورة لبراعم حضارتها في المراحل الأولى من نشأتها كما أقامت هذه الصحاري لمصر حماية أكثر إيجابية بعد ذلك حيث أدرك قادتها ضرورة إستثمار ميزة العمق الدفاعي الإستراتيجي الذي تكسبه هذه الصحراء للوادي والدلتا شرقاً وغرباً، حتى خرجت الجيوش المصرية لملاقاة أعدائها عند حدودها السياسة الإستراتيجية، بل فيما وراء هذه الحدود في كثير من الأحوال وذلك بدءاً بغزو الهكسوس لمصر، فحتى ذلك الوقت كان المصري القديم متفائلاً باستمرار لا يخاف من أحد أو من الزمن[2]، وفي هذا يقول "جون ولسون" الذي عمل فترة طويلة أستاذًا للآثار المصرية في جامعة شيكاغو "أن تلك السمة في شخصية المصرى القديم – التفاؤل – كان لها تفسيرها فهو رجل آمن يوفر له النيل الرزق، والصحراء توفر له الحماية، وظل هذا الإحساس بالصحراء الشرقية وسيناء كدرع واق ضد الغزوات ولكن

---

(1) المرجع السابق، ص ص 39–40.

(2) محمود عزمي، سيناء التاريخ والإستراتيجية، الطليعة، السنة السابعة، العدد السابع، يوليو 1974م ص 49.

سرعان ما تبدد ذلك عندما قدم الهكسوس يغزون مصر ويحتلونها"[1].

وفي هذا الصدد لعبت سيناء كموقع دوراً هاماً بارزاً في إستراتيجية مصر بصفة عامة في مجرى وجودها وتطورها موقع شاءت له طبيعته الجغرافية أن يكون همزة الوصل البرية بين الركن الشمالي الشرقي لأفريقيا وبين غرب آسيا وشاء له التاريخ في معظم مراحله أن يحتل مركزاً محورياً بين عديد من مراكز الثقل الحضارية والإقتصادية والعسكرية في العالم القديم والحديث.

على أنه يجدر بنا قبل تحديد أهمية سيناء الإستراتيجية للأمن الوطنى المصري أن نتعرف على دور الصحراء في الحرب، أهمية الطرق والمحاور والممرات في سيناء، ونحدد بعدها دور القناة في هذا الصدد حتى تكتمل ملامح الصورة فهذه كلها عناصر هامة في تشكيل الأهمية الإستراتيجية لسيناء.

*دور الصحراء في الحرب

تلعب طبيعة الأرض الجافة والظروف الجغرافية والطبيعة القاسية دوراً مهماً فى معارك الصحراء، فانبساط الأرض وافتقارها للمواقع وللموارد الطبيعية والمياه العذبة وصعوبة المواصلات وسوء الأحوال الجوية فيها، أضفى على معارك الصحراء سمات ميزتها عن أنماط أخرى للمعارك، وإذا كانت الصحراء وبالا على رجل الشئون

---

[1] جون ولسن، الحضارة المصرية، ترجمة د.أحمد فخري، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1955م، ص266.

الإدارية فهي جنة رجل التكتيك حيث يوفر له ميدانها الواسع وأرضها المكشوفة حرية أكثر فى الحركة ومجالاً أوسع للمقاومة[1].

إن الدفاع في الصحراء مؤقت وعابر، والهجوم في تلك المناطق يعطي الأولوية لسير القوى البشرية والمعدات العسكرية وليس لاحتلال الأراضي، إذ ليس للأرض الصحراوية قيمة إستراتيجية أو إقتصادية كبيرة في حد ذاتها بل إن الدفاع عن تلك المناطق والإقامة فيها يشكل عبئاً غير هين على القوات وهدف الدفاع في الصحراء هو الإستعداد لشن هجوم جديد تستخدم فيه المواقع الدفاعية كنقطة إرتكاز دفاعي تنطلق منها القوات عند الهجوم، ونلاحظ صدق هذه القواعد كلها فيما يتعلق بسيناء سواء في حرب 1956م أو حرب يونيو 1967م أو فيما يتعلق بانتشار القوات المصرية فيها في الحربين المذكورتين وفي أسلوب الدفاع الذي إلتزمته القوات الإسرائيلية بعد إحتلالها سيناء.

وتعتمد حرب الصحراء على المدرعات والقوات الجوية والشئون الإدارية بصفة خاصة وأساسية، ولكل من

---

(1) عبد القادر ياسين، فن مغرب الصحراء، الطليعة، العدد 11، نوفمبر 1973م، ص 93. وكان روميل من خير من حدد قواعد حرب الصحراء بعد أن خاض غمار أعنف معاركها بنفسه حيث صاغها فى الآتى:
1- تطبيق مبادئ الحرب الميكانيكية والمدرعة.
2- المشاة المترجلة تؤدي إلى الهجوم الشامل التكتيكي.
3- معارك التعرية و تهدف إلى تحطيم قوة العدو.
أما عن النواح التنظيمية في حرب الصحراء فقد نصح روميل بالآتي:
1- إستخدام المدرعات المدفعية والمشاة.
2- المدفعية تكون بعيدة المدى خفيفة الحركة وأفضل أن تكون ذاتية الحركة.
3- أن تستخدم المشاة فقط في إحتلال المواقع الدافعية على أن تكون خفيفة الحركة.

هذه الركائز الثلاثة أهميتها البالغة وهي تكمل بعضها البعض فسلاح المدرعات هو عماد حرب الصحراء، و عنصر التموين والإمداد ذو أهمية كبرى في هذه الحرب، أما التفوق الجوي فهو عامل حاسم في مثل هذا النوع من الحروب.

وبصفة عامة فيما يختص بدور الصحراء في الحرب – وسيناء في غالبيتها صحراء– فإن العلم العسكري يعتمد على الممارسة وعلى الخبرات المكتسبة دون أن يقلل ذلك من أهمية الأبحاث النظرية و العسكرية وليس أدل على ذلك من أن حرب أكتوبر 1973م قد قلبت كثيراً من المفاهيم والأفكار العسكرية.

– أهمية الممرات والطرق في سيناء

ظل الطريق الساحلي – طريق حورس – الذي يبدأ من القنطرة شرق القناة إلى العريش عاصمة سيناء ماراً بالفرما ورمانة ويمتد إلى الشيخ زويد ورفع ثم غزة، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، هو الطريق ذو الأهمية الأولى في سيناء، لكن مع التطور الإستراتيجي والعسكري فقد هذا الطريق الساحلي أهميته العسكرية بسب إمكان تعطيله تماماً، ولعدم توفر الأمن التكتيكي اللازم للقوات التي تستخدمه لتعرضه للقصف من الجو والبحر، مع إمكان تدميرها بواسطة المتسللين من الجو أو البحر مع صعوبة الإنتشار للقوات إذا هوجمت بسبب وجود المستنقعات على الجانب الشمالي والكثبان الرملية الكثيفة على الجانب الجنوبي[1]، ولذا دعت

---

(1) O, Ballance, Op.Cit., p.90.

الضرورة التكتيكية إلى الإلتزام بالطرق الوسطى في سيناء لما يتوفر فيها من فوائد وللوقاية المكفولة للقوات التي تتحرك عليها، وهذه الطرق أهمها طريقان الأول به ممر الجدي ويبدأ من الإسماعيلية إلى أبي عجيلة وطوله 195كم ومنه تتفرع عدة طرق فرعية، والثاني به ممر متلا ويمتد من السويس إلى متلا ثم إلى بئر التمد وبئر الحسنة ثم إلى أبي عجيلة أيضاً وطوله 267 كم، وهو أهم طرق سيناء من الناحية الإستراتيجية، أما الممرات في سيناء – الجدى ومتلا – فهي ذات أهمية إستراتيجية كبيرة للمزايا التي بها وهي:

- إمكانية الإنطلاق منها شرقاً أو غرباً إلى كل أرجاء سيناء.
- وجود المطارات الأمامية في جفجافة والمليز بالقرب منها بالإضافة إلى مناطق تخزين المياه.
- القرب من منطقة القناة مما يجعل هذه المنطقة مهددة بالقوات التي تستطيع السيطرة عليها.
- ممر متلا قريب من السويس ومن البحيرات المرة، ومن الطريق الساحلي المتجه إلى أبو زنيمة، حيث مناجم المنجنيز وحقوق البترول.
- إمكان الإنطلاق شرقاً من نهاية الممرات إلى النقب الجنوبي في فلسطين.
- توفر الحماية للقوات التي تحتمي بها.
- صعوبة إحتلالها بالإسقاط الجوي لإمكان إصطياد الهابطين عليها، وإن كانت إسرائيل حققت هذا بالنسبة لممر متلا في عدوانها سنة 1956م بقوة من المظليين.

- يصبح التقدم منها إلى قلب الدلتا والقاهرة أمراً محتملاً لمن يستطيع الإحتماء بهما وعبور القناة فممر الجدي قريب من الإسماعيلية وممر متلا قريب من السويس.

- سيناء والقناة

أدى حفر القناة سنة 1869م من بين ما أدى إلى قطع خطوط الحركة التاريخية المستعرضة، وإلى شطر البرزخ المحمي بالقلاع وتحويله إلى مضيق بحري تتخذ الحركة فيه محوراً شمالياً جنوبياً، وإلى قطع أواصر ووشائج الإتصال بين المجموعات القبلية في سيناء وأشقائهم في شرقي الدلتا، وبهذا تحولت الخطوط البرية للحركة التجارية التاريخية بين المشرق والمغرب إلى محور مائي أعتبر ردحاً من الزمن بمثابة محور الإمبراطورية، وأصبحت سيناء درعاً واقية للقناة بعد أن كانت وظيفتها حماية مصر وهمزة وصل بينها وبين جيرانها، وقد أدى شق قناة السويس إلى تقطيع أوصال الخطوط العرضية للحركة التاريخية في القسم الغربي من البرزخ، كما أن قيام إسرائيل سنة 1948م قد أدى إلى تحويل أهمية سيناء من جسر للإتصال إلى خط مجمد للدفاع عن القناة ذاتها، هذا فضلاً عن أن إفتتاح القناة للملاحة أضفى على طريق الغزو القديم أهمية جديدة إذ وضعت مجرى القناة في طريق العدو يستطيع بها أن يشل موقع مصر وأن يخل أمنها وسلامتها[1]. وهكذا أضيفت إلى القاعدة التقليدية "دافع عن القناة ستدافع عن مصر" أن أي خطر يهدد سيناء من الشرق يهدد القناة بينما يؤدي وقوع

---

[1] د.محمد صفي الدين أبو العز، مرجع سابق، ص 8.

الأولى إلى وقوع الثانية وشلها، وهكذا أصبحت سيناء "إستراتيجياً" جزءاً من القناة وبالتالي جزءاً لا يتجزأ من موقع مصر، فضياع سيناء معناه شل القناة وهذا معناه إيقاف موقع مصر الجغرافي، ومن هنا يتحول المبدأ الإستراتيجي في الأمن الوطني المصري إلى دافع عن سيناء تدافع عن القناة تدافع عن مصر جميعها موقعاً وموضعاً[1].

وفي هذا الخصوص أثبتت الحملة التركية سنة 1915م 1916م خطأ النظرية التي تقول بأن القناة هي خط الدفاع الأول والأخير عن مصر وكان هذا هو الإختبار الأول[2].

أما الإختبار الثاني فكان حرب يونيو 1967 م، ذلك لأن تجربة سنة 1956م لم تكن مواجهة حقيقية مع العدو الإسرائيلي إذ كان الإنسحاب فيها ضرورياً، وفي هذا الإختبار كررت الإستراتيجية المصرية خطأ الإستراتيجية البريطانية بالإنسحاب غير المنظم إلى الضفة الغربية للقناة، وقد اتضح مؤخراً أن الأمر بالانسحاب كان تكراراً غير واع لتجربة عام 1956م.فدوافع الإنسحاب سنة 1956م كانت الرغبة في إنقاذ القوات البرية المصرية من الشرك الذى نصب لها في أعماق سيناء قبل أن تطبق على مؤخرته مطرقة العملية موسكتير الأنجلو فرنسية على إمتداد قناة السويس، أما إنسحاب عام 1967م فلم يكن وراءه فخ منصوب بل كانت كل المعطيات السياسية والعسكرية تقضي بالتشبث بمواقع

---

(1) د.جمال حمدان، 6 أكتوبر في الاستراتيجية العالمية، مرجع سابق،ص 37.

(2) د.خيرية قاسمة، النشاط الصهيوني في الشرق العربي ومداه 1908-191 سلسلة كتب فلسطينية بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية 1973م، ص ص290-291.

الجيش في سيناء لأطول وقت ممكن تخفيفاً للضغط على باقي الجبهات – القدس والقنيطرة – وتمكيناً للجهود الدبلوماسية من أن تدرأ أو تخفف الهزيمة الكاملة كذلك فإن أسلوب الإنسحاب في سنة 1956م كانت تنظمه توجيهات تفصيلية وقيادات واعية خططت له بدقة وراعت القواعد السليمة، بينما أسلوب الإنسحاب في سنة 1967م كان إرتجالاً مبهما، علاوة على أن الأمر قد صدر بأن يتم الإنسحاب كله خلال يوم واحد رغم أنه سبق أن إستغرقت القوات المصرية ثلاثة أسابيع لتتحرك إلى سيناء، ثم أن هدف الانسحاب في عام 1956م كان إنضمام الجيش إلى الشعب ليواصلاً معاً الكفاح المسلح ضد العدو الأنجلوفرنسي بينما إنسحاب 1967م لم يكن له هدف رشيد، وهكذا يمكن إعتبار الإنسحاب في الجولة الأولى عملية إرتداد منظم بينما لا يمكن – بأي معيار – إعتبار الإنسحاب في الجولة الثانية إلا عملية تقهقر عشوائية فوضوية[1].

وبين يونيو 1967م وأكتوبر 1973م تمكنت الإستراتيجية المصرية من تحويل القناة إلى مانع إستراتيجي يستطيع جيش مصر أن يحتمي به من عدو مهاجم من الشرق ويصمد أمامه حتى مع تفوقه عليه، فلقد صمدت مصر وراء القناة وشنت حرب إستنزاف بالتعاون والتنسيق مع الجبهة السورية، وأدمته إلى حد بعيد، ومن جانب آخر ساد آنذاك إعتقاد بأن العدو الإسرائيلي لن يجرؤ على عبور القناة حتى لو أستطاع ذلك عسكرياً، لأن هذا كفيل بإيقاعه في أكبر فخ

---

[1] لواء حسن البدرى، مقارنة بين جولتين(1956م، 1967م)، السياسة الدولية، العدد 48، أبريل 1977م، ص ص 143–144.

يمكن أن يتورط فيه وهو بحر الكثافة السكانية في منطقة الدلتا، غير أن نقطة الضعف في هذه المنطق كانت أنه على الضفة الغربية وبينها وبين أطراف شرق الدلتا يقوم مثلث أو شبه مثلث من الفراغ البشري، وكان العدو يضع ذلك في حسبانه وإحتمالات عبوره كما تحقق فعلاً في أكتوبر 1973م بعملية الثغرة، وأصبحت القناة سلاحاً ذو حدين إستراتيجياً فهي ستار هام للدفاع المصري من الغرب لكنها- وفي نفس الوقت -وبالدرجة ذاتها- يمكن أن تكون عائقاً أمام العبور المصري لإسترداد سيناء[1].

وجاءت حرب أكتوبر 1973م بمثابة الإختبار الثالث وقد أثبتت أن القناة على مناعتها ليست المانع الذي لا يخترق، فلقد تم عبورها وإختراقها من الجانبين، ومع الفارق في الحالتين بالطبع، إلا أن التجربة أثبتت أن كل الإحتمالات واردة وبالتالي يصبح الدرس الأهم هو أن الخطر متى بدأ من الشرق فلا أحد يعرف متى وأين ينتهي في الغرب، ذلك أن الدفاع عن أقصى الغرب إنما يبدأ حقاً في أقصى الشرق[2].

إذن يمكن إجمال الأهمية الإستراتيجية لسيناء للأمن الوطني المصري في النقاط التالية:

- الدفاع عن سيناء يعني الدفاع عن القناة وهذا بدوره يحقق الدفاع عن مصر كلها.

---

(1) د.جمال حمدان، 6 أكتوبر في الإستراتيجية العالمية، مرجع سابق ص ص 38-40.

(2) العماد مصطفى طلاس، دراسة عسكرية في اتفاق سيناء السياسي سلسلة منشورات_مجلة الفكر العسكري، دمشق: مطابع القيادة والأركان، بدون، ص ص 38-40.

- حسب قوة الدولة في مصر في مختلف العصور كان إتجاه الغزو للداخل أو الخارج، فلقد تعددت الغزوات وتنوعت الهجرات وفي الحالتين كانت سيناء هي المعبر، وفي حالات كثيرة كانت ميدان القتال وأرض المعركة.
- توفر صحراء سيناء باتساعها وعظم مساحتها، عمقاً إستراتيجياً في الدفاع عن مصر برغم ما لحق صناعة الأسلحة من تقدم هائل وخصوصاً إذا ظل الصراع محلياً بالأسلحة التقليدية.
- سيناء تتاخم إقليم النقب الذي إقتطعته معاهدات الهدنة وضمته إلى إسرائيل، وهو يشكل اليوم نقطة وثوب وإنطلاق إليها والعكس صحيح أيضاً.
- معظم ثروة مصر المعدنية ولاسيما البترول توجد في سيناء.
- سيناء تؤثر ولا تتأثر فهي عنصر لا غنى عنه في نجاح أي جيش من الجيوش، ولكنها في حد ذاتها لا تملك قوة عسكرية بشرية وليست مجتمعاً عسكرياً.
- هناك مواقع معينة في سيناء ذات أهمية إستراتيجية كبرى مثل (أبي عجيلة)تسمى أحيانا (أبو عويقلة) وهي قرية صحراوية تقع على بعد 180كم شرقي الإسماعيلية و 15كم إلى الجنوب الشرقي من العريش، وتفصلها عن حدود فلسطين المحتلة 32كم في إتجاه الشمال وأهميتها أنه تلتقي عندها الطريق الأوسط في سيناء والممتدة من الإسماعيلية حتى العوجة في الأرض المحتلة بالطريق المؤدية إلى العرش شمالاً، كما تلتقي عندها عدة طرق

فرعية ولهذا تعتبر مفتاحاً رئيسياً لطرق الإقتراب والمواصلات في شرق سيناء كله ومن يسيطر عليه يستطيع أن يهدد جناح كل من الطريقين الشمالي و الجنوبي لسيناء، فضلاً عن سيطرته على الطريق الوسطى المؤدية مباشرة إلى القناة ولذلك إكتسب موقع (أبي عجيلة) أهمية عسكرية خاصة في مسرح العمليات الحربية البرية التي دارت بين مصر وإسرائيل في جولات أعوام 1948م 1956م، 1967م.

- فيما يتعلق بشرم الشيخ أثبتت حرب أكتوبر سنة 1973م أنه ليس لهذا الموقع تلك الأهمية الإستراتيجية الكبرى التي كانت تدعيها إسرائيل وبالتالي تبرر ضرورة التمسك به، حيث أمكن خلال تلك الحرب إحكام حصار بحري أقامته مصر بمساعدة اليمن الجنوبية الشعبية (آنذاك)على مضيق باب المندب وأمكن شل ميناء إيلات من أقصى الجنوب بعيداً عن شرم الشيخ.
- صحراء سيناء منطقة خطيرة بالنسبة للدفاع عن إسرائيل حيث أنها ميدان حشد الجيش المصري ومجال واسع لمناوراته وهامش أمن لدفاعه الجوي، وبالتالي تهدد أمن إسرائيل ومطاراتها ومواقعها الحيوية وعامل تأمين للدفاع الجوي عن الأراضي الواقعة غرب القناة.
- أكثر من هذا أن معنى سيناء قد أصبح في الوقت الحاضر يتجاوز مصر وحياتها إلى حياة العرب جميعاً، فقد أصبحت منذ قيام إسرائيل وهي ميدان حرب العرب، وأصبحت المعارك الأخرى على الجهات العربية الأخرى كالضفة

الشرقية للأردن أو مرتفعات الجولان لسوريا يتحدد مصيرها إلى حد بعيد بمصير المعركة فوق أرض سيناء.

من بين خطوط الدفاع الثلاثة في سيناء: خط الحدود السياسية، خط المضايق، قناة السويس نفسها، يعد الخط الأول أكثر تعرضاً للخطر وأقلها مناعة ولا يتمتع بعمق إستراتيجي مما يتطلب أن تتمسك مصر به وتستميت في الدفاع عنه، لأن وقوعه ينقل الضغط فوراً إلى الخط الثاني، وهو خط المضايق وهذا الخط بدوره هو معقل سيناء الحقيقي ومفتاحها الحاكم والصمود فيه يمكن من إسترداد الأرض المفقودة شرقه وإستعادة السيطرة على الخط الأول.

ونختتم هنا بالمعادلة التي صاغها الدكتور "جمال حمدان":

"من يسيطر على فلسطين يهدد خط دفاع سيناء الأول
ومن يسيطر على خط دفاع سيناء الأوسط يتحكم في سيناء
ومن يسيطر على سيناء يتحكم في خط الدفاع مصر الأخير
ومن يسيطر على خط دفاع مصر الأخير يهدد الوادي"[1]

---

[1] د.جمال حمدان، 6 أكتوبر في الإستراتيجية العالمية، مرجع سابق، ص 34.

الفصل الثانى

الأطماع الصهيونية فى سيناء

الفصل الثاني
الأطماع الصهيونية في سيناء

أبرزت الحركة الصهيونية العنصرية دور الأيديولوجية كعامل من عوامل الصراع وأسلحته المؤثرة، فهي لا تهتم بنشر الأيديولوجية لكي تقنع الرأي العام العالمي وتؤثر في الرأي العام العربي فقط، بل وتلجأ إليها لإحكام قبضتها على العناصر اليهودية التي جلبتها وشجعتها على الهجرة من مواطنها الأصلية إلى دولة إسرائيل، وهي تلجأ إلى هذا كي تقنع هذا الخليط المجلوب من الشتات بأن "الحل الصهيوني" هو الحل الأمثل والوحيد للمشكلة اليهودية.

ولقد عودتنا الدوائر الفكرية والسياسية للحركة الصهيونية أن تثير من القضايا وتلقي من الشكوك والإدعاءات حول فرضيات نحسبها بدهية فنهمل التصدي الجاد لها، ثم لا نلبث أن نرى قطاعات من الرأي العام العالمي – فضلاً عن الإسرائيلي– وقد أصبحت لا ترى في هذه الأمور إلا ما ألقت إليها الصهيونية من قضايا وشكوك و وجهات نظر، وبدأت الحركة الصهيونية هذا بالتشكيك في عروبة فلسطين وما زعموه من "حقوق قومية" أو "حقوق تاريخية" لليهود على أرض (إسرائيل) التي تمتد إلى الفرات، وأرادت أن تطوع كل هذا لاكتساب أرض جديدة في سيناء فإدعوا أن هجومهم على سيناء خلال العدوان الثلاثي على مصر عام

1956م إنما كان في إطار "تحرير" لجزء من أرض الشعب اليهودي، وينادون اليوم بضم جزء منها حتى أصبحت تطرق أسماعنا أصوات تتساءل متشككة في مصرية سيناء وعروبتها.

أما وقد بسطنا في الفصل السابق حقائق تؤكد وضع سيناء وأهميتها الإستراتيجية لمصر، فإنه يصبح علينا إستكمالاً للصورة أن تتناول في هذا الفصل الأطماع الصهيونية في سيناء، ونقصد بها هنا الأطماع الصهيونية حتى قيام دولة إسرائيل 1948م، أما بعد ذلك فموضوع مستقل نتركه لغيرنا من الباحثين وقد أسهم الكثير منهم في هذا السياق إسهامات رصينة، وأيضاً فنحن نتناول في هذا الفصل الأطماع الصهيونية في النقب باعتبار أنه إمتداد طبيعي لسيناء وله مثل أهميتها الإستراتيجية، وأصبحت الصهيونية تعتمد عليه في توجيه غزواتها ضد سيناء ومصر بأسرها.

وينقسم هذا الفصل إلى المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول : دعوى أرض الميعاد في فكر الصهيونية المحدثة.

المبحث الثاني : المحاولات الصهيونية للإستيلاء على سيناء.

المبحث الثالث : الأطماع الصهيونية في النقب.

المبحث الأول
دعوى أرض الميعاد في فكر الصهيونية المحدثة

صاغ "تيودور هرزل" وغيره من القادة الصهاينة الوجه السياسي للحركة الصهيونية التي كرسها مؤتمر بازل(سويسرا) عام 1897م، حيث كانت بدايات نشوء الحركة الصهيونية ذات الأهداف العالمية المحددة والتي تتلخص في تجميع يهود العالم في منطقة واحدة ليقيموا دولة دينية عنصرية، فابتدعت الحركة الصهيونية أكذوبة الشعب اليهودي معتبرة أن يهود القارات الخمس لهم من الصفات والمميزات المشتركة ما يصنع منهم شعباً، وأخذت تنمي النزعة العنصرية لدى اليهود وتغذي مناخ الحقد والتعصب و الكراهية للآخرين من بني البشر مؤكدة على النقاط التالية:

- أن المشكلة اليهودية مشكلة عامة عانى منها يهود العالم لأسباب دينية.
- أنها ظاهرة أبدية وجدت منذ أن وجد اليهود وستبقى طالما وجدوا.
- أن اليهود وحدهم دون غيرهم من الشعوب تعرضوا للإضطهاد على مر السنين.
- أن اليهود شعب واحد ذو بنية واحدة، متجانس المصالح ومصيره واحد.
- أن اليهود أرغموا على الهجرة من فلسطين عام 70م.

- أن الصهيونية إمتداد طبيعي للمشكلة اليهودية وإن كان باتجاه معاكس أو ما يمكن التعبير عنه بالفعل ورد الفعل.
- أن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو إقامة دولة يهودية.

وما إنفكت الحركة الصهيونية تؤكد على هذه الموضوعات منذ أواخر القرن التاسع عشر[1].

وعلى أساس هذه المفاهيم قامت الحركة الصهيونية لتولد عند الجيتو اليهودي وهمين أولهما أن اليهود ليسوا مجرد فئة إجتماعية متميزة بدينها فقط بل هي قومية أيضاً وهنا إستحال الوجه الديني وجها قومياً، والثاني أنه بما أن اليهود يشكلون قومية مثل القوميات الأخرى، فإن لها الحق في أرض مستقلة تحقق عليها الذات القومية وتحقق بالفعل ذاته أنها قومية، وهكذا جاءت دعوى "أرض الميعاد" لجمع يهود العالم فيها وتكوين الدولة اليهودية، والواقع أن نشوء الصهيونية – فكراً وحركة – في وسط حمى تكامل الحركات القومية الأوروبية وما صاحبها من نزعات إمبريالية، قد ألهم الصهيونية الإيمان بفكرة القومية، غير أن المقارنة بين الحركة القومية الأوروبية والحركة الصهيونية قد تساعد على تحديد معالم الأخيرة وتوضيح أبعادها الحقيقية، وعلى تفنيد الادعاءات القائلة بأن الحركة الصهيونية هي حركة قومية يهودية ذلك:

- أن الحركة القومية كانت نتيجة طبيعية لتطور النظام الرأسمالي بعد إنهيار النظام الإقطاعي، حيث إستهدفت

---

(1) بديعة أمين، مرجع سابق، ص12.

توحيد أمة واحدة موجودة فعلاً لها تاريخ مشترك وثقافة مشتركة ولغة واحدة وتعيش فوق أرض واحدة، إلا أنها أرض مجزأة سياسياً وإقتصادياً بسبب السيطرة الإقطاعية، أما الحركة الصهيونية فلم تكن تمتلك أياً من المقومات الأساسية لمفهوم القومية.

- أن الحركة القومية الأوروبية كانت تعبيراً عن مصالح الطبقة البرجوازية العليا وإرادتها في خلق قاعدة إنتاجية وسوق وطنية أما الحركة الصهيونية فلا تعبر إلا عن مطامح وتطلعات فئة محدودة من المثقفين المنحدرين على العموم من البرجوازية الصغيرة المهاجرة من أوروبا الشرقية.
- أن الدولة القومية الأوروبية كانت إمتداداً لوجود قومي مشترك على أرض مشتركة وموجودة فعلاً ويقيم عليها ذلك الوجود القومي بصورة فعلية تاريخية بلا إنقطاع، أما الدولة اليهودية القومية فإنها ليست سوى تطبيق عملي لفكرة الإستعمار الإستيطاني من قبل يهود ينتمون إلى جنسيات وأوطان مختلفة.
- أن الحركة القومية الأوروبية قامت بدوافع محلية ملحة أما الدولة اليهودية فقد كانت مبررات إيجادها حاجات "دولية" ملحة أيضاً، وكما يقول "هرزل" في كراس الدولة اليهودية "إن العالم يحتاج الدولة اليهودية، لذلك فإنها ستقوم".
- أن القوى والطاقات الفكرية والعلمية والفلسفية والأدبية الأوروبية كانت كلها مكرسة لخدمة نمو وتطور الوجود البرجوازي الأوروبي والحركة القومية، أما بالنسبة للحركة

الصهيونية فإن المسألة كلها كانت على خلاف ذلك تماماً إذ لم تكن تمتلك أية مقومات حضارية وفكرية وأخلاقية مستمدة من وجود قومي تقليدي فعلي.

من هذا يتضح لنا بجلاء أن الحركة الصهيونية لا يمكن أن تعتبر حركة قومية رغم أنها رفعت منذ البداية "شعار" القومية اليهودية ووضعت نصب أعينها ذات الأهداف الرئيسية للحركات الأوروبية القومية[1]، وعلى هذا الأساس فإن الحركة الصهيونية حاولت إستغلال الحركة القومية الأوروبية لتضفي على نفسها وصف الحركة القومية غير أنها لم تكن غير جزء متأخر من الحركة الإستعمارية، أو كما يعبر الكاتب الإسرائيلي "يوري أفنيري" ... وكانت (الصهيونية) مظهراً من مظاهر الإستعمار الغربي في نزعه الأخير[2]، ويكفي لإثبات نزعة التوسع لدى الصهيونية إستعراض الأهداف والشعارات التي تبنتها على مراحل متدرجة ففي برنامج بازل 1897م تبنت شعار (وطن قومي يصونه القانون العام)، وجاء وعد بالفور عام 1917م ليكرس (الحدود الشرقية)، ثم شعار (كومنولث يهودي) في مؤتمر بالتيمور سنة 1940م، وبعد قيام إسرائيل عام 1948م نجد (حدود الدولة) و(حدود الأمة) وفي عدوانها سنة 1956م تعلن عن (تحرير جزء من أرض الشعب اليهودي)، وبعد

---

(1) المرجع السابق، ص ص141-142.

(2) من الفكر الصهيوني المعاصر، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1968م، ص340.

عدوانها في يونيو 1967م تترادف في التصريحات الإسرائيلية مصطلحات (الحدود الآمنة) و(الحدود التي تضمن السلام)، و(الحدود الطبيعية) وفي كل هذه المراحل فإن هدف الصهيونية في تحقيق دولة إسرائيل "الكبرى" بقي غايته التوسع الإقليمي.

فما هي أرض إسرائيل الكبرى أو "أرض الميعاد"؟ كانت البداية العملية في تعيين المطامح الصهيونية لبناء دولة اليهود قول "هرزل" في مذكراته "الأرض من نهر مصر(النيل) إلى النهر الكبير (الفرات)" [1] وهو ترديد لما يدعى بوعد الرب لإبراهيم بمنحه ونسله الأرض الموعودة، وقد سعى كي تتطابق الدولة المبتغاة مع حدود (أرض إسرائيل) المقدسة التاريخية وعلى هذا الأساس يقيم اليهود دعواهم في الإستيلاء على فلسطين باعتبارها (أرض الميعاد) فضلاً عن أنها الموطن الأول للدولة اليهودية القديمة، وقد أطلق اليهود هذا الإسم على أساس ما يدعونه من وعد الله إبراهيم وذريته من بعده أن يعطيهم هذه الأرض ليقيموا فيها دولة، وأن يجمعهم بعد شتات ويقويهم بعد ضعف، ويجعل منهم أمة واحدة وقد ورد في التوراة كثير من العبارات عن

---

(1) يوميات هرزل، إعداد أنيس صايغ وترجمة هلدا شعبان صايغ، سلسلة كتب فلسطينية 10، بيروت مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، يناير 1968م، ص65.

أرض الميعاد[*] وجاء أول وعد صريح بإعطاء فلسطين لنسل إبراهيم في شكيم (نابلس حالياً) في سفر التكوين 7 : 12 "لنسلك أعطي هذه الأرض" وفي الإصحاح 15: 18 جاء الوعد أكثر وضوحاً "لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات".

ولهذا الوعد الإلهي جانبان فإذا كان هناك ثمة شعب مختار (بنو إسرائيل) فثمة أيضاً أرض مختارة (أرض إسرائيل) وما دام الإختيار إلهياً فإنه يضفي صفة الإمتياز على الأرض مثلما يضفيها على الشعب سواء بسواء، وبذلك فإن الأرض بعد خروج الشعب تصبح في المنفى والشعب إذا لم يتواجد على أرضه المختارة يصبح في منفى أيضاً وينتظر العودة إليها، وأن تفتحه الروحي وقوته لا يمكن أن يتم إلا على هذه الأرض[1].

وفي سبيل تكريس هذه العلاقة بين (الأرض والشعب) أخضعت الديانة اليهودية نفسها للأرض لأن تمام العقيدة وكمالها – عندهم – لا يكون إلا في الأرض المقدسة ومصداقاً لـ(صوفية الأرض) إتخذت الصهيونية إسمها من اسم (جبل صهيون) في القدس أي أن اللاهوتية الجغرافية الصهيونية" لا ترى الشعب من حيث هو شعب فقط بل أيضاً

(*) أنظر في تفصيل دعوى أرض الميعاد وأساسها الديني الذي تقول به الصهيونية: أبكار السقاف، إسرائيل وعقيدة الأرض الموعودة، القاهرة: عالم الكتب، طبعة أولى، 1967م.

(1) هـ.ج.زفى كيوبلوفسكى، بنواسرائيل وأرض إسرائيل، الفكر الصهيوني المعاصر، سلسلة كتب فلسطينية، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، فبراير 1968م، ص ص 29-31.

مسألة تلازمه مع أرض بعينها[1]، هذا بالنسبة للإدعاء الأول وهو الإدعاء الديني.

أما الإدعاء الثاني وهو التاريخي فيقوم على أساس أن الوجود اليهودي في فلسطين يرجع إلى حوالي سنة 1030 ق.م بتتويج "الملك شاؤول" على كل إسرائيل بفضل الجهود السياسية التي بذلها في سبيل ذلك نبيهم "صموئيل" وأن تاريخ اليهود في فلسطين إنما هو تاريخ متصل[2]، وقد ضللت الصهيونية كثيراً فيما يتعلق بهذا الحق التاريخي والذكريات الدينية لهم بفلسطين، وهو ما سنفنده في الرد على دعوى أرض الميعاد، وقبل الخوض في ذلك نود أن نشير إلى أن حدود الدولة التي يتطلع اليهود إلى إقامتها لم تكن حدودها في البداية معروفة أو محددة، وإختلف اليهود أنفسهم في تحديدها وقام بينهم جدل كبير، فالبعض يرى أن المقصود بها فلسطين لأنها الأرض التي إستقر فيها اليهود القدامى منذ عام ألف قبل الميلاد، وفيها تولى كثير من حكام اليهود وملوكهم، والبعض يرى أنها أكثر اتساعاً فأضافوا إليها سيناء، وحجتهم في ذلك أن هذه المنطقة قد نزلت فيها تعاليم ومبادئ الديانة اليهودية على النبي موسى عليه السلام، بل ذهب فريق ثالث أبعد من ذلك حيث أضاف إلى فلسطين أجزاء من سورية وغرب العراق وكانت حجة ذلك

---

(1) د.جمال حمدان، بنوإسرائيل وأرض إسرائيل، الفكرالصهيونى المعاصر القاهرة، دار الهلال، مايو 1968م، ص ص 12-14.

(2) Thomas R.Bransten, **Devid Ben- Gurion Memoirs**, New York (3) The World Publishing Company, 1970, pp.,122-125.:

الفريق أن هذه الأجزاء قد خضعت يوماً لليهود وأن إبراهيم عليه السلام كان يقيم بها قبل هجرته[1].

وليس أدل على عدم إتفاق اليهود في البداية على حدود أرض الميعاد بل حتى مكانها قول "هرزل" نفسه في رسالته الطويلة المشهورة إلى "آل روتشيلد": "حالما تتألف الجمعية اليهودية سندعو إلى مؤتمر يشمل عدداً من الجغرافيين اليهود ليقرروا، لأنه بمساعدة هؤلاء العلماء الذين يخلصون لنا بحكم يهوديتهم يتم تقرير المكان الذي سنهاجر إليه، لأني سأخبركم الآن بكل شيء عن (أرض الميعاد) إلا مكانها فهذه مسألة علمية صرفه، لأننا يجب أن نأخذ بعين الإعتبار العوامل الجيولوجية والجوية وغيرها من العوامل الطبيعية التي توصل إليها أحدث البحوث، ومتى قررنا القارة والبلد فسوف نبدأ الخطوات الدبلوماسية ونسير فيها بغاية اللباقة"[2].

وحين أعلن المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في مدينة بازل السويسرية سنة 1897م، كما سبق وأشرنا، أهداف الحركة الصهيونية وبلورها لم يحدد في الواقع ماذا يعني بفلسطين التي يريد أن يخلق فيها وطناً قومياً لليهود، وأوجز هدفه في عبارة "أن هدف الصهيونية هو خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام"، وإذن فقد

---

(1) محمد فيصل عبد المنعم، فلسطين والغزو الصهيوني، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1970م، ص44.

(2) يوميات هرزل، مرجع سابق، ص 68.

حددت الحركة الصهيونية هدفها لكن لم تحدد حدودها ونطاق تحقيق هذا الهدف[1].

وفي الحقيقة فإن دعوى "أرض الميعاد" والقول بـ(الحقوق التاريخية) لليهود في فلسطين إنما هي دعوى باطلة لا سند حقيقي لها ولا أساس صحيح، ويمكن تفنيدها على النحو التالي في إيجاز:

- يرى الأستاذ "الفريد جيوم"[2] أن الوعد لغامض المقطوع لنسل إبراهيم بأرض الميعاد إنما هو وعد قطعه الله لهم في جميع أرجاء المعمورة، وعليه فهو وعد مقطوع للعرب واليهود من أبناء إبراهيم جميعاً، ولم يقطع بأن أرض كنعان(فلسطين) وشرق الأردن هي لليهود وحدهم، كذلك فإنه حيث قطع عهد الختان مع إبراهيم (تك14) ووعد هذه الأرض ملكاً أبدياً كان "إسماعيل" هو الذي ختن ولم يكن "إسحاق" قد ولد بعد، وأنه من المعروف جيداً أن الكثير من العرب قد صحبوا موسى ويوشع إلى فلسطين

---

(1) أنيس القاسم، التحدي الإسرائيلي ومواجهته، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،1969م ص 16. وفلسطين التي نعرفها اليوم لم يكن لها وقت انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول كيان سياسي أو جغرافي محدد كما هي اليوم بل كانت تضم: متصرفية القدس وتتمتع باستقلال خاص وتضم أربعة أقضية هي قضاء يافا وقضاء غزة وقضاء بئرالسبع وقضاء الخليل، وكانت نابلس وعكا تتبعان ولاية بيروت، انظر في هذا الشأن: ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة الصهيونية، بيروت: دار العلم للملايين، 1965م، ص ص 244-246.

(2) الفريد جيوم، الصهيونية والكتاب المقدس في: إسرائيل في الكتاب المقدس" بقلم مجموعة من أساتذة اللاهوت، ترجمة حسني خشبة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية 1972م، ص ص 28-29.

ويرجع الكثير من نجاح موسى إلى عطف جيثرو(شعيب) المديني وكرم ضيافته وقد كان عربياً وأبا لزوجته.

- إذا ما رجعنا إلى أفق التاريخ في العهد القديم وفحصنا فيه سيرة فلسطين وتاريخ بني إسرائيل فيها، لوجدنا هذا الكتاب يبدأ بحقيقة أساسية يتفق عليها سائر المؤرخين وهي أن فلسطين وطن الكنعانيين وأنها تعرف فيه ببلاد كنعان، كما أن ذكر القبائل الكنعانية يملأ صفحاته وسطوره منذ القديم، ومن المعروف أن هذه القبائل الكنعانية قد خرجت من جزيرة العرب التي تعتبر منبت الأسرة السامية[1].

- أن يهود العالم اليوم مختلطون في جملتهم إختلاطاً بعد بهم عن أية أصول إسرائيلية فلسطينية قديمة، حتى لم تعد هذه تمثل في تكوينهم إلا قطرة في محيط، وإذا كان هناك ثمة تحفظ ما فهو أن هناك مراحل ودرجات في هذا التخليط وبناء عليه تسقط على الفور تلك الفكرة الشائعة في نسبة إضطهاد اليهود بـ(ضد السامية) فنحن في الحقيقة إزاء (ضد اليهودية) ببساطة وبلا تعقيد، وعلى ذلك أيضاً يسقط أي إدعاء سياسي للصهيونية في أرض الميعاد، فبغض النظر عن أن القانون الدولي يتكفل بشجب إدعاءاتهم على أي أساس تاريخي أو ديني، فإن الإنثروبولوجيا تبدد أي أساس جنسي قد يزعمون في هذا الصدد، فليس اليهود قومية أو شعب أو أمة بل مجرد طائفة

---

(1) د.عز الدين فودة، مرجع سابق، ص17.

دينية تتألف من أخلاط من كل الشعوب والقوميات والأجناس[1].

- من المهم أن نلاحظ دائماً بصدد الغزوة اليهودية أن أهل البلاد الأصليين لم يجلسوا عنها بل استمروا في حياتهم القومية يعيشون في مدنهم وقراهم ومزارعهم، ويذكر العهد القديم أن العبرانيين عندما دخلوا فلسطين ساكنوا أهلها وتشير التوراة في هذا الصدد إلى القبائل العربية ومنازلها وقراها[2].
- إن تاريخ اليهود منذ أن وطئوا الأرض الفلسطينية وحتى سقوط القدس عام 70م لم يكن يختلف في شيء عن تاريخ الأقوام البدائية الأخرى التي كانت تقيم في معظم أجزاء فلسطين أو في مجمل العالم القديم، ولم يكن الشعب اليهودي داخل الكيانات السياسية التي أقامها في فترات تاريخية منفصلة شعباً ينفرد بخصائص تميزه عن بقية الشعوب البدائية[3].
- أن فترة انتصار اليهود وتغلبهم نتيجة الأعمال الوحشية الضارية التي أباحوا لأنفسهم القيام بها بعد خروجهم من مصر وتيههم في صحراء سيناء، لم تزد عن السبعين سنة وهي فترة لا تخرج البلاد الكنعانية عن عروبتها ولا تعطي

---

(1) د.جمال حمدان، اليهود أنثروبولوجيا، مرجع سابق، ص ص 90-93.

(2) د.عز الدين فودة، مرجع سابق، ص 19.

(3) بديعة أمين، مرجع سابق، ص 975.

لليهود بأي شكل من الأشكال حقاً تاريخياً في فلسطين أو أرض الميعاد[1].

- في مجال التفسيرات اليهودية للحدود التاريخية لإسرائيل يلاحظ تركيز اليهود وتفسيرهم لهذه الحدود على مملكة "داوود" و"سليمان" مشيرين إلى أن هذه هي الحدود التاريخية والحد الأدنى لحدود إسرائيل، ومن وجهة النظر التاريخية هذه تشتمل على أرض كنعان وهي تتمشى مع الحد الأدنى من الحدود الدينية وتكاد تطابقها، وهي المنطقة من دان إلى بئر سبع مع إحتوائها على المنطقة الواقعة شرق وغرب الأردن وحتى البحر المتوسط، أما الحد الأقصى فيشتمل على المنطقة التي يحدها من الغرب البحر المتوسط ومن الجنوب الغربي صحراء سيناء ومن الجنوب النقب وخليج العقبة ومن الشرق وادي عربة[2] ولا يخفى ما تتضمنه هذه التفسيرات من أطماع توسعية.

ونخلص من هذا كله إلى أن الصهيونية إنما هي فكر سياسي يأخذ شكل بنية فكرية متسقة لا تختلف في تركيبها كثيراً عن الأساطير اليهودية الدينية القديمة ، وهي بنية فكرية سياسية تستغل الدين اليهودي لتكسب بعداً تاريخياً

---

(1) د.عز الدين فودة، مرجع سابق، ص 19.

(2) عادل محمد رياض، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، رسالة ماجستير، غير منشورة،القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1975م، ص ص 145-147.

وإنسانياً، كما أنها تستغل كثيراً من الأفكار السياسية العلمانية والثورية لإضفاء صفة علمانية أو ثورية على نفسها[1]، وفي هذا الصدد فإن الربط الوثيق بين الدعاية اليهودية والتاريخ اليهودي بهدف خدمة الصهيونية بإنشاء دولة لليهود في فلسطين إستطاع أن يقدم للمذهب الصهيوني العناصر الوظيفية الملائمة من الوعد بالعودة إلى أرض الميعاد إلى الرباط التجميعي وروح العصبية إلى التميز العنصري والشعب المختار[2].

وأخيراً فإن مجرد إعتبار "هرزل" للأرجنتين أو أوغندا كمكان منتظر لدولة يهودية يبدو متناقضاً في ضوء إنشغال بال الصهيونية بعد ذلك بفلسطين، على أنه يجب أن يفهم أن إهتمام "هرزل" إنما كان يكمن في حل مشكلة اللاسامية لا في تحقيق نبؤات اليهودية التقليدية، وهكذا فإن الصهيونية السياسية كانت في مراحلها المبكرة حركة علمانية جوهرياً وقد بقيت هذه صفتها الأساسية دائماً، أما إلماح الصهاينة فيما بعد لفكرة العودة الخيالية فقد أقحم على الحركة لجاذبية الفكرة العاطفية، لكن هذا لا يغير من حقيقة

---

(1) د.عبد الوهاب المسيري، نهاية التاريخ- مقدمة لدراسة بقية الفكرالصهيوني 3، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1973م، ص9.

(2) S.G.Leslie,The Rift in Israel, **International Affairs**, July, 1969, p.439.

كون الصهيونية السياسية بصورة دائمة حركة عقلية بحثت عن حل محدد لقضية محددة[1].

وقبل أن ننتقل إلى المبحث التالي وهو المحاولات الصهيونية للإستيلاء على سيناء نود أن نشير إلى سياسة الإحتلال البريطاني لمصر بخصوص سيناء ثم إلى إرتباط المصالح البريطانية في الشرق الأوسط بالأطماع الصهيونية في فلسطين.

لقد حرص الإستعمار البريطاني منذ إحتلاله مصر سنة 1882م على أن يعزل سيناء عن بقية أجزاء مصر، وبدأ إهتمامه الكبير بحيويتها بالنسبة للمصالح الإستراتيجية البريطانية في تأمين القناة والوجود البريطاني في مصر، وقد كانت بريطانيا تقبل خط الحدود ممتداً من العريش إلى العقبة لكن بعد مد خط سكة حديد الحجاز ومشروعات العقبة زادت التخوفات البريطانية من إحتمال تدخل ممكن في قناة السويس وذراع البحر الأحمر، وتطلبت الإحتياجات العسكرية الإستراتيجية دفع خط الحدود شرقاً أكثر وضغطت بريطانيا على تركيا لتوقيع معاهدة تثبيت الحدود من رفح إلى رأس طاباً[2].

---

(1) Alan, R. Taylor, **Prelude to Israel : Analysis of Zionist Dplomacy, 1887-1947** New York: Philosophical Library,1959, p.14.

(2) Yehuda Karmon, **Israel :A Regional Geography**, London: Wiley Interscience (2)a division of John Wiley and sons,1971, p.71.

ولقد كان الإشراف السياسي على فلسطين هو أحد الأهداف السياسية الكبرى لبريطانيا وآخر حلقة في سلسلة الأعمال الدبلوماسية والعسكرية التي بدأتها بريطانيا لضمان طريق الهند بأخذ عدن وبريم، واستمرت بإحتلالها مصر ثم بإثارة قضية العقبة تلك التي أستخدمت كحجة من قبل بريطانيا سنة 1906م لجعل حدود سيناء أكثر قرباً من مصر، ثم الإتفاقية الإنجليزية الروسية سنة 1907م، ثم مشروع ري العراق والذي كان يشمل خط حديد بغداد – العقبة والعقبة – مصر ليكون تحت الإشراف البريطاني[1].

وفي جملة السياسة البريطانية في المنطقة جاء الإحتلال البريطاني ليكرس العزلة بين سيناء والوطن الأم عن طريق الوسائل والإجراءات التالية:

* أتبعت السلطات البريطانية سيناء إدارياً إلى إدارة المخابرات الحربية المصرية حتى سنة 1906م ثم إلى مصلحة أقسام الحدود والتي تحولت بعد ذلك إلى سلاح الحدود.
* كانت سيناء أرضاً محرمة على المصريين لا يسمح لهم بدخولها إلا بتصاريح خاصة من أقسام الحدود وإجراءات استخراج هذه التصاريح معقدة.
* كان لأبناء سيناء أنفسهم تصاريح خاصة أو هوية خاصة مخالفة تماماً للبطاقات التي يحملها باقي أبناء مصر.
* عدم قيد المواليد حتى أن معظم أبناء سيناء ساقطي القيد.

---

[1] د.خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص 289.

* كانت العملة المتداولة في سيناء هي العملة المصرية والعملة الفلسطينية.
* لم تفكر السلطات البريطانية في إنشاء أية مشروعات إقتصادية في سيناء.
* محاولة جعل الروابط ما أمكن بين سيناء وفلسطين أكثر منها بين سيناء وبقية أجزاء مصر.
* حاولت السلطات البريطانية إيجاد نغمة تؤكد فكرة الإنعزال فكانوا يكتبون في تقاريرهم (من سيناء إلى مصر) ويذكرون في مؤلفاتهم (سيناء) و(مصر)، ووصل الأمر إلى أنه عندما كان يذهب موظفون من محافظة ما إلى محافظة سيناء كانوا يطلقون عليهم اسم (المصريين) تمييزاً لهم عن أهل سيناء.
* صور البريطانيون، كما فعل غيرهم من الأوروبيين، سيناء في صورتين الأولى عند المصريين وهي صورة أرض جرداء لا ثروة فيها ولا سكان بل مجموعة من الخطرين و مهربي المخدرات مع مجموعة من ضباط وجنود الحدود، وصورة ثانية خارج مصر حيث تم فيها رسم سيناء كأرض مقدسة غنية وخالية من السكان[1].

وعلى ضوء هذه الإعتبارات جاء تقرير "كامبل بنرمان" سنة 1907م(*) مؤكداً في شقه الأول أن مكمن الخطورة الذي يتهدد الإمبراطوريات الأوروبية ومصالحها

---

(1) د.التهامي عبد الرحمن موسى، سيناء وواقعها المرتقب، مؤتمر تعمير سيناء، مرجع سبق ذكره ص ص 4-5.

(*) كان رئيساً لوزراء بريطانيا وكان يبحث عن كيفية منع تدهور وغروب الحضارة الأوروبية وحماية مصالح الدول الأوروبية في آسيا وأفريقيا ولذلك دعا إلى تكوين لجنة من الخبراء تشترك فيها كل من فرنسا البرتغال، أسبانيا بلجيكا،إيطاليا بالإضافة لبريطانيا للبحث حول كيفية تحقيق المحافظة على الإمبراطوريات الأوروبية.

الإقتصادية هو الساحل الآخر للبحر المتوسط، حيث توجد على شواطئه الشرقية والجنوبية – في غرب آسيا وشمال أفريقيا – شعوب تجمعها خصائص ومقومات الأمة الواحدة من حيث التراث اللغة، الدين، وغير ذلك من عوامل الوحدة والترابط، وأن هذه الشعوب متخلفة حضارياً وإقتصادياً وفكرياً ومتنازعة فيما بينها ولا تدرك مكمن قوتها وثروتها، وذكر بالتحديد أنه لو إستيقظت الأمة العربية وتوحدت وأخذت بأسباب الحضارة الأوروبية ووسائلها بحيث تستخدم كل مواردها ومميزات موقعها الجغرافي والإستراتيجي والقناة، فإنه تكون الطامة الكبرى للإمبراطوريات الأوروبية، أما الشق الثاني فقد تصور فيه مجموعة العلماء والخبراء، الذين قاموا على وضع التقرير ودراسة جوانبه، أن وسائل درء هذا الخطر المحتمل تعتمد بصفة أساسية على العمل على إبقاء هذه الشعوب متخلفة وتقوية الخلافات وزيادة أسباب الفرقة بينها، بالإضافة إلى وجوب إقامة حاجز بشري غريب قوي بين المشرق في آسيا والمغرب في أفريقيا يقام على الأرض العربية التي تفصل مصر عن الشام بحيث يكون هذا الحاجز الغريب قوياً ومعادياً لشعوب المنطقة(*)، ومن ثم أسرعت الحركة الصهيونية إلى تبني هذا التقرير الذي إتفقت على تنفيذه سبع دول أوروبية سنة 1907م وتقدمت إلى هذه الدول تعرض عليها الإضطلاع بالدور المرسوم باعتبارها الجسم الغريب والقوي المعادي لشعوب المنطقة، والمحافظة على المصالح الإستعمارية وبصفة خاصة قناة السويس، وهكذا يمكن تصور ما دار من مؤامرات حول سيناء وفلسطين في كواليس السياسة الأوروبية.

المبحث الثاني

المحاولات الصهيونية للاستيلاء على سيناء

من الضروري في البداية أن نشير إلى أن النمط الرئيسي في النهج الصهيوني هو النمط المرحلي، فالمرحلية هي اللون الغالب في لوحة الصهيونية أو النغم السائد في معزوفتها، وقد طبقت الصهيونية هذه المرحلية في محاولتها الإستيلاء على فلسطين وتبرير أطماعها في سيناء مستخدمة في ذلك تفاعل أربعة عوامل[1]: الواقعية: والتي تعين الحد الأقصى لما تطالب به الحركة الصهيونية في كل ظرف، ثم المرونة وتقوم بتكييف الأشكال والوسائل لتحقيق الأهداف واللاتراجع ويعين هذا العامل الحد الأدنى للمطالب الصهيونية في كل ظرف، وأخيراً التصاعد ويعني الإنتقال بعد إستنفاد مكاسب ذلك الظرف إلى مرحلة جديدة.

ولعلنا نلاحظ ذلك فيما يتعلق بالمحاولات الصهيونية لتحقيق أطماعها في سيناء حيث أنه حين كانت تقوم معارضة أو توجد عقبات في وجه هذه المحاولات، فإن الحركة الصهيونية كانت تهدأ بعض الوقت حتى تنقضي تلك الظروف وتتغير، ثم لا تلبث أن تعود من جديد في محاولاتها لتحقيق أهدافها.

---

(1) د.فايز صايغ، الدبلوماسية الصهيونية، دراسات فلسطينية 11، بيروت مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، مايو 1967م، ص 84.

وقبل أن نخوض في تفاصيل تلك المحاولات الصهيونية وأطماعها في سيناء، ينبغي أن نشير إلى بعض العوامل التي تجعل سيناء محطا لأطماع اليهود والصهيونية والتى يمكن إيجازها في العوامل الآتية:

- أن شبه جزيرة سيناء ذات مساحة واسعة يمكن أن تفي بالأغراض التوسعية للحركة الصهيونية وخصوصاً إستيعاب مهاجرين جدد.
- ما يزعمه اليهود عما يربطهم بسيناء من ذكريات دينية وتاريخية ربما أهم بكثير مما يربطهم بأرض فلسطين.
- أن سيناء تكاد تخلو من قوى الدفاع الإيجابية عنها مما يشجع على التفكير في الإستيلاء عليها.
- ما تتمتع به سيناء من أهمية إستراتيجية وخصوصاً ما يتعلق بالملاحة في قناة السويس.
- الإمكانيات التي تتمتع بها إسرائيل لإقناع الرأي العام العالمي بأن سيناء مستغلة معمورة بيد الصهيونية خير من سيناء غير مستغلة ومهجورة بيد مصر.

ولنتابع الآن بشيء من التفصيل المحاولات الصهيونية للإستيلاء على سيناء والتى نستطيع تحديدها في الآتي:

أولاً: محاولة "دافيد تريتش"

ثانياً: محاولات "هرزل"

ثالثاً: المحاولات الصهيونية في إطار مؤتمر الصلح سنة 1919م

أولاً: محاولة "دافيد تريتش"(*)

كان "دافيد تريتش" سباقاً إلى التفكير في مشروع "فلسطين الكبرى" التي كانت تضم في رأيه فلسطين المعروفة وقبرص وسيناء، ودعا إلى إنشاء مستعمرات يهودية

(*) صهيوني متحمس وأحد كبارأعضاء المنظمة الصهيونية العالمية وحامل لواء استعمار سيناء و(العريش) وقبرص منذ سنة 1876م. وفي حقيقة الأمر فقد سبق "تريتش" في محاولته لتوطين اليهود في المنطقة يهودي ألماني يدعى "بول فريدمان" وإن كان مشروعه فردياً إلا أنه كما عرفته جريدة المؤيد القاهرية في 9 فبرايرسنة 1892م "يهودي ألماني عقد العزم على تشييد مملكة إسرائيلية في الأراضي المقدسة ووجد من ثروته وثروة كثير من أفراد بني إسرائيل في أوروبا عضدا قوى فيه الأمل"، وقد وصل فريدمان هذا إلى مصر سنة 1890م وقابل بعض المسئولين وعلى رأسهم السير"ايفلن بارنج" (اللورد كرومر فيما بعد) وفاتحهم في موضوع الإستيطان على بعض السواحل الشرقية لخليج العقبة وفعلاً إنتقل ومعه مجموعة من العلماء والمهندسين والجغرافيين وثلاثين عائلة يهودية إلى مكان قرب الطور يسمى "شرما" ونصب الخيام هناك وأخذ في تفقد المنطقة لكنه لقى صعوبات عديدة من الأهالي الذين لم يصدقوا ما كان يخدعهم به من أنه يريد الإقامة في جوارهم دون أن يحل بهم أدنى أذى، وربما أعتبر هذا المشروع سبباً رئيسياً في نشوب أزمة سنة 1892م بخصوص الحدود في فرمان تولية الخديوى "عباس حلمى الثاني"، وقد رأى "كرومر" أن مشروع "فريدمان" هذا قد زاد من شكوك سلطان تركيا بالإضافة إلى ما حدث من ملابسات في ثورة اليمن مما كان له الأثر في صدور فرمان سنة 1892م مقتطعاً سيناء من مصر وسنعود لتفصيل ذلك في الفصل الثالث من هذه الدراسة، أنظر:

Cromer, **Modern Egypt**, London: Macmillan and Company, 1908, Vol. II, p. 268.

أنظر أيضاً: خيرية قاسمية، **قضية الحدود بين مصر وفلسطين**،مرجع سابق ص165، ص 174. وأيضاً د.أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكرالتوسعي الصهيوني، سلسلة كتب فلسطينية 13 بيروت:مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1968م، ص ص 100-107.

في قبرص وسيناء على أساس سياسي بموجب مفاوضات رسمية تجري بين الحركة الصهيونية من جانب والحكومات المعنية من جانب آخر[1] وبقيت الفكرة تختمر في رأس تريتش حتى إذا ما إطلع على كتاب "هرزل" "الدولة اليهودية" راودته خطة دمج مشروعه بمشروع "هرزل"، غير أن فكرة إستعمار قبرص لم تكن تراود "تريتش" وحده إذ كانت الأفكار نفسها تراود هرزل أيضاً[2]، ونلاحظ أن إهتمام "تريتش" كان موجهاً أساساً نحو قبرص تلك الجزيرة القريبة من فلسطين لإتخاذها قاعدة للإنطلاق إلى الوطن المنشود.

وفي المؤتمر الصهيوني الثالث تكلم "تريتش" عند مناقشة القرار الخاص بالمصرف اليهودي للمستعمرات، فأشار إلى أن شمول سوريا يشكل تعديلاً للبرنامج الصهيوني الذي أقر في "بازل" في المؤتمر الصهيوني الأول، ثم أكد "أن عبارة سوريا وفلسطين تدل على أننا أدركنا فطرياً حاجتنا إلى فلسطين أكبر، لكننا سعينا إلى التوسع في الإتجاه الخاطئ إن الأرض تفرق أما البحار فتوحد، إنكم تعلمون أنني أفكر في قبرص[3]، غير أن أكثرية أعضاء المؤتمر لم توافق على رأيه آنذاك بسبب الرغبة في التركيز على فلسطين والوصول إلى إستعمارها في القريب العاجل ولذلك مضى "تريتش" يدعو لمشروعه بمبادراته الشخصية

---

(1) Oskar K. Rabinowicz, A **Jewish Cuprus Project**, New York: Herzel Prss,1962, P.5.

(2) **Ibid.**, P. 6.

(3) **Ibid.**, P. 15

وفي النهاية لم يحقق ترتيش نتائج ملموسة في تنفيذ أفكاره، وإن كان قد حاول في المؤتمر الصهيوني الخامس إدخال تعديلات تمس حدود فلسطين كما عرفها المؤتمر الصهيوني الأول في بازل، وإقترح البدء فوراً بإستعمار "فلسطين المصرية" أي العريش وسيناء[1].

لكن التخطيط الصهيوني الذي وضع عينه على سيناء لم يقف عند هذا الحد وإنما مضى "هرزل" في تحركاته وإتصالاته من أجل الإستيطان في سيناء وقبرص تمهيداً للقفز على فلسطين.

ثانياً: محاولات "هرزل" لإستيطان سيناء

مع بداية القرن العشرين بدأ "هرزل" الخطوات العملية لتحقيق هدف الصهيونية في إقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين، فاتصل بالقيصر "ويلهلم الثاني" عاهل ألمانيا عارضاً إنشاء شركة قانونية لتنمية الأراضي يديرها الصهاينة تحت الحماية الألمانية، لكن القيصر رفض هذا العرض لتحققه من أن مثل هذا التدخل في الشئون العثمانية

---

(1) تلتزم المصادر الصهيونية تسميه المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط وخليج العقبه بـ"فلسطين المصرية" وهي المعروفة في كتب التاريخ والجغرافيا بشبه جزيرة سيناء، ولا يخفى الهدف من ذلك فيما يتعلق بدعوى أرض الميعاد والحقوق التاريخية لليهود في المنطقة، أنظر: د.أسعد رزوق، مرجع سابق، ص 106.

برعاية ألمانيا سيثير الذعر لدى بريطانيا وفرنسا وروسيا[1]، فتوجه "هرزل" يعرض على سلطان تركيا مشروع إسكان يهودي في فلسطين في مايو عام 1901م متضمنا المساعدة في إعادة تنظيم مالية الباب العالي، بيد أن هذا العرض المغري فشل في التأثير على السلطان الذي أجاب بأنه لا يمكنه أن يأذن لأية هجرة جماعية لليهود إلى فلسطين[2]، ولما فشل هرزل في الحصول على ترخيص لإستعمار يهودي لفلسطين من القيصر أو من السلطان ركز إهتمامه على إنجلترا، ففي سبتمبر سنة 1902م دخلت الهيئة التنفيذية في مباحثات مع الحكومة البريطانية للحصول على إقرار بأجزاء من سيناء لإقامة إستعمار يهودي ذي حكم ذاتي فيها[3] تمهيداً للإنطلاق إلى فلسطين، وتظهر أطماع "هرزل" في مصر في يومياته حين سجل في 25 يناير عام 1902م "قرأت أمس خلاصة مقال "أوبنهايمر" عن المستعمرات الصهيونية وقد أثار انتباهي النداء الختامي وقررت في الحال تنفيذ تجربة "أوبنهايمر" فكتبت له رأسا لكني طلبت منه الصمت في الوقت الحاضر فعلى أن أمهد الطريق أولاً للجنة العمل و البنك ثم جمعية الإستعمار الصهيوني بمواردها الكبيرة، وكمسرح للعمليات إقترحت القطاع المصري من فلسطين

---

(1) Jacob, C.Hurewitz, **Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record** (Princeton: N. J. D. Von Nostrand Co. Inc, 1956), P. 43.

(2) Ibid., P. 44.

(3) Taylor, **Op.cit.**, P. 19.

"لأوبنهايمر" لأني سأتعامل هناك مع الحكومة البريطانية وبالتالي لا أواجه صعوبات"[1].

وهكذا بدأ "هرزل" إتصالاته مع المسئولين البريطانيين وبدأ مع "تشمبرلين" وزير المستعمرات وكتب "هرزل" في مفكرته "الآن أريد أن أحاول العمل على الخطة الإنجليزية بواسطة "تشمبرلين" وسأتصل به عن طريق جوتنبرج..."[2] وطلب "هرزل" استخدام "تشمبرلين" لنفوذه القوي في حمل الحكومة البريطانية على قبول المطالب الصهيونية ودار البحث بين الإثنين حول المخططات الصهيونية في سيناء وفي جزيرة قبرص واعترض "تشمبرلين" على فكرة الإستيطان في جزيرة قبرص لأن السكان الأصليين سوف يعارضون بشدة مشروع إقامة المستعمرات اليهودية وربما يؤدي ذلك إلى مشاكل كثيرة وحاول "هرزل" إقناعه بخططه القائمة على تأسيس الشركة الشرقية اليهودية لإقامة المستعمرات في سيناء والعريش وعندئذ سوف يطالب القبارصة بأن ينزل هذا الذهب على جزيرتهم أيضاً، غير أن "تشمبرلين" رفض الحديث عن سيناء والعريش لأنه ليس في دائرة إختصاصه بل في سلطة وزارة الخارجية[3]، وفي هذا جاء في يوميات هرزل في 23 أكتوبر

---

(1) يوميات هرزل، مرجع سابق، ص 89.
(2) المرجع السابق، ص 240.
(3) Richard P, Stevens, Introductory Essay, in: Richard P. Stevens's **Zionism and Palestine Before the Mandate**, Beirut: The Institute for Palestine Studies, 1972, P. 15.

سنة 1902م "جئت على ذكر المقاطعات التي أريدها من إنجلترا وهي قبرص العريش، صحراء سيناء فقال بأنه يستطيع الحديث عن قبرص أما الباقي فليس في دائرة اختصاصه وإنما فى إختصاص وزارة الخارجية"[1].

ورغم أن "تشمبرلين" أظهر إهتمامه بالمشروع الصهيوني في قبرص وسيناء إلا أنه أوضح أن هناك صعوبات تعترض تنفيذه، ونصح "هرزل" بالاتصال باللورد "كرومر" القنصل العام البريطاني في مصر والحاكم الفعلي لها[2]، فوجه له "هرزل" سؤالاً مباشراً "هل توافق على تأسيس مستعمرة يهودية في سيناء؟" وكانت إجابة "تشمبرلين" محددة واضحة نعم إذا وافق اللورد "كرومر" على ذلك"[3].

وهكذا وجد "هرزل" أنه لابد من الإتصال باللورد "كرومر(*)" في مصر ومحاولة كسبه إلى جانب المشروع الصهيوني، ولذلك قام مبعوث "هرزل" "جوتنبرج" بزيارة مصر حاملاً رسالة من اللورد "لانسدون" وزير الخارجية البريطانية ومزوداً بتأييد "تشمبرلين" القوي، ونلاحظ هنا أن الوزيران "تشمبرلين" و"لانسدون" أظهرا تعاطفهما وتأييدهما للمشروع الصهيوني في سيناء على أساس أنه يخدم مصالح بريطانيا ويسهم في مد النفوذ الإستعماري إلى فلسطين

---

(1) يوميات هرزل، مرجع سابق، ص 245.
(2) Stevens, Op.cit., p. 16.
(3) يوميات هرزل، مرجع سابق، ص 245.
(*) (سير أفلن بارنج) فى ذلك الوقت.

إنتظاراً لإنهيار متوقع للإمبراطورية العثمانية فضلاً عن أنه يحل مشكلة البطالة في بريطانيا، ومما يدعو للدهشة أن الحكومة البريطانية قد تبنت تلك المشروعات وهي تعلم تمام العلم أنه لا سيناء ولا قبرص كانتا من الناحية القانونية من الممتلكات البريطانية وأنهما كانتا تحت السيادة الإسمية للباب العالي[1].

ويسجل "هرزل" في يومياته نتيجة مهمة "جوتنبرج" فيقول "عاد جوتنبرج من القاهرة وقد أحرز نجاحاً تاماً فقد كسب إلى جانب قضيتنا اللورد "كرومر" كما كسب رئيس وزراء مصر وقتها "بطرس باشا غالي" وأهم من ذلك أنه إستمال بعض كبار الموظفين البريطانيين هناك مثل المستر "بويل" والكابتن "هنتر"[2]".

ومرت عدة أسابيع على هذا التحرك الصهيوني المهم ثم بعث اللورد "لانسدون" برسالة إلى "هرزل" أوضح فيها أن اللورد "كرومر" يرى أنه يمكن تنفيذ المشروع في حالة تأكد بعثة خاصة لدراسة المشروع من نجاحه، وأمسك "هرزل" بهذه الفرصة الذهبية وسارع إلى تحديد أسماء أعضاء البعثة وحاول في الوقت نفسه الحصول على الأموال اللازمة للمشروع من اللورد "روتشيلد" والجمعيات اليهودية المختلفة، وذكر "هرزل" رسالة " لانسدون" في مفكرته يوم 21 ديسمبر سنة 1902م".. لورد "كرومر" يقول أن مشروع

---

(1) إبراهيم أمين غالي، الدبلوماسية الخديوية والمطامع الصهيونية في شبه جزيرة سيناء، السياسة الدولية، عدد43، يناير 1976م، ص 108.

(2) يوميات هرزل، مرجع سابق، ص 251.

شبه جزيرة سيناء سيكون محتمل التحقيق إذا وجدت اللجنة أن الظروف الراهنة تسمح به، ستطلب الحكومة المصرية فقط الحصول على الجنسية العثمانية ودفع تبرعات سنوية لحفظ النظام في الداخل والخارج[1].

وعرض "هرزل" المفاوضات الجارية على المؤتمر الصهيوني السادس الذي عقد في مدينة "دوربك" في أغسطس 1903م[2].

أما عن البعثة الصهيونية فقد حدد "هرزل" مهامها في رسالة وجهها إلى رئيسها "كسلر" جاء فيها "بموجب السلطة التي لي بصفتي رئيس اللجنة التنفيذية في الحركة الصهيونية وباسمي وبالنيابة عن لجنة العمل الداخلية في فينا أعتبرك رئيساً للحملة التي أوكلناها بدراسة إمكانية الإستيطان في القسم الشمالي من سيناء، وأن مهمتك هي أن تبحث وتقرر بمساعدة رجال الحملة الفرص والإمكانات التي تسمح باستعمار الأرياف والمدن في المنطقة الواقعة على البحر المتوسط بين قنال السويس والحدود التركية والتركيز على الساحل[*].

---

(1) المرجع السابق، ص 254.

(2) المرجع السابق، ص 262.

(*) تكونت البعثة الصهيونية كما يسميها "هرزل" من ستة أعضاء كلهم من الفنيين الأخصائيين وهم: "ليوبولد كسلر" وهو مهندس مناجم، الكولونيل "البرت جولد شميث" مدير عام مستعمرات هرش في الأرجنتين سابقاً، "جون ستيفن" مهندس زراعي سبق له زيارة مصر، دكتور "هليل بهيوف" رئيس أطباء المستشفى اليهودي بحيفا دكتور "س.سوسكين" مهندس زراعي أيضاً و"أوسكار مارموريك" وهو مهندس معماري بجامعة فينا، ويتضح من تشكيل اللجنة الاهتمام بالبحث في كافة النواحي المعمارية والفنية والطبية والعسكرية المتعلقة بالمشروع الصهيوني في سيناء.

وتوجهت اللجنة في آخر فبراير إلى سيناء ومكثت بها نحو شهر حتى إنتهت في 26 مارس سنة 1903م من إعداد تقريرها في مدينة الإسماعيلية وتناولت في هذا التقرير مناطق سيناء، سكانها، الثروة الحيوانية، حالة الطقس هناك، طبيعة التربة، الإمكانات الزراعية فيها، وظهر من هذا التقرير أن المشكلة الأساسية هي في توفير المياه اللازمة للزراعة في سيناء، وأنها ترى صلاحية تنفيذ المشروع، وكتب "هرزل" بذلك إلى "روتشيلد" ينبئه بنجاح فكرة الإستيطان، على أن "هرزل" قد واجه مصاعب مفاجئة نتيجة رفض "الخديوي" منح اليهود الموافقة على المشروع وأيضاً نتيجة يحفظ "كرومر" في مسألة طلب اليهود توصيل مياه النيل إلى صحراء سيناء، والواقع أن "كرومر" لم يرفض صراحة بل كان منتظراً تقريراً عن هذه الناحية من المشروع[1]، ورغم تحفظ "كرومر" والذي أبداه خلال لقائه بـ " هرزل" فإن الأخير قابل المستشار القانوني للحكومة وطلب منه إجراء الترتيبات اللازمة للتوقيع على عقد لإستعمار سيناء والعريش مدته 99 سنة ومنح الحركة الصهيونية الضمانات والحقوق الإستعمارية على أساس أن "هرزل" لا يريد أن يكون "تحت رحمة الشرقيين" في حالة إنسحاب بريطانيا من المنطقة[2].

وإضطر "هرزل" إلى مغادرة مصر قبل أن يعد الخبراء تقريرهم، وفي السادس من مايو سنة 1903م تلقي برقية من

---

(1) يوميات هرزل، مرجع سابق، ص 271.
(2) المرجع السابق، ص 280.

مندوبه الشخصي "جولد سميث" يخبره فيها عن معارضة خبراء المياه لمشروع ري الصحراء الذي تقدم به "هرزل" كما أخبره بإصرار اللورد "كرومر" على التخلي عن المشروع وفي 11 مايو سجل "هرزل" في مفكرته تحت عنوان (نهاية المشروع) الأسطر التالية "أبلغ اللورد كرومر "جولد سميث" معارضة الحكومة المصرية للمشروع، إنني أعتقد أنه ما من أحد ولا حتى "تشمبرلين" يستطيع أن يفعل أي شيء الآن خلاصة الأمر لقد إنتهى كل شيء"[1].

وفي 30 مايو كتب "هرزل" إلى اللورد "روتشيلد" رسالة أعلن فيها إنهيار خطة إستعمار سيناء والعريش بسبب عجز مصر عن الإستغناء عن كمية كبيرة من المياه الضرورية للمشروع ومضى يقول "ومع ذلك فإني غير يائس، لقد وضعت خطة جديدة وهناك رجل قوي للغاية أبدى إستعداده لدعم خطتي هذه"[2].

وهكذا فشل مشروع هرزل لإستعمار سيناء، وقد عزا بعض الدارسين هذا الفشل إلى معارضة "اللورد كرومر" للإقتراح خوفاً من رد فعل الحركة الوطنية في مصر، وأن بريطانيا كانت ترغب في توطين اليهود في أوغندا وهو الإقتراح الذي عرف باسم "مشرع شرق أفريقيا"[3]، ويرى

---

(1) المرجع السابق، ص 280.

(2) المرجع السابق، ص 285.

(3) إميل توما، بذور القضية الفلسطينية، بيروت، دراسات فلسطينية 93، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، يونيو 1973م، ص ص 54-55.

البعض أن معارضة "اللورد كرومر" للمشروع ترجع إلى تيقنه من أنه لا يمكن تحقيق رغبات "هرزل" بدون قيام حكومة جلالة الملك بضغوط أقوى مما تبرره المسألة، وأن الحكومة المصرية لا تعارض المشروع معاداة لليهود بل تستند على أساسين أولهما أنها لا تعتقد أنه في الإمكان نجاح مشروع كهذا وتشاركها في الرأي كل الجهات المختصة سواء كانت أهلية أو بريطانية، ولا تريد أية جهة من الجهات الإسهام في الفشل، والثاني أن الإدارة الحكومية تعتبر من أكثر الأدوات تعقيداً في العالم وقد أبدى العارفون بتفاصيلها دهشتهم من محاولة لن تؤدي إلا إلى مضاعفة الصعوبات القائمة وإيقاع النظام في تناقضات و عيوب جديدة[1].

ويذهب الأستاذ الدكتور أسعد رزوق إلى أن رفض "اللورد كرومر" للمشروع الصهيوني في سيناء يرجع إلى مسألتين الأولى:أن اللورد كورمر قد ربط بين مشروع "فريدمان" للإستعمار الصهيوني، والسابق الإشارة إليه، وبين النزاع على الحدود بين مصر والدولة العلية سنة 1892 بصورة مباشرة، ولذلك فعندما أحيل إليه المشروع الصهيوني لإستعمار العريش وسيناء وقبرص بصفته المرجع النهائي في القضايا المتعلقة بالشرق الأدنى، حضرته محاولة "فريدمان" السابقة ومن هنا جاء رفضه للمشروع، أما المسألة الثانية فترجع إلى أن اللورد "كرومر" إعتبر مسألة الحدود بين مصر

---

(1) إبراهيم أمين غالي، مرجع سابق، ص 116.

والولايات التركية في فلسطين قضية معلقة ولم يكن يرغب في إثارة حفيظة الأتراك وإهتمامهم بالموضوع سنة 1903م، ولذلك إقترح في البداية عدم قيام أي مشروع إستيطان صهيوني فوق الأرض المتنازع عليها والواقعة إلى الشمال الغربي من خط العريش السويس، ثم عاد إلى الأخذ بالإعتبارات الإستراتيجية حين رفض مشروع إستعمار العريش.

وربما كانت المخططات البريطانية في ذلك الحين تتجه إلى ترك سيناء على حالها وإغلاقها في وجه الإستعمار والإستيطان الصهيوني لكي تبقى بمثابة منطقة فاصلة توفر حماية أفضل للمصالح البريطانية في السويس ومصر[1].

ولا يفوتنا، قبل أن ننتقل إلى المحاولات التالية على محاولة "هرزل" هذه، أن نشير إلى بعض الإنتقادات التي أثيرت داخل الحركة الصهيونية للأسلوب الذي اتبعه هرزل في معالجة مشروع إستعمار سيناء والعريش، ومن ذلك ما جاء على لسان "حاييم وايزمان" "أن التحليل الدقيق للتقرير الذي قدمته بعثة الدراسة إلى المؤتمر الصهيوني السادس يدفع المرء إلى الشعور بأن تصرفات البعثة ومواقفها كانت صادرة عن إصرار قادة الصهيونية آنذاك على البدء بمشاريع الإستعمار على نطاق واسع جداً، لقد رفضت البعثة الرقعة

---

(1) د.أسعد رزوق، مرجع سابق، ص 115 نقلاً عن:
H.F. Frisohwasser Raanon, **The Frontier of a Nation**, London:The Batchworth press, 1955, p.40.

الساحلية الضيقة الممتدة على ساحل فلسطين الجنوبي لأن البداية كانت متواضعة، وبالتالي كان لابد من أن تشمل الدراسة صحراء سيناء وهذه لم تكن صالحة للإستعمار بدون ماء، لقد إنهار المشروع بأكمله دون تفحص الرقعة الصغيرة الصالحة للإستعمار، ولو تجمعنا على ساحل فلسطين الغربي لاختلف مصير فلسطين الحالي إختلافاً كبيراً"[1] كذلك أبدى "دافيد تريتش" ملاحظات مماثلة حول الموضوع نفسه وأضاف: "أن الأمر ببساطة هو أن الإنسان لا يتخلى عن بلاده أي عن القسم الجنوبي الشرقي من فلسطين، لوجود نقص في المياه"[2].

غير أن فشل "هرزل" في تحقيق مشروعه الإستيطاني في سيناء لم يصرف الحركة الصهيونية عن أطماعها في المنطقة، وهكذا عاد التفكير في إحياء المشروع سنة 1908م وتولاه في هذه المرحلة "إسكندر كنزوفيتش" نائب القنصل البريطاني في غزة، والذي عمل أيضاً وكيلاً لشركة التطوير الإنجليزية الفلسطينية في يافا، حيث قام بشراء أراضي في منطقة رفح من أجل الإستيطان اليهودي لقاء عمولة مرتفعة وقد إستمرت جهود "كنزوفيتش" حتى سنة 1911م معتمداً على حسن علاقته بالسلطة المحلية، ومعرفته بالمنطقة وأهلها وفي رأيه أنه كان يدعم المصالح البريطانية هناك، وأن الأمل

---

(1) Chaim Weizmann, **Trial and Error,** London: Hamish Hamilton,1950, p.121.

(2) Rebinowiez, **Op.cit.**, p. 75.

الوحيد لتطوير المنطقة هو قدوم الأوروبيين ومعهم الأساليب الأوروبية الحديثة[1] لكن المسألة أثارت قلق السلطات البريطانية في مصر ودارت مراسلات بين القاهرة والقدس والآستانة ولندن خلال عامي 1911م، 1912م حول هذا الموضوع وشرحت رسائل القاهرة ما سيسببه إقامة عنصر غريب وسط سكان سيناء من العرب البدو من مشاكل صعبة ومعقدة في المستقبل[2].

وهكذا توقف المشروع لكن لم تتوقف أطماع الصهيونية، فما كادت الحرب العالمية الأولى تضع أوزارها حتى راحت الصهيونية تؤكد أطماعها من جديد في المنطقة على لسان "سايد بوتام" المحرر العسكري لمجلة مانشستر جارديان والذي راح يربط بين فكرة إقامة الدولة الصهيونية ومصير الحلفاء في المنطقة، فقد كتب في مجلة فلسطين الأسبوعية يقول "إن فلسطين ستشكل في الحقيقة حصناً هائلاً لحدود مصر سينقذها من كل متاعبها، لذلك لو قدمت الأجزاء الجنوبية من فلسطين التي هي بيد مصر الآن إلى الحكومة الجديدة (يقصد الدولة اليهودية) فستكون رمزاً للخدمات التي تقدمها فلسطين من أجل الدفاع عن مصر[3] غير أن بريطانيا لم تأخذ بالإقتراح الصهيوني وأخذت بخط

---

(1) خيرية قاسمية، قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى مرجع سابق، ص 170.

(2) Carvis, Op.cit., pp. 188-189.

(3) خيرية قاسمية، قضية الحدود بين مصر وفلسطين، مرجع سابق، ص 174.

سنة 1906م كخط حدود لفلسطين، ذلك الخط الذي اتخذ فيما بعد كخط هدنة لإسرائيل ما عدا حوالي 12كم في الشمال ضمت إلى قطاع غزة[1].

وهكذا تتبعنا محاولات هرزل لإستعمار سيناء وما تلاها من جهود "كنزوفيتش" ومقترحات "بوتام"، وقد إستمرت الحركة الصهيونية ترنو ببصرها عبر سيناء حتى عقد مؤتمر الصلح سنة 1919م فتقدمت بمطالبها المحددة في المنطقة على نحو ما يرد تفصيلاً في البند التالى من هذا المبحث.

ثالثا: الأطماع الصهيونية في سيناء ومؤتمر الصلح سنة 1919م

طرح وعد "بلفور" مسألة تحديد إمتداد فلسطين الجغرافي أي أرض "الوطن القومي اليهودي" حسب الوعد البريطاني بشكل ملح في صفوف الحركة الصهيونية، فبادر قادتها وكتابها إلى معالجة الموضوع بدأب وجهد وكان ذلك الإهتمام خير تمهيد للمذكرة الصهيونية الرسمية التي قدمت إلى المجلس الأعلى في مؤتمر السلام الذي عقد بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى في باريس في فبراير سنة 1919م وهي المذكرة التي تضمنت المطالب الصهيونية الرسمية بشأن حدود فلسطين ومستقبل الوطن القومي اليهودي.

---

(1) Karmon, Op.cit., p.172.

وقد طرح وفد صهيوني يمثل المنظمة الصهيونية القضية الصهيونية على ا لمجلس الأعلى وخطب في المجلس بعض أعضاء الوفد منهم "وايزمان" و"سوكولوف" حول الأوجه العديدة من مسودة القرارات التي ضمنت في مذكرة رسمية أرسلت إلى المجلس الأعلى في الثالث من فبراير، وقد طالبت هذه القرارات بما يلي:

- الإعتراف بحجية اليهود التاريخية في فلسطين، وحق اليهود في إعادة بناء وطنهم القومي في فلسطين.
- تعيين حدود لفلسطين بحيث تضم لبنان الجنوبى جبل الشيخ والعقبة وشرق الأردن.
- إقامة إنتداب في فلسطين بإدارة بريطانيا العظمى.
- التحقيق الفعلي لتصريح بلفور.
- الترويج للإستعمار اليهودي في فلسطين.
- إيجاد مجلس تمثيلي ليهود فلسطين.

وواقع الأمر أن الصهاينة كانوا يتابعون محاولاتهم للوصول إلى وعد بريطاني بالدعم عن طريق صيغة تحدد الوسيلة التي يمكن بها تحقيق هذا الوعد[1].

ووزع الوفد الصهيوني إلى مؤتمر الصلح خريطة لـ "دولة صهيونية" ظهر منها أن حدود فلسطين تتبع الخطوط

---

(1) Taylor, Op.cit., pp. 43-44.

العامة المبنية كالآتي: تبدأ شمالاً من نقطة على البحر الأبيض المتوسط قرب صيدا، ويسير خطها بمحاذاة مساقط المياه عند سفوح جبال لبنان إلى جسر الغرعون، ومن هناك إلى البيرة ويتبع الخط الفاصل بين وادي القرن ووادي التيم، ومن هناك يتجه جنوباً بمحاذاة الخط الفاصل بين المنحدر الشرقي و المنحدر الغربي من جبل الشيخ إلى مقربة من غرب بيت جن، ومن هناك يتجه شرقاً تبعاً لمساقط المياه الشمالية لنهر مغنية على مقربة من الخط الحديدي الحجازي وإلى الغرب منه، ويمر خط الحدود الشرقية قرب الخط الحديدي الحجازي وإلى الغرب منه وينتهي بخليج العقبة، أما في الجنوب فإن الحدود ستكون وفقاً لما يتم الإتفاق عليه مع الحكومة المصرية (وهناك إشارة إلى أن الحدود الجنوبية ستمتد من العريش في شمال سيناء إلى العقبة في الجنوب)، ويحدها غرباً البحر الأبيض المتوسط[1].

وجاء في مذكرة تفصيلية لاحقة "أن الحدود المبينة أعلاه هي ما نعتبره ضرورياً للأساس الإقتصادي للبلاد ولابد من أن يكون لفلسطين منافذها الطبيعية إلى البحار ومن أن تتوافر لها السيطرة على أنهارها ومنابع مياهها، وعند وضع خطوط هذه الحدود أخذت بعين الإعتبار الحاجات الإقتصادية العامة والمقومات التاريخية للبلاد والعوامل التي لابد من أن تأخذها بعين الإعتبار اللجنة الخاصة عندما تعين

---

(1) Ben Halpern, **The Jewish State,** Cambridge: Harvard University press, 1961 pp. 303-304.

خطوط الحدود بصورة نهائية، وعلى اللجنة أن تضع نصب عينيها أن من المرغوب فيه جداً لمصلحة الإدارة الاقتصادية أن تكون مساحة فلسطين على أوسع قدر ممكن لتستطيع فيما بعد أن تستوعب عدداً كبيراً من السكان فيكون في مقدورهم إحتمال أعباء الحكم المتحضر الحديث بسهولة أكثر مما لو كانوا في بلد صغير مكبل بالقيود الضرورية للسكان[1].

وهذه الحدود التي عرضها الصهيونيون على مؤتمر الصلح تشمل فلسطين كلها وجنوبي لبنان ومنابع نهر الأردن وجبل الشيخ والقسم الجنوبي من نهر الليطاني، وتشمل من سورية مرتفعات الجولان بما في ذلك مدينة الفنيطرة ونهر اليرموك وينابيع مياه الحمة المعدنية، وتشمل من الأردن وادي الأردن بكامله والبحر الميت والمرتفعات الشرقية حتى مشارف عمان إلى خط يتجه جنوباً بمحاذاة خط حديد الحجاز إلى خليج العقبة، ومن مصر من العريش على البحر المتوسط باتجاه جنوبي مستقيم حتى خليج العقبة ولم تطالب المذكرة بسيناء وإنما تحفظت بشأنها لأن المحاولات الصهيونية في أ وائل القرن العشرين والسابق الإشارة إليها لتوطين اليهود في سيناء، قد باءت بالفشل فلم ترد الحركة

---

(1) Ibid., p.304.

الصهيونية إغضاب بريطانيا التي كانت تسيطر حينذاك على مقدرات مصر[1].

وقد إحتلت الحركة الصهيونية بواسطة إسرائيل جميع الأراضي التي أعلنت أنها تقع ضمن فلسطين في مذكرتها السالفة الذكر إلى مؤتمر الصلح عام 1919م، ولم يبق خارج البلاد المحتلة سوى جنوبي لبنان و المرتفعات شرقي الأردن واحتلت فوق ذلك سيناء بأكملها حتى حرب أكتوبر 1973م.

وفي إطار مؤتمر الصلح هذا يبرز دور كبير لضابط بريطاني اسمه "ريتشارد ماينرتزهاجن" وهو إن لم يكن يهودياً فإنه كان صهيونياً مغالياً في صهيونيته حتى أنه تقدم بمقترحات محددة لضم سيناء إلى الممتلكات البريطانية وجعلها إقليماً حاجزاً بين مصر والدولة اليهودية المنتظرة.

دور الضابط البريطاني "ريتشارد ماينرتزهاجن" في قضية سيناء(*)

---

(1) فواز حامد حسين الشرقاوي، منظمة التحرير الفلسطينية (فتح)، رسالة ماجستيرغيرمنشورة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1974م، ص 21.

(*) كان ضابطاً بقلم المخابرات سنة 1917م، وضابط اللنبي السياسي ومن مساعديه في مصر وفلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى، وكان يضم بين جنبيه ميولاً صهيونية صارخة أفصح عنه صراحة في يومياته، كما شغل منصب رئيس القسم السياسي في فلسطين وسورية عامي 1919م، 1920م واشترك في عضوية الوفد البريطاني لمؤتمر الصلح سنة 1919م وشملت اختصاصاته المستعمرات الألمانية في أفريقيا ومنطقة الشرق الأدنى والحركة الصهيونية، وترجع أهمية هذا الضابط إلى شغله هذه المناصب الخطيرة والحساسة ذات الصلة المباشرة بقضية فلسطين.

يمكن التعرف على دور هذا الظابط من خلال مذكراته التي نشرها سنة 1960م في كتاب باسم "يوميات الشرق الأوسط 1917 م -1956 م " حيث سجل فيها يومياته التي كانت يدونها خلال تلك الفترة المليئة بالأحداث التي مرت بها قضية فلسطين في البداية.

يقرر"ماينرتزهاجن " بداية أنه يختلف مع و"ايزمان" بخصوص إبرام الإتفاق الذي يقترحه مع الحكومة المصرية بشأن قضية تعيين الحدود الجنوبية لفلسطين، وكان رأيه أنه إذا أرادت الحكومة البريطانية إعطاء اليهود منفذاً على البحر الأحمر فلابد من أن تسلخ من مصر سيناء حتى الضفة الشرقية لقناة السويس، وذهب إلى أن اليهود لهم مطالب وإدعاءات كثيرة بخصوص هذه المنطقة تقوم على أسس تاريخية ودينية، وهذا يعني بالطبع أنه يرى تسليمها لليهود وإن لم يذكر ذلك صراحة، لكنه عاد وأوضح ذلك تماماً في مذكرته إلى "لويد جورج" رئيس الوزراء البريطاني في 25 مارس 1919م والتي إقترح فيها ضم سيناء إلى الممتلكات البريطانية وجعلها إقليماً حاجزاً بين مصر وفلسطين (اليهودية) حيث قال فيها: "سألتني بالأمس عن خطاب غير رسمي عن السيادة على سيناء وأنا أعتقد أن هذا موضوع هام للغاية ليس اليوم بل للغد أيضاً، واليوم أستطيع أن أدخل في الموضوع أكثر من الأمس، نحن حكماء جداً في السماح لليهود بتأسيس وطن قومي لهم في فلسطين...." ويمضي في مذكراته فيشرح موقف بريطانيا من العرب، حيث العلاقة بينها

وبين اليهود أهم وأفضل من علاقتها بالعرب، ثم يشرح الأهمية الإستراتيجية لفلسطين حتى ينفذ إلى صميم إقتراحه وهو ضم سيناء إلى الممتلكات البريطانية واعتبارها "حزام واق" بين مصر والدولة اليهودية المزمع إنشاؤها[1].

وكانت أسانيد "ماينرتزهاجن" في إقتراح الضم هذا أن الحدود المصرية التركية قبل سنة 1906م كانت تمتد من رفح إلى مدينة السويس في الجنوب، وكانت المنطقة الواقعة في شرق وجنوب سيناء جزءاً من إقليم الحجاز كأي ولاية عثمانية، وأنه في أكتوبر 1906م تم الإتفاق على تخويل مصر حق إدارة سيناء أي منحها حقوقاً إدارية في منطقة تمتد من رفح إلى رأس خليج العقبة مع احتفاظ تركيا بحق السيادة على هذه المنطقة، ويشير بذلك إلى حادثة طابا أو ما أسمته الوثائق البريطانية "أزمة العقبة"، وأن سيادة تركيا قد سقطت نهائياً عن هذه المنطقة حين قامت بريطانيا (بدون مساعدة الجيش المصري) بغزو وإحتلال سيناء التي أصبحت من الممتلكات البريطانية ويجب على الحكومة البريطانية أن تقوم بضمها[2].

وذهب "ماينرتزهاجن" إلى أن هذا الضم سوف يعود على بريطانيا بمزايا عديدة حددها في الآتي:

---

(1) Colonel R. Meinertzhagen, **Middle East Diary 1917-1956**, London: The Cresset Press, 1959, p. 17.

(2) **Ibid.**, p. 18.

وسنتناول حادثة طابا المشار إليها بالتفصيل عند دراسة الحدود الشرقية لمصر في الفصل الثالث من ذه الدراسة.

- أن شبه جزيرة سيناء سوف تكون بمثابة إقليم حاجز بين مصر والدولة اليهودية المرتجاه في فلسطين.
- سيكون لبريطانيا موطأ قدم قوية في الشرق الأوسط.
- ضمان عدم إغلاق مصر قناة السويس أمام السفن البريطانية خاصة وأن إمتياز القناة ينتهي سنة 1967م.
- لا خوف من مسألة القومية في سيناء ذلك أن سكانها قليلون ومبعثرون فضلاً عن جهلهم وتخلفهم الشديد[1].

وليس أدل على الميول الصهيونية المتطرفة لهذا الضابط من أنه في نهاية مذكراته يدافع عن حق اليهود في العودة إلى الأرض المقدسة حيث يستعرض تاريخهم في فلسطين ويفاخر بعظمة الديانة اليهودية، ويرى أن الوطن القومي لليهود كان أعظم وأكثر نتائج الحرب العالمية الأولى إيجابية ثم ينتقل إلى إستعراض مشاكل إسرائيل ويجملها في الأمن، الاقتصاد، اللاجئين العرب، الهجرة، التعاون الدولي ويخلص إلى أن مشكلة أمن إسرائيل يمكن حلها فوراً إذا ما أحتلت سيناء (يستخدم تعبير سيناء التركية) التي لا تمت بصلة إلى مصر، ويلاحظ في هذا الصدد أن "ماينرتزهاجن" يعتبر سيناء مصرية عدا المنطقة شرق رفح السويس التي يعتبرها سيناء التركية Turkish Sinai[2].

---

(1) Ibid., p. 19.
(2) Ibid., pp. 363-365.

ويستطرد "جارفيز" محافظ سيناء الإنجليزي كأي صهيوني عريق: "إذا كان اليهود شغوفين حقاً بتعمير النقب فلماذا يلقون بالماء البارد على المشروع منذ اللحظة الأولى إن اليهود لديهم المال فلماذا يخشون الفشل؟ والأرض تكاد تكون خالية من السكان والعرب أنفسهم لم يفعلوا شيئاً لتعميرها عبر آلاف السنين، فأي سياسة غبية تلك التي تستطيع رفض السماح لليهود بالمحاولة طالما رغبوا في ذلك!! "

وبعد أن ينبرى "جافيز" للرد على عديد من المصاعب التي تكتنف المشروع (تغير المناخ- تناقص سقوط الأمطار تآكل التربة بفضل عوامل التعرية ثم ما يطلق عليه مرض التعلق بالوطن) يختتم تحليله بقوله "وثمة نقطة أخيرة في صالح المشروع (إستيلاء اليهود على الربع الجنوبي من فلسطين) وهي أنه من وجهة النظر الإستراتيجية، ومن وجهة نظر مصالح الإمبراطورية البريطانية البحتة، أقول أن إقليما يهودياً بين عرب شرق الأردن وسيناء المصرية- على أن يشمل ذلك ميناء العقبة - لن يكون شيئاً سيئا فالنقطة هي أن دولة يهودية ستكون في ظل كل الإحتمالات موالية لبريطانيا ولفترة طويلة قادمة[1]".

---

(1) Ibid., p.271.

وهكذا يبين لنا مدى ما تمتعت به الصهيونية من نفوذ في أوساط الإحتلال البريطاني في مصر وإن لم يقدر لهذا المشروع النجاح فقد ظلت الصهيونية تذكره وما الدعاية الإسرائيلية عقب عدوان 1956م إلا تكراراً لهذه الأفكار وإعتماداً عليها.

المبحث الثالث

الأطماع الصهيونية في النقب

لا يعتبر النقب من ناحية الجغرافية الطبيعية إقليماً قائماً بذاته بل هو جزء من وحدة أكبر تشمل سيناء وجنوب فلسطين كما أنه جزء من إقليم أوسع لا يقتصر على هذه الوحدة فقط بل يمتد شرقاً عبر منخفض العرابة إلى شمال شبه جزيرة العرب حتى مشارف الفرات، بل لقد كانت طبيعة الإقليم تمتد غرباً حتى أرض جاشان وهي وادي الطميلات بمحافظة الشرقية في الوقت الحاضر، هذا فضلاً عن وحدة الأصل التي تميز هذا الإقليم الكبير متمثلة في القبائل العربية شمال الحجاز وأرض النقب وسيناء فهي نفس القبائل ونفس البطون والعشائر والواقع أن النقب هو الإمتداد الطبيعي لسيناء ومن هنا كان محل أطماع اليهود شأنه شأن شبه الجزيرة[1].

فماذا عن النقب؟ وما هي أهميته؟

يمكن تقسيم فلسطين من وجهة النظر العسكرية ومن حيث طبيعة الأرض إلى السهل الساحلي، منطقة الجليل منطقة النقب، وتقع الأخيرة في الجزء الجنوبي من فلسطين وتبلغ مساحتها حوالي إثنى عشر مليون دونم(الدونم=ألف

---

(1) د.محمد السيد غلاب، الجغرافية البشرية لشبه جزيرة سيناء، بحث مقدم لمؤتمر تعمير سيناء، سبق ذكره، ص 13.

توزيع) أي تبلغ نصف مساحة أراضي فلسطين وهي منطقة صحراوية وجبلية في معظم الأجزاء وقليلة القيمة من الناحية الإقتصادية[1].

والنقب بشكل عام هضبة إرتفاعها يتراوح 500و1000 متر على شكل مثلث قاعدته الشمالية خط يمتد من غزة والطرف الجنوبي من البحر الميت ورأسه الجنوبي العقبة،وينقسم إلى: النقب الشمالي ويحده من الشمال خط غزة – بئر السبع، من الغرب خط الهدنة مع مصر، من الشرق خط بئر السبع – العوجه، وهو صالح لسير الآليات، والنقب الجنوبي يحده شمالاً وادي جرافي، شرقاً وادي عربه، غرباً الحدود مع مصر وجنوباً خليج العقبة،وسهل عربة ويمتد من البحر الميت شمالاً حتى خليج العقبة إلى إيلات جنوباً ويلتقي في الشرق مع الحدود الأردنية والغرب مع مرتفعات النقب الأوسط والجنوبي، وهو غير صالح لسير الآليات عموماً[2].

---

(1) AliceTaylor (ed), **The Middle East**, Newton Abbot, David and Charles, 1972 pp. 68-69.

(2) هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، **كتب فلسطينية** 19، بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1969م، ص 50.

وقد أعطى الصهيونيون عامة و"بن جوريون"(*) خاصة أهمية كبرى لصحراء النقب حيث رأى "بن جوريون" منذ سنة 1938م أن على اليهود إستعمار النقب وبعد قيام إسرائيل أخذ يظهر إهتمامه بالنقب في كل مناسبة، ويقول بأن الحدود المرسومة لا تكفي وعلى اليهود إشغال هذه الحدود ببناء المستعمرات، وكان أكبر دليل على إهتمامه بالنقب هو إختياره السكني في إحدى مستعمراته "سدى بوكر"[1]، وفي خطاب له في بئر السبع خلال فترة تقاعده الأولى يقول "بن جوريون" إذا دعيت مرة أخرى للحكومة فإني سوف أحضر المياه من الأردن والعوجه والشباب من المدن إلى النقب، يجب تأمين ميناء إيلات لأنه أهم من حيفا، فحيفا تربطنا بأوروبا أما إيلات فتربطنا بآسيا وأفريقيا ودول هاتين القارتين يمكن التصدير إليها والتعامل معها وربما إستطعنا أن نفتح طريقنا بالجيش والقوة، لكن الأهم هو وجود المستعمرات على طول الخط من بئر السبع إلى

(*) "ديفيد بن جوريون" كان أول رئيس وزراء لإسرائيل بعد أن أعلن عن قيام دولة لليهود في فلسطين العربية وبعد طرد أهلها من ديارهم عام1948م،وقد عمل رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع من عام 1948م إلى عام 1953م، ومن عام 1955م حتى عام 1963م، وهو الذى أصدر أمراً بالغزو الإسرائيلى لقطاع غزة وسيناء أثناء أزمة السويس عام 1956م، (العدوان الثلاثى على مصر).
وبحكم منصبه رئيساً عاماً للوكالة اليهودية فى فلسطين من عام 1935م إلى عام 1948م تولى"بن جوريون" مسؤولية الشئون اليهودية فى كافة البلاد، وتراوحت هذه المسئوليات من تطوير الأراضى، إنشاء المستعمرات لإسكان المهاجرين اليهود، إلى قيادة الأعمال السرية ضد العرب الفلسطنيين أصحاب الأرض، والبريطانيين.

(1) تهاني هلسة، دافيد بن جوريون، دراسات فلسطينية 44، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1968م، ص 179.

إيلات، إن سلامة الدولة تتلخص في شئ واحد: كل شيء يجب أن يكون على الجنوب"[1].

أما عن أهمية النقب بالنسبة لإسرائيل فيمكن إجماها في الآتي:

- أولاً وقبل كل شيء النقب يلاصق سيناء التي تعتبر أهم قطاع في مسرح العمليات حيث يؤدي إلى قناة السويس كما أن النقب يؤدي في الوقت نفسه إلى غزة وتل أبيب فالنقب في الواقع يعتبر منطقة قفز على سيناء ومن ثم على مصر[2].

- تحتشد الغالبية العظمى من سكان إسرائيل في منطقة ضيقة جداً هي الساحل الممتد من حيفا إلى يافا وبعمق يتراوح بين 15-25 كيلو متراً فقط، أما النقب فهو خال تقريباً من السكان وهذا الفراغ في حد ذاته مصدر خطر عظيم لذلك يؤمن اليهود بضرورة تقوية هذه المنطقة بإقامة الخطوط الدفاعية الحصينة وبتكثيف السكان، وفي هذا الصدد يقول "بن جوربون" إعمار النقب والسكن فيه ضرورة مطلقة لسلامة إسرائيل وأمنها....وأن اليهود القاطنين على الساحل لن يطول بقاؤهم إذا لم يرتفع عدد سكان النقب من شعبنا[3].

---

(1) Bransten, **Op.cit.**, pp. 137-138.
(2) تهاني هلسة، مرجع سابق، ص 181.
(3) Bransten, **Op.cit.**, p 138.

- بناء مستعمرات يهودية في النقب تكون سداً منيعاً أمام محاولة إسترداد العرب لفلسطين مع إمكانيات إستغلال النقب زراعياً.

- إمتداد النقب يتصل بالبحر الأحمر وهو بذلك منفذ هام لإسرائيل إلى نصف الكرة الجنوبي خصوصاً أفريقيا وآسيا وما يتيحه ذلك من إمكانيات التبادل التجاري وتوطيد العلاقات مع دول هاتين القارتين، وفي هذا يقول "بن جوربون".. والبحث عن ميناء على البحر الأحمر ليساعد مع شواطئ إسرائيل على البحر المتوسط على جعل سواحل إسرائيل مستقلة عن مصر"[1].

- يمكن للنقب أن يستوعب أربعة ملايين يهودي مما يزيد من عدد سكان إسرائيل ويشجع على الهجرة إليها[2].

- قد يكون تعمير النقب تمهيداً لتحقيق حلم يهودي إستعماري خطير وهو شق قناة ملاحية بين البحر المتوسط وخليج العقبة تقضي على أهمية قناة السويس.

- من الممكن تهديد أقدس بقعة في العالم وهي المدينة المنورة التي لا تبعد عن إيلات أكثر من 450 ميلاً، وأطماع اليهود في شمال الحجاز معروفة فهم يطالبون باسترداد مواقعهم التي كانوا فيها أيام الرسول عليه الصلاة والسلام، ولم ينس العرب بعد مساعي الرئيس الأمريكي "روزفلت" لدى الملك "عبد العزيز آل سعود" يوم عرض عليه خمسين

---

(1) Ibid., p. 137.
(2) Karmon, Op.cit., p. 299.

مليونا من الجنيهات في مقابل السماح لليهود بالإستيطان في المناطق التي حول المدينة المنورة[1].

وفي الحقيقة فإن النقب يعتبر أخطر صفقة إستولى عليها اليهود فقد سعوا إلى الحصول عليه بكل الطرق وهو ما تم لهم طبقاً لقرار التقسيم سنة 1947م، وأمكن لإسرائيل حل مشكلة المياه عن طريق الحصول عليها من نهر الأردن بضخها من بحيرة طبرية، كما أنشأت سلسلة من القرى الحصينة بين إيلات وأقصى الشمال بحجة الدفاع عن سلامة الحدود مع مصر، وهي مراكز إحياء زراعي وصناعي فضلاً عن أنها حصون وقلاع حديثة منها:بوتفانا، بيرأورا، بردحام كريم شالوم، سدى بوكر، هاتزريم وغيرها من القرى الحصينة فضلاً عن ميناء إيلات[2].

ونختتم هنا بالتأكيد على أن خطط إسرائيل العسكرية في النقب إنما هي موجهة أساساً ضد مصر وتفكر فيه كقاعدة للوثوب على سيناء، ومن ثم تهديد القناة وشل موقع مصر.

---

(1) عبد الله التل، خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، القاهرة دار القلم، طبعة ثانية 1965م، ص ص 367-369.

(2) المرجع السابق، ص 370.
أنظر في الإستيطان اليهودي في النقب وخصائص هذا الإقليم وأهميته:صبحي يوسف عيد جغرافية الإستيطان الصهيوني في منطقة النقب، رسالة ماجستير غير منشورة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية، 1971م.

خلاصة الفصل

يمكن في إطار موضوعية العلم المطلقة وبعد دراسة الحقائق الأولية المتعلقة بقيام دولة إسرائيل إنطلاقاً من الأطماع الصهيونية في سيناء والنقب إستخلاص النتائج التالية:

- أن إسرائيل كدولة ظاهرة إستعمارية صرفة فهي تقوم على إغتصاب غزاة أجانب لأرض لا علاقة لهم بها دينياً أو تاريخياً أو عرقياً وإن زعموا عكس ذلك تماماً ودوماً.
- أن إسرائيل إستعمار طائفي بحت والدولة دينية صرفة تقوم على تجميع اليهود، واليهود فقط، في جيتو سياسي واحد ومن ثم أساساً تقوم على التعصب الديني.
- أن إسرائيل قطعة من الإستعمار الأوروبي عبر البحار،ومع أنها مقسمة مناصفة عددياً بين اليهود الغربيين (الأشكناز) واليهود الشرقيين (السفارديم) فإن القيادة والسيطرة المطلقة هي للنصف الأول وهي تعتبر نفسها دولة غربية لا شرقية وهي جزيرة أوروبية على ضلوع آسيا.
- إسرائيل إستعمار سكني في الدرجة الأولى وهي تمثل آخر موجة من الإستعمار السكني والإستيطاني في العالم كله.

- أن إسرائيل تجسيم للإستعمار متعدد الأغراض فهي إستعمار سكني، إستراتيجي وإقتصادي[1].

- على خلاف جميع الدول فإن إسرائيل لم تضع لنفسها دستوراً حتى اليوم، ومن أهم أسباب ذلك عدم الرغبة في الإلتزام بصورة رسمية ومحددة برقعة معينة، والرغبة في عدم الإفصاح عن الرقعة التي ترغب إسرائيل في بسط سيادتها عليها، وهي على خلاف جميع الدول لم تعلن لنفسها عن حدود دولية، وهي تعلن باستمرار أن حدود الهدنة ليست حدوداً دولية، بل إنها تعلن باستمرار أنها لا تعترف بالهدنة نفسها، والدولة التي يمر قيامها أكثر من ستين عاماً دون أن تعين حدوداً تقبلها لنفسها هي على الأقل تنبئ دون شك ودون تحفظ عن عدم إعترافها بحدود الدول المجاورة[2].

- أنه برغم التعدد يمكن القول بأن المطلب الأساسي الذي ركز عليه زعماء الصهيونية فيما يتعلق بحدود الدولة في الفترة 1897-1922م، قد وضع على أسس إستراتيجية إقتصادية بشرية أكثر منها أسس دينية أو تاريخية كما يدعون، فالحد الشمالي خط صيدا على البحر المتوسط حتى جنوب دمشق بحوالي 20 كيلو مترا، والحد الشرقي خط سكة حديد الحجاز، الحد الجنوبي خليج العقبة أما الغرب فالخط الواصل بين شرق العريش حتى خليج

---

(1) د.جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة: دار الهلال، أبريل 1968م ص ص 170-172.

(2) أنيس القاس، مرجع سابق، ص44.

العقبة[1]، واستمر التمسك بالحدود السابقة في الفترة التالية حتى قيام الحرب العالمية الثانية مع عناية خاصة بشرق الأردن والمرتفعات السورية والتركيز على الإستعمار الإستيطاني حول مصادر المياه والمصادر الإستراتيجية، واستمر ذلك الوضع وتلك السياسة حتى قيام إسرائيل سنة 1948م [2] واستمرت الرغبة الصهيونية في التوسع كما بدا في العدوان الثلاثي على مصر في سنة 1956م وعدوان إسرائيل على مصر(وعلى سوريا والأردن) في يونيو 1967م وما يزال قائماً إلى اليوم.

---

(1) عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص 271.

(2) المرجع السابق، 343.

الفصل الثالث

حدود مصر الشرقية حتى إتفاق الحدود عام 1906م

الفصل الثالث

حدود مصر الشرقية حتى إتفاق الحدود عام 1906م

إذا ما رجعنا إلى التاريخ القديم لنتعرف على الحد الشرقي لإقليم مصر، لوجدنا أنه لم يكن لمصر خارج وادي النيل حدوداً ثابتة طوال تاريخها القديم الطويل، وبحدثنا "إسترابون (63ق.م-24م) "في هذا الشأن فيقول بأن القدماء قبله كانوا يطلقون اسم مصر على ذلك الشريط الضيق من الأرض الزراعية التي كونها النيل ورواها بمياهه، وعبر التطور التاريخي إنتهت حدود مصر الغربية عند السلوم والواحات وحدودها الشمالية عند ساحل البحر المتوسط، أما حدودها الجنوبية فكانت تنتقل بين أسوان ووادي حلفا وإنتهت إلى وادي حلفا، وهو ما يتفق مع الحدود الجنوبية الحالية إلى حد كبير، وإذا ما انتقلنا إلى الشرق نجد أن الحدود الشرقية قد إتفقت مع البحر الأحمر وإمتدت شمالاً لتشمل سيناء[1].

و هذا الفصل يتناول هذه الحدود الشرقية حتى إتفاق الحدود سنة 1906م، في مباحث أربعة على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الحدود وطبيعتها

المبحث الثاني: حدود مصر الشرقية في كتب الخطط وتقويم البلدان

المبحث الثالث: حدود مصر الشرقية حتى فرمان سنة 1892م

المبحث الرابع: أزمة طابا وإتفاق الحدود سنة 1906م

---

(1) د.عبد الفتاح محمد وهبه، مصر والعالم القديم- جغرافية تاريخية بيروت: دار النهضة العربية 1972م، ص ص 224-225.

المبحث الأول

مفهوم الحدود وطبيعتها

الحد لغة الفاصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود وفصل ما بين كل شيئين حد بينهما ومنتهى كل شيء حده[1].

وإصطلاحاً تعني الحدود عند علماء الجغرافية السياسية " إصطلاح مناسب للمفهوم الحديث للدولة كوحدة سياسية إقليمية ذات سيادة فهي تدل على خطوط مؤكدة محددة للوحدة السياسية تضم بين جوانحها كل ما يقع داخل تلك الخطوط ككل لا يتجزأ"[2].

---

(1) "ومنه أحد حدود الأرضين وحدود الحرم وفي الحديث في صفة القرآن لكل حرف حد، ولكل حد مطلع، قيل أراد لكل منتهى له نهاية ومنتهى كل شيء حده، فلان حديد فلان إذا كان داره إلى جانب داره و أرضه إلى جنب أرضه، وداري جديدة دارك ومحادتها إذا كان حدها كحدها، وحددت الأرض أحدها حداً حديدة، والتحديد مثله وحدده ميزه والجمع كالجمع، وحد السارق وغيره ما يمنعه من المعاودة ويمنع أيضاً غيره عن إتيان الجنايات وجمعه حدود، وحددت الرجل أقمت عليه الحد قال الأزهر فحدود الله عز وجل ضربان ضرب فيها حدود حدها للناس في مطاعمهم ومشاربهم ومناكحهم وغيرها مما أحل وحرم وأمر بالإنتهاء عما نهى عنه منها ومنهي عن تعديها والضرب الثاني عقوبات جعلت لمن ركب ما نهى عنه كحد السارق وهو قطع يمينه في ربع دينار فصاعداً وكحد الزاني البتر..."

لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والإنهاء والنشر، الجزء الرابع ص115.

(2) د.محمد محمد سطيحة، حرب الحدود الهندية الصينية، **السياسة الدولية**، عدد 10، أكتوبر 1967م، ص 83.

ويعرف Boggs حد الدولة بأنه ذلك الخط الذي يميز حدود الإقليم الذي تمارس فيه الدولة سلطاتها السياسية أنظر:

S.W.Boggs, **International Boundaries**, New York: A M S Press, Inc, 1960, p.9.

وقانوناً تعنى الحدود موضع الإلتقاء والتقابل بين دولتين لتحقيق الإتصال بينهما من جانب، ومحل التمييز والفصل بينهما كوحدات سياسية مستقلة من جانب آخر فالحدود هي خطوط تعين نطاق إختصاص كل منها التشريعي والقانوني ونطاق سريان أحكام سلطاتها العامة وهو المعنى الذي إستقر منذ مطلع ا لعصور الحديثة وقيام الدولة المستقلة التي أصبحت نتاج تطور مبدأ القوميات وحق تقرير المصير خلال القرنين التاسع عشر والعشرين

كذلك تعرف الحدود السياسية بأنها الإطار الجغرافي الذي يعين إقليم الدولة والذي تمارس الدولة سيادتها داخله وعنده تنتهي سيادة دولة وتبدأ سيادة دولة أخرى مجاورة، وأن الإرتباط وثيق بين الحدود السياسية وبين ممارسة الدولة لحقوقها و التزاماتها الدولية انظر:

القاموس السياسي، إعداد أحمد عطية الله، طبعة ثالثة، القاهرة: دار النهضة العربية 1968م، ص 439.

والحدود أيضاً هي موضع إلتقاء، وهي الخطوط التي تحدد المساحة، وبالنسبة للوحدات السياسية فإن الحدود السياسية هي الخطوط التي تحدد نطاق تلك الوحدات السياسية:

E.B., Vol. 3, p. 964.

ويعرفها Lyde بأنها تبدو كأبعد حد للمنطقة التي يعيش فيها الناس والتي يمكن أن يحصلوا منها على احتياجاتهم الضرورية من الطعام، راجع:

L.Y.Lyde, Types of Political Frontiers in Europe, London: **The Royal Geography Society**, Vol. XIV, 1915, P.126.

أما Adami فيعرف حد الدولة بأنه الخط الذي يعين حدود المنطقة التي تستطيع الدولة أن تمارس خلالها حق سيادتها عليها، أنظر:

د.جابر الراوي، **الحدود الدولية ومشكلة الحدود الإيرانية**، بغداد: مطبعة دار السلام، 1977 م.

ويعرف قاموس Jewett الحد بأنه "خط وهمي يفصل قطعتين من الأرض أحدهما عن الأخرى" أنظر:

A.O. Cukwurah, **The Settlement of Boundary Disputes in International Law**, Manchester University Press, 1967, p.9.

فدولة بلا حدود كيان دولي منقوص أو مهزوز لا يكتمل شكله أو هيئته القانونية في الجماعة الدولية[1].

والواقع أن فكرة الحدود الدولية ظاهرة سياسية وإجتماعية مزجعها رغبات الإنسان المقيدة بمظاهر الطبيعة وبالعلاقة مع الجماعات الأخرى[2]، وهي ظاهرة من ظواهر المدنية الحديثة فلم تعرف الحدود السياسية في مطلع التاريخ البشري كما نعرفها في الوقت الحاضر، حيث كانت الدولة عبارة عن وحدات صغيرة تحصن نفسها ضد الغارات بأسوار عالية هدفها الحماية وليس تحديد مناطق النفوذ أو الإختصاص ومثال ذلك سور الصين العظيم و الحوائط التي أقامها الرومان عند الأطراف الشمالية لإنجلترا لصد غارات الأسكتلنديين وتدرج الإنسان في سلم المدنية فأخذ يترك مناطق محايدة بينه وبين جيرانه عرفت بالتخوم حيث إنتقى الإنسان الفواصل الطبيعية التي يصعب إجتيازها إلا من نقاط معينة أقام عندها مراكز للمراقبة والدفاع في الدرجة الأولى ثم تحصيل الضرائب والمكوس على التجارة المارة بتلك المراكز في الدرجة الثانية وقد عرفت في التاريخ الإسلامي

---

(1) يعرف الأستاذ Andrassy الحدود قانونياً بأنها "خطوط تحدد الاختصاص المطلق للدولة وتحدد إقليمها:
J.Andrassy, **Questions de Frontiere et de Voisine**, Universite du Caire 1960-1961, P.47.
وأنظر كذلك مؤلفات القانون الدولي العام للأساتذة: د.محمد حافظ غانم د.على صادق أبوهيف د.حامد سلطان، د.محمد طلعت الغنيمي وغيرهم فيما يتعلق بتعريف الحدود السياسية.

(2) د.فيليب رفلة، الحدود الدولية ومشكلاتها السياسية، المجلة الجغرافية العربية، العدد الثالث، السنة الثالثة، 1970م، ص 76.

باسم الثغور، وكانت الإمبراطورية الرومانية تربط التخوم بداخل الدولة عن طريق عدة طرق معبدة عرفت باسم الطرق الرومانية القديمة، ومع إزدياد السكان وإستقرارهم وتطور مبدأ السيادة من السيادة الشخصية إلى السيادة الإقليمية، تطورت إلتزامات الحكومات وحقوقها وكان من الضروري أن تخطط الحدود بين الوحدات السياسية وتحدد باهتمام أكبر وبطريقة أدق، والحدود المعاصرة في أغلب الحالات خطوط محددة بطول ما لتقابل السيادات[1].

وأخيراً فإن الحدود الدولية ليست مجرد خطوط ترسم على الخرائط بحيث يسهل تغييرها، لكنها خطوط تكتسب قوة بمرور الزمن وتدعمها الإتفاقيات الدولية ويحميها القانون الدولي العام، لأن خرقها يرتب إلتزاماً دولياً على عاتق الطرف الذي يخل بالإتفاق نظراً للأهمية السياسية والإستراتيجية والإقتصادية للحدود[2].

---

(1) Norman J. G Bounds, **Political Geograbhy**, New York: McGraw Hall Book Company, 1963, pp. 66-68.
وأنظر أيضاً في تفصيل نشأة وتطور فكرة الحدود:
Stephen B. Jones, Boundary Concepts in the Setting of Place and Time in. W.A. Douglas Jackson (ed), **Politics and Geographic Relationship,** Englwood Cliffs, N.J. Prentice Hall, Inc,1964, pp.119-160.

(2) د.محمد فاتح عقيق، **مشكلات الحدود السياسية: دراسة تطبيقية موضوعية في الجغرافية السياسية**، الإسكندرية: منشأة المعارف 1976م، ص17.

* طبيعة الحدود ومناطق الحدود

هناك تعبيران من الضروري التمييز بينهما إذ أن الخلط بينهما يؤدي إلى نتائج خاطئة وتترتب عليه مشكلات يمكن تجنبها لو استخدم كل من التعبيرين بمعناه المحدد وفي موضعه المناسب، وهذان التعبيران هما الحدود ومناطق الحدود أو التخوم كما يسميها البعض، وفي الإنجليزية Boundary بمعنى خط الحدود و Frontier بمعنى منطقة الحدود، أما في اللغة الفرنسية فتستخدم كلمة Frontiere للتعبير عن الحدود دون تمييز بين الحدود ومناطق الحدود[1].

في اللغة العربية تستخدم كلمة التخوم للتعبير عن خطوط الحدود[2]. ويفرق الأستاذ الدكتور "محمد طلعت

---

(1) Grand. Larousse Encyclopedique, Paris : Librairie Vol. 5. P.288. Larousse, 1960

(2) "التخوم الفصل بين الأرضين من الحدود، والمعالم مؤنثة، والتخم منتهى كل قرية أو أرض، يقال فلان على تخم من الأرض، الجمع تخوم مثل مكس ومكوس، وقال الفرار" تخومها وحدودها، وقال ابن السكيت "سمعت أبا عمرو يقول هي تخوم الأرض والجمع تخم وتخم شامية وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "ملعون من يقع في موضعين أحدهما أن يكون ذلك في تغيير حدود الحرم التي حدها إبراهيم خليل الرحمن على نبينا وعليه الصلاة والسلام، والمعنى الآخر أن يدخل الرجل في ملك غيره من الأرض فيقتطعه ظلماً فقيل أراد حدود الحرم خاصة وقيل هو عام في جميع الأرض وقال أبو الهيثم يقال هذه الأرض تتاخم أرض كهذا أي تحدها، وقال غيره وتطاخم بالطاء وبهذا المعنى لغة قلبت التاء طاء لقرب مخرجهما والأصل التخوم وهي الحدود: لسان العرب، مرجع سابق، جزء 14، ص ص 330-331.
وفي مختار الصحاح: التخم بالفتح متهى كل قرية أو أرض وجمعه "تخوم" كفلس وفلوس قال القرار تخوم الأرض حدودها، وقال أبو عمر هي تخوم الأرض و الجمع تخم مثل طيور وصبر، ص 76.

الغنيمي" بين التخوم والثغور مستخدماً تعبير التخوم مرادفاً للحدود فيقول "التخم أو الحد الدولي هو الخط الذي يحدد المدى الذي يمتد إليه إقليم الدولة أما الثغر فهو منطقة أو مساحة من الأرض تترك حاجزاً بين إقليمين[1].

والواقع أن مفهومي الحدود ومناطق الحدود مترادفان في الإستعمالات العادية، فعادة ما يعبر غير المتخصصين (ومنهم السياسيون والمؤرخون) عن الحدود بتعبير frontier وأحياناً Boundary. وليس من تفسير لهذا الخلط سوى عدم وضوح حدود كثير من الدول لنقص في معرفة جغرافيتها أو لعدم وجود خرائط تفصيلية لها حتى فترة قريبة[2]. ولكن مع تقدم علم المساحة وتقدم فن الخرائط وتطور الدول إلى ما هي عليه الآن، أصبحت الحدود أكثر جلاء وتحديداً على الطبيعة ومن ثم أصبح من اللازم وجوب التمييز بدقة بين المفهومين وتجنب الخلط بينهما.

أما علماء الجغرافية السياسية فما زالوا على إختلاف كبير فيما يتعلق بهذا التمييز، فمثلاً Boggs رغم تفرقته بين التعبيرن إلا أنه إستخدم في كتابه "الحدود الدولية" هذين التعبيرين باعتبارهما مترادفين[3]، ويرى Prescott أن التخوم في الجغرافية السياسية يمكن أن تستخدم للتعبير عن الخط

---

(1) د.محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة فى قانون الأمم، الإسكندرية منشأة المعارف1972م، ص 660 وما بعدها.

(2) د.محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، بيروت دار النهضة العربية،1971م ص 102.

(3) Boggs, Op.cit., P.33.

أو المنطقة وأن مضمون المعنى كفيل بأن يمنع الخلط بينهما ويحدد أي منهما المقصود، ويضيف بأن الحدود والتخوم هي عناصر للمجال الأرضي والتي تحدد سواء فعلياً أو قانونياً حدود السيادة السياسية والتي هي صفة للفصل والتمييز بين الأراضي، وفي رأيه أن تعبير Frontier يمكن أن يستخدم في الجغرافية السياسية بمعنيين مختلفين يشير المعنى الأول إلى التقسيم السياسي بين دولتين أو التقسيم بين منطقة مأهولة وأخرى غير مأهولة داخل الدولة الواحدة، المعنى الثاني يستخدم كخط أو منطقة[1].

كما إستخدم Holdish التعبيرين بمعنى واحد على العكس من Fawoset الذي حاول التمييز بينهما وإبعاد الفوضى التي أحدثها الأول[2].

على أننا نجد التمييز بين التعبيرين أكثر وضوحاً عند Reeves فالحدود عنده تدل على خطوط الحدود الدولية بينما التخوم أو مناطق الحدود تعبر في بعض الحالات عن معنيين فقد يقصد بها الحدود وقد يقصد بها المنطقة، كما يرى أنه كثيراً ما يصبح التحديد المضبوط الدقيق لهذا التخوم غير ممكن بالدرجة المطلوبة[3].

---

(1) J.R.V. Prescott, **The Geography of Frontiers and Bounariss**, London: Hutchinoon University Library, 1965, P.33.

(2) **Idem.**

(3) Jess. S. Reeves, International Boundaries, A.J.I. L, Vol. 39, 1944 p.533.

ويحدد Kristof طبيعة الحدود ومناطق الحدود، بأن الحدود هي ضرورة للدولة من الناحية الوظيفية والقانونية حتى تتمكن من القيام بوظائفها والوفاء بالتزاماتها حيث يجب أن يكون إقليمها محدداً بحدود واضحة تمارس داخلها سيادتها أما مناطق الحدود فهي منطقة من الكل خصوصاً الجزء الذي يمثل رأس الأجزاء التي خلف الشواطئ وتسمى أحياناً تخم الأرض المجاورة[1].

وهكذا نرى أن مناطق الحدود تعني كظاهر اللفظ منطقة معينة لها إتساعها وعمقها بينما الحدود تمثل خطا ويمكن التمييز بينهما على النحو التالي:

- الحدود أختيرت وحددت وخططت بواسطة الإنسان أما مناطق الحدود فيمكن القول بأنها طبيعية لأنها أجزاء من سطح الأرض، ومثالها سيناء، كذلك وادي الراين يعتبر منطقة حدود طبيعية بين فرنسا وألمانيا ولكن إستخدام النهر ذاته كحد فاصل بينهما يعطي هذا الخط صفة صناعية، فلئن كان النهر نفسه طبيعياً إلا أن إستخدامه كحد يعتبر صناعياً[2].

- الحدود خطوط تحدد الفواصل بين السيادات وإن يكن يمثلها على الطبيعة أحياناً أسوار خشبية أو خطوط من الأشجار أو الأسلاك أو ما شابه ذلك، بينما مناطق الحدود

---

(1) Ladis D. Kristof, The Nature of Frontiers and Bounderies, in : Douglas Jackson Op.cit., P.112.

(2) Bounds, Op.cit., P. 313.

عبارة عن قطاعات من الأرض، كما يوضح مدلول الإصطلاح وهي تشمل مساحات صغيرة أو كبيرة تخضع لتغير مستمر نتيجة المؤثرات البشرية والتي تعدل من طبيعتها واستخداماتها[1].

- الحدود ظاهرة معينة تستند إلى أساس شرعي، ولو أن شرعيتها في بعض الأحيان قد لا تعترف بها بعض الدول، أما منطقة الحدود فهي ظاهرة نشأت نتيجة ظروف الإحتكاك الدولي والإتصال بين الدول المتجاورة وهي تمثل منطقة إنتقال بين توزيعات الظاهرات البشرية والطبيعية، وفيها تختلط الشعوب والسلالات إختلاطاً كبيراً وتتعدد اللغات وينقسم ولاء الناس أحيانا مثل سلاسل الألب الغربية بين فرنسا وإيطاليا[2].

- الحدود تتغير وتتبدل وخاصة في مناطق الصدام، لكن مناطق الحدود لا يمكن تحريكها أو زحزحتها وإنما تظل في موضعها حقيقة قد تفقد مناطق الحدود بعض الخصائص التي أعطتها صفة التخوم لكنها تظل في موضعها[3].

- الحدود بالطبع عامل فصل بين الوحدات السياسية ذات السيادة، فهي تمثل خطوط محددة تقف عائقاً وقد حددت بواسطة القانون، بينما مناطق الحدود ظاهرة تاريخية

---

(1) د.محمد فاتح عقيل، مرجع سابق، ص 31.
(2) Kristof, Op.cit., P.136.
(3) د.محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص 104.

دائماً فريدة وهي عامل تكامل وتكون منطقة مرور من دائرة لأخرى وتحتل بواسطة قوى متشعبة مع بعضها وتمنح فرصاً للتبادل[1].

وثمة أهمية إستراتيجية معينة لمناطق الحدود فقد أعتبرت في الماضي كخط دفاعي ضد العدو، ولزيادة قوتها يجب على الحكومة المركزية تجميع كل الموارد المتوفرة وتنسيق كافة الجهود تحقيقاً للأمن، وهو ما يبدو واضحاً جلياً في سيناء حيث هي خط الدفاع الأول عن الوادي كله فسقوطها يعني تهديد القناة وشل موقع مصر.

هذا ويفرق Prescott بين التخوم (مناطق الحدود) المأهولة وبين التخوم السياسية فيرى بأن الأولى يمكن أن توجد فقط عند حدود قانونية de Jure أقيمت لتحدد مساحة الدولة وهي هنا تحدد الحد الذي وصلت إليه سلطات الدولة ومدى حجمها في إحتلال أراضيها المحددة قانوناً أما التخوم السياسية فإنه لا يوجد فيها حدود قانونية وإنما تقوم على أساس الأمر الواقع de Facte كالتخوم الروسية المتفرعة شرقاً في آسيا وكذلك الصحاري، كما يرى أن التخوم المأهولة يمكن أن تختفي عندما تصل الدولة إلى أقصى حدود قانونية أو شرعية بينما التخوم السياسية تختفي فقط عندما تتنافس دولتان أو أكثر على إقليم وتقرران أو يقررون تعيين حدود تفصل مناطق سياداتها عن بعضها[2].

---

(1) Kristof, Op.cit., P. 137.

(2) Prescott, Op.cit., P. 41.

أما Hall فيفرق بين التخوم الوطنية أو القومية وبين التخوم الدولية وإن كان يرى أن ليس من السهل تحديد العلاقة بينهما، لكن بصفة عامة التخوم الدولية هي المنطقة التي تقع بعد التخوم الوطنية وليس من الضروري التلامس معها عند أية نقطة أو موضع. ويرى Hall كذلك أن معظم الأزمات والإنفجارات في العالم في التاريخ المعاصر ترتبط بهذه التخوم الدولية التي لعبت ومازالت تلعب دوراً هاماً في العلاقات الدولية[1].

ونتيجة للتطورات السياسية في العالم أخذت الحدود غير المخططة على الطبيعة تقل تدريجياً، وكذلك كادت تختفي مناطق الحدود، ويصدق هذا القول بصفة خاصة على أمريكا الجنوبية حيث كانت مناطق الحدود للفصل بين جمهورياتها هي القاعدة السائدة، غير أنه مازالت هناك بعض الأقاليم التي لم تعين حدودها بدقة وبعض الجهات التي لم تحدد ملكيتها بعد ومن قبيل ذلك القطب الجنوبي Antartica والتي لم تعترف الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى بحقوق وإدعاءات الدول التي تتنازع ملكية أجزاء منها[2].

---

(1) H. Duncan Hall, International Frontiers, A. J. I. L, Vol. 42, 1948, No.1 P.42.

(2) D. P.O Connell, **International Law**, London:Stevens and Sons limited, 1965, p.473.

ومع ذلك فقد يتم الإتفاق على تعيين الحدود الدولية بين دولتين لكن قد تظل المنطقة الفاصلة بينهما قائمة، ومن قبيل ذلك المساحات الشاسعة من الغابات الإستوائية والبكر والتي لم يتم كشفها بعد مثل التي بين البرازيل وفنزويلا وبيرو وكولومبيا، وكذلك الصحراء الممتدة بين ليبيا وجيرانها[1].

(1) Boggs, Op.cit., PP. 74-77.

المبحث الثاني

حدود مصر الشرقية في كتب الخطط وتقويم البلدان

نعتقد أن أحد المسالك الهامة في بحث موضوع حدود مصر الشرقية هو الإهتمام بالمصادر التي يجب الإعتماد عليها في ذلك وهي الكتب التي إختصت وتخصصت في تحديد حدود الوطن ومسح أرضه ووصف عمرانه والحديث عن تقسيماته الإدارية وقياس أطوال حدوده، وهي المصادر التي عرفت في تراثنا التاريخي بكتب "الخطط" و"تقويم البلدان"[1].

---

(1) إذا شئنا أن نستعرض أبرزعلماء التاريخ الذين عرضوا لتحديد حدود مصر وخاصة المصريين منهم وكتاب الخطط بالذات، فإننا سنجد منهم كثرة تبعث سمعتهم التاريخية ودقتهم العلمية على الإطمئنان اليقيني إلى ما يقررون ومنهم: إبن الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله المتوفي سنة 257هـ/ 871م صاحب كتاب "فتوح مصر وأخبارها"والذي يعد أقدم مرجع يؤرخ لمصر العربية، المسعودي، علي بن الحسين المتوفي سنة 346هـ/957م وهو مؤرخ ورحالة وبحاثه نشأ في بغداد ولكنه جاء إلى مصر وأقام بها حتى توفي ودفن بها، وهو صاحب المرجع المشهور "مروج الذهب" الذي عرض فيه لتحديد حدود مصر منذ أقدم العصور، أبو عمر الكندي، محمد بن يوسف بن يعقوب المتوفي 355هـ/ 968م وهو مؤرخ وعالم من علماء الحديث ويصفه المصريون أنه كان من أعلم الناس بتاريخ مصر وأهلها وأعمالها وثغورها، إبن دقماق، إبراهيم بن محمد المتوفي سنة 809هـ/1407م وهو مؤرخ مصري يصفه المستشرقون بأنه مؤرخ الديار المصرية في عصره ويضعون كل ثقتهم في تاريخه، المقريزي تقي الدين أحمد بن علم المتوفي سنة 845هـ/1441م وهو مؤرخ مصرى قاهري وقد أتاحت مناصبه التي تولاها وهي الحسبة والخطابة والإمامة، أن يغوص في أعماق واقع مصر وأهلها، ويعتبر كتابه "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" من أهم الكتب التي وضعت في خطط مصر، والقضاعي محمد بن سلامةالمتوفي 452هـ/ 1092م وهومؤرخ ومفسر وفقيه مصري وتولى القضاء وتولى السفارة في بلاد الروم، وفي كتابه "المختار في ذكر الخطط والآثار"وصف حدود مصر كأوضح وأدق ما يكون الوصف.

ونستعرض فيما يلي حدود مصر كما نجدها عند كتاب الخطط و التاريخ منذ ما قبل الفتح العربي لمصر وحتى الفتح العثماني لها.

أولاً: ما قبل الفتح العربي لمصر

يحدد "إبن الحكم" حدود مصر في ذلك الزمن البعيد بأنها كانت تبدأ من مكان خلف "العريش" موقع مكان كانت فيه شجرتان وتمتد هذه الحدود جنوباً حتى أسوان، وعرضها من برقة في الغرب حتى أيله في الشرق ويقول "إن أول ملوك مصر في ذلك الزمن البعيد قد حاز ما بين الشجرتين خلف العريش إلى أسوان طولاً ومن برقه إلى أيله عرضاً"[1].

ونلاحظ هنا أن برقة تدخل في حدود مصر من الغرب وأن أيلة التي هي الآن إيلات[2] تدخل في حدود مصر من الشرق، وأن حدها الشمالي لا يبدأ من العريش وإنما من مكان خلفها.

---

(1) إبن الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله، فتوح مصر وأخبارها، طبعة لندن سنة 1921م بتحقيق المستشرق تشارلس توري، ص9.

(2) تقع أيلة في الزاوية الشمالية الشرقية من خليج العقبة على خط عرض 29–30 شمالاً وعلى خط طول 35 شرقي جرينتش، والإسم العربي أيله أو ويله يقابل الإسم العبري ليليم، إيلات، أيلوت وهو بالأرامية أيلون أو إيلونا، وكان لها شأن عظيم في القرون القديمة والوسطى فيما يتعلق بالتجارة ومرور القوافل. أنظر: دائرة المعارف الإسلامية مجلد 3، ص ص 206–207.

أما "المسعودي" فإنه يكتب عن نفس الفترة فيقول بأن المجتمع المصري قد تكون يومئذ، ويحدد حدود مصر فيقول: "... وكان بيصر بن حام بن نوح قد كبر سنه فأوصى إلى الأكبر من ولده وهو "مصر" فأصغ الناس إليه وإنضافوا إلى جملتهم وأخصبت البلاد فتملك عليهم مصر بن بيصر، وملك من حد رفح من أرض فلسطين من بلاد الشام وقيل من العريش وقيل من الموضع المعروف بالشجرة وهو آخر أرض مصر والفرق بينها وبين الشام وهو الموضع المشهور بين العريش ورفح إلى بلاد أسوان من أرض الصعيد طولاً، ومن أيلة وهي تخوم الحجاز إلى برقة عرضاً، وكان لمصر أولاد أربعة...."[1].

والغالب أنهم يقصدون العريش ليس المدينة نفسها وإنما العريش كمحافظة بلغة عصرنا ويدخل في ضمن مساحتها رفح وهذا التفسير يوفق بين مختلف روايات الخطط.

ثانياً: حدود مصر الشرقية عند الفتح العربي لمصر

يتحدث "إبن الحكم" عن حدود مصر الشرقية عند الفتح العربي لمصر وهو يسرد القصة المشهورة التي تحكي لقاء "عمرو بن العاص" بـ "عمر بن الخطاب" في "الجابية"

---

(1) مروج الذهب ومعادن الجوهر، تصنيف الرحالة الكبيروالمؤرخ الجليل أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، راجع أصوله وعلق عليه محمد محمد الدين عبد الحميد دار الرجاء للطباعة والنشر، جزء أول، محرم 1357هـ مارس 1938م، ص 303.

بفلسطين وكيف طلب "عمرو" من الخليفة "عمر" أن يأذن له بالمسير لفتح مصر فيقول: أن "عمر بن الخطاب" قال لـ "عمرو بن العاص": "سر وأنا مستخير الله في سيرك وسيأتيك كتابي سريعاً – إن شاء الله – فإن أدركك كتابي آمرك فيه بالإنصراف عن مصر قبل أن تدخلها أو شيئاً من أرضها فانصرف ... وإن أنت دخلتها قبل أن يأتيك كتابي فأمض لوجهك واستعن بالله واستنصره". فسار "عمرو بن العاص" واستخار "عمر" الله فكان تخوفه على المسلمين، وبعد نقاش مع "عثمان بن عفان" كتب "عمر" إلى "عمرو" أن ينصرف بمن معه من المسلمين عن فتح مصر فأدرك الكتاب عمراً وهو برفح فتخوف إن هو أخذ الكتاب وفتحه أن يجد فيه أمراً بالإنصراف فلم يأخذ الكتاب من الرسول حتى نزل قرية فيما بين رفح والعريش فسأل عنها فقيل أنها من مصر فدعا بالكتاب فقرأه، وقال لمن معه: "ألستم تعلمون أن هذه القرية من مصر؟" قالوا: بلى "قال: فإن أمير المؤمنين عهد إلي وأمرني إن لحقني كتابه ولم أدخل أرض مصر أن أرجع ولم يلحقني كتابه حتى دخلنا أرض مصر فسيروا وأمضوا على بركة الله"[1].

"فعمرو بن العاص" هنا لم يشأ أن يتسلم كتاب أمير المؤمنين إلا بعد أن يتوغل بعض الشيء في أرض مصر ويتجاوز حدودها حتى لا تكون هناك شبة في دخوله إقليمها.

---

(1) Alfred J,Butler,The Arab Conquest of Egypt, Oxford,1902, P. 194.

ثالثاً: حدود مصر الشرقية بعد الفتح العربي لمصر

أما بعد الفتح العربي وعلى إمتداد تسعة قرون هي تاريخ مصر السابق على الإحتلال العثماني، ظلت حدودها والإنتماء الوطني لسيناء واضحة ومتألقة في مصادر التاريخ والخطط فيكتب "إبن خردذابة" في كتابه "المسالك والممالك" عن حدود مصر فقول "وحدها عرضا من برقه إلى "أيلة" وطولاً من "أسوان" إلى "رشيد".

وفي القرن الخامس الهجري يأتي "القضاعي" في كتابه "المختار في ذكر الخطط والآثار" ليرسم معالم حدود مصر فيقول :"... الذي يقع عليه إسم مصر من العريش إلى آخر نوبية (النوبة)، ومراقية وفي آخر أرض مراقية تلقى أرض انطابلس وهي برقة، وفي حديثه عن حدها الشرقي إلى الشمال من سيناء عيذاب على البحر الأحمر يدخل كل البحر الأحمر وأجزاء من شاطئه الشرقي في حدود مصر، فيقول "ثم ينقطع البحر المالح عند عيذاب إلى أرض الحجاز فينزل الحوراء أو أرض مصر، وهذا هو بحر القلزم (البحر الأحمر) وهو داخل في أرض مصر بشرقيه وغربيه وبحريه أي شماله وهو سيناء .... فهذا المحدود من أرض مصر"[1].

---

(1) محمد عمارة، منذ متى كانت سيناء مصرية، مجلة الكاتب،السنة الرابعة عشر، العدد 156، مارس 1972م، ص ص 10-12.

وقد ظن "القلقشندي" أن "القضاعي" يخرج رفح من حدود مصر الشمالية الشرقية لأنه ذكر أنها تبدأ من العريش وعن ذلك يقول: "قد اضطربت عبارات المصنفين في المسالك والممالك في تحديدها - أي تحديد حدود مصر - والذي عليه الجمهور أن حدها الشمالي يبدأ مما بين الزعقة ورفح- شرقي رفح- عند حدها من الشام والبحر شماله ويمتد غرباً على ساحل البحر المذكور حيث الشجرتان .. إلى برقه إلى العقبة فاصلاً بين الديار المصرية وأفريقية- تونس الآن وحدها الشرقي يبدأ من بحر القلزم مقابل أسوان ويمتد شمالاً وبحر القلزم شرقيه إلى عيذاب إلى القصير .. إلى القلزم، إلى العريش. ثم يأخذ شرقاً إلى تيه بني إسرائيل ثم يعطف شمالاً ويمر على أطراف الشام حتى ينحط ما بين الزعقة ورفح على ساحل البحر الرومي حيث وقعت البداية".

وبعد هذا التحديد الذي قدمه "القلقشندي" على أنه رأي أغلبية المؤرخين يمضي ليفصل ويوثق فيقول: "... وعلى هذا التحديد جرى السلطان "عماد الدين" صاحب حماة (أبو الفداء) في تقويم البلدان، و"المقر الشهابي فضل الله" في "التعريف" ثم يختتم كلامه بقوله: "... وإعلم أن جميع المحددين لها وإن إختلفت عباراتهم في إبتداء الحد الشمالي الفاصل بينها وبين الشام هل هو من العريش؟ أو من رفح، أو بين الزعقة ورفح، متفقون على أن إبتداء الحد

حيث الشجرتان وكأنهما شجرتان قديمتان حدد في الأصل بهما[1].

وقال "أبو الصلت أميه الأندلسي" عن حدود مصر: "إن حد أرض مصر في الطول من مدينة برقة إلى عقبة أيلة وذلك نحوا من أربعين يوماً، ومسافة حدها في العرض من أسوان من أعمال الصعيد إلى العريش عند الشجرتين وذلك نحو ثلاثين يوماً في مسافة العرض منها، وقل من برقة إلى منتهى الواحات السبع"[2].

وفي ذكر إقليم مصر قال "إبن حوقل" في كتاب الأقاليم "أعلن أن حد ديار مصير الشمالي بحر الروم من رفح العريش ممتداً على الجفار إلى الفرما إلى الطينة إلى دمياط إلى ساحل رشيد إلى الإسكندرية وبرقة على الساحل، آخذاً جنوباً إلى ظهر الواحات إلى حدود النوبة، والحد الجنوبي من حدود النوبة آخذاً شرقها إلى أسوان إلى بحر القلزم والحد الشرقي من بحر القلزم قبالة أسوان إلى عيذاب إلى

---

(1) القلقشندي، أبو العباس أحمد، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، الجزء الثالث، القاهرة:1914م، ص ص 114-118.
وجاء في القاموس الجغرافي للبلاد المصرية عن رفح "أن رفح من القرى القديمة اسمها المصري رابوه Ra Pouh والأشوري ربيخي Pikhi والرومي رافيا Ra fia وهي رفح الواقعة في الحدود المصرية".
القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، القسم الثاني،الجزء الرابع، مطبعة دار الكتب، 1963م،263.

(2) كتاب تاريخ مصر المشهور ببدائع الزهور في وقائع الدهور، العلامة المؤرخ محمد بن أحمد بن اياس الحنفي المصري، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية،1311هـ، جزء أول، ص3.

القصير إلى القلزم إلى تيه بني إسرائيل ثم يعطف شمالاً إلى بحر الروم إلى رفح حيث ابتدأنا وبقاعها كثيرة"[1].

وكتب "إبن دقماق" في كتابه "الإنتصار بواسطة عقد الأمصار "يقول : "إن الحد الشمالي لديار مصر هو بحر الروم من رفح إلى العريش ممتداً على الجفار إلى الفرما إلى الطينة إلى دمياط إلى ساحل رشيد إلى الإسكندرية إلى برقة"[2].

ويحدثنا "اليعقوبي" في كتابه "البلدان" عن حدود مصر فيقول: ".. ومن خرج من فلسطين مغرباً يريد مصر خرج من الرملة إلى مدينة غزة ثم إلى رفح وهي آخر أعمال الشام إلى موضع يقال له "الشجرتين" وهي أول حد مصر ثم إلى العريش وهي أول مصالح مصر وأعمالها[3].

ثم يأتي أبرز كتاب الخطط "تقي الدين المقريزي" محدداً حدود مصر فيقول: "...إعلم أن أرض مصر لها حد يأخذ من بحر الروم من الإسكندرية وزعم قوم من برقة في البر حتى ينتهي إلى ظهر الواحات، ويمتد إلى بلد النوبة ثم يعطف على حدود النوبة في حد أسوان على حد أرض السبخة في قبلي أسوان حتى ينتهي إلى بحر القلزم ثم يمتد على بحر القلزم ويجاوز القلزم إلى طور سينا ويعطف على تيه

---

(1) العلامة جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، د.ن، د.ت، ص ص10-11.
(2) محمد عمارة، مرجع سابق، ص 16.
(3) نعوم بك شقير، مرجع سابق، ص 19.

إن دراسة عهود الإستقلال والسيادة والرجوع إلى مصادر التاريخ المعتمدة التي أبدعها مؤرخو مصر العظام وكتب "الخطط" و"تقويم البلدان" منها بالذات، هي سبيلنا لكتابة تاريخ الوطن وهي المصادر التي أكدت وحدة أرض هذا الوطن وتؤكدها باستمرار وحتى قبل أن تعرف أمة من الأمم لوطنها مثل تلك الوحدة المقدسة و المستمرة عبر التاريخ فالتاريخ يجعل من رفح أو إن شئت فقل شرقي رفح في موضع الشجرتين أول حد مصر الشرقي حيث كانت أيلة المعرفة الآن بإيلات تعتبر تارة في إقليم مصر وأخرى في الحجاز، حتى جاء إتفاق الحدود بين مصر وتركيا سنة 1906م وهو الإتفاق الذي حدد حدود مصر الشرقية بكثير من التوفيق والدقة فضمها إلى الحجاز.

أن يزعم أنها ليست جزءاً من مصر بناء على سلخ العثمانيين لها فترة من الزمن عن التبعية لعاصمة البلاد.

المبحث الثالث

حدود مصر الشرقية حتى فرمان 1892م

إختلف شكل نظام الحكم في الدولة الإسلامية في العصور العباسية عنه في ظل الخلفاء الراشدين أو الدولة الأموية فالواقع أن مصر خلال العصور العباسية(132 هـ 656 هـ/ 750م 1258م) قد تمتعت بشخصية ذات نزعة سياسية عربية جعلتها بلد العروبة المعتز بها أمام النزعة الشعوبية الخراسانية، وهي شخصية إقليم متعاون مع الخلافة أشد التعاون عن طريق ولاة العهود، ذلك أنه كان من خصائص الدولة العباسية أنها إتخذت بالتدريج شكل دولة إتحادية أو فدرالية أو "طرفداريه"، وهي تختلف عن الحكومة في صدر الإسلام حين كانت الدولة وحدة واحدة يحكمها خليفة واحد حكماً مباشراً، وحين كان أمر الخليفة ينفذ إلى كل مكان، وظلت هذه الصفة الفدرالية تزداد وتنمو في العصر العباسي الأول والعصور العباسية التالية وزادت سمات الظاهرة الإقليمية وأصبح النظام الإقليمي هو القاعدة، وإذا نظرنا إلى هذه الدول من الناحية القانونية وجدنا رجال الفقه يعتبرون كل منها طرفاً في جماعة متضامنة على نحو ما يكون المتعاقدين أطرافاً يتبعون شروط التعاقد، وقد أطاحت هذه العلاقة بنظام الخلافة المركزية، ولكن لم يؤد الإنقسام "الطرفدارى" إلى الوهن أو الضعف، بل كان إنقساماً نشر الحضارة العربية ودعم جذورها، وجرى العرف على أن يكون ولي العهد

الأول للخلافة هو والي مصر والشام أو الغرب، وولي العهد الثاني والي الشرق، وبدأ نظام ولاة العهود في مصر"بإبن طولون"[1] (الدولة الطولونية) وتتابع بعد ذلك حكم الدولة الإخشيدية وتلاها الدولة الفاطمية فالأيوبية فالمماليك البحرية ثم المماليك الشراكسة.

وبهزيمة "طومانباي" في الريدانية سقطت القاهرة في أيدي العثمانيين وعندها إنتهى حكم المماليك وبدأ الحكم التركي الذي إستمر ما يقرب من أربعة قرون من 1517م إلى 1914م حين أعلنت إنجلترا الحماية على مصر.

وقد نجح "محمد علي" في الوثوب إلى السلطة بمساعدة الزعامة الشعبية المصرية، وكانت له وجهة نظر فيما يتعلق بحدود مصر الشرقية، إذ كان يرى أن بلاد الشام جزء مهم لمصر وبدونه لا تأمن من غائلة العدو المهاجم من الشرق بالإضافة، بالطبع إلى رغبته التوسعية وتطلعاته إلى تكوين إمبراطورية، وكان مستشاروه من الفرنسيين وهم أخصائيون في مسائل الحدود يرون أن حدود مصر الطبيعية من جهة الشرق هي جبال "طوروس" على أبواب آسيا الصغرى لا صحراء العرب[2]، وعلى هذا الأساس فإن قضية الحدود بين مصر وفلسطين أو على الأصح بين الولايات التركية في الشام

---

(1) د.محمد عبد الهادي شعيرة، محاضرات في تاريخ العصر العباسي الأول 1969م، ص ص 12-18.

(2) محمد رفعت، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة 1798-1849 طبعة ثالثة المطبعة الرحمانية بمصر، يوليو 1927م، ص194، وأنظر كذلك: George Antonius, The Arab Awakening, Beirut:n.pand n.d. , p.19.

والأراضي المصرية في سيناء في العصر الحديث إنما تعود إلى فتوحات "محمد علي" في سورية وفرمان 1841م[1].

وقد قنع "محمد علي" في البداية بعكا التي إستولى عليها إبنه "إبراهيم باشا" في 27 مايو 1832م، لكن "السلطان" أصدر قراراً بعزل "محمد علي"، فتقدم "إبراهيم باشا" وواصل زحفه واستولى على دمشق وحمص وحماه والإسكندرونة وحلب وأنطاكية، وفي أول أغسطس عزم على السير إلى القسطنطينية نفسها[2] غير أن الدول الكبرى وقتئذ كانت لديها رغبة مشتركة في حفظ كيان الدولة العلية ومساعدة السلطان فما لبثت أن قامت تقف في وجه "محمد علي" وتقدمه وتوقف "إبراهيم باشا" عند كوتاهيه[3].

وإزاء تدخل الدول الأجنبية الكبرى لوقف "محمد علي" عند حده والمحافظة على الدولة العلية كيانا قائماً، تم التوصل إلى إبرام معاهدة لندن سنة 1840م، والتي بمقتضاها تحدد مركز مصر باعتبارها دولة تابعة للإمبراطورية العثمانية[4] وبذلك وقعت الدول الأوروبية صك عزل مصر

---

(1) خيرية قاسمية، قضية الحدود بين مصر وفلسطين، مرجع سابق، ص 163.

(2) Sir Valentine Chirol, **The Egyptian Problem**, London: Macmillan, and Company, 1921, pp. 8-20.

(3) Antonius, **Op. cit.**, pp. 23-28.

(4) Khalid Khishtany, Whether Israel? A Study of Zionist Epansionsim, **Palestine** (4)**Books**, No, 29, Beirut: Research Centre, Palestine Liberation Organizations 1970, p. 17.

وتقييد حركتها داخل حدودها وفصل أرض الشام عنها واستهدفت من ذلك ألا يقوم في المنطقة من يرث الرجل العثماني المريض، ومحاولة فصم الروابط بين القطرين لصالح الأطماع الأوروبية، وكشفت هذه المعاهدة عن تصميم الدول الأوروبية الطامعة على فرض التجزئة في المنطقة من ناحية الحكم ومن ناحية حركات التحرر والمقاومة الشعبية، ومنها بدأ تاريخ المشرق العربي يسير في خطين متميزين، وقد إقتنص الإستعمار البريطاني مصر في نهاية القرن فاستندت في كفاحها ضده إلى صلتها الواهية الشكلية بالدولة العثمانية، حيث تمسكت الحركة الوطنية المصرية في بداية القرن العشرين بصيغة معاهدة لندن المذكورة مادام أنها تعترف باستقلال ذاتي لمصر في إطار علاقتها بالدولة العثمانية[1].

ويمكن إيجاز بنود هذه المعاهدة، والتي حدد بمقتضاها مركز مصر كدولة تابعة للإمبراطورية العثمانية بعد أن كانت قبلها مجرد ولاية تركية، في الآتي:

- يحكم محمد علي وذريته من بعده مصر باسم سلطان تركيا على أن يتمتع بالإستقلال الذاتي فيما يتعلق بالشئون الداخلية.

---

(1) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر1945م-1952م، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م، ص ص 233-234.

- يعتبر الجيش المصري والأسطول المصري جزءاً من القوات العسكرية التركية.
- تحمل العملة المصرية على أحد وجهيها صورة سلطان تركيا وعلى الوجه صورة خديوى مصر.
- تدفع مصر لتركيا جزية سنوية مقدرة.
- تكون مباشرة مصر لشئونها الخارجية بواسطة الحكومة التركية ويلتزم الخديوي بالمعاهدات التي تعقدها هذه الحكومة.
- ولاية عكا لمحمد علي طوال حياته.
- سلطة منح ألقاب الشرف للباب العالي.
- إعادة سورية وكريت إلى السلطان التركي.
- تعيين القيادات العليا للجيش المصرى يكون بموافقة السلطان التركي[1].

وقد صدرت بعد ذلك عدة فرمانات سلطانية أباحت لمصر أن تتولى بعض الشئون المتصلة بالسيادة الخارجية كأن تبعث بقناصل لدى الدول الأجنبية وأن تبرم مع هذه الدول معاهدات تجارية وجمركية، وأن تعقد معها قروضا دون تدخل من تركيا.

---

(1) Hunewitz, Op.cit., p.117.

ويمكن القول بصفة عامة بأن معاهدة لندن سنة 1840م تحدد خلاصة الإنجاز السياسي "لمحمد علي" بإعطائه ولأكبر الذكور من أبنائه من بعده- تحت الضمان الدولي- الحق في حكم مصر، وأنها قد أسست من خلال قيود معينة الإستقلال الإداري عن الباب العالي. وبقيت مصر هكذا إزاء نصف قرن كدولة تابعة لتركيا إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى سنة 1914م فسلخت بريطانيا مصر عن تركيا نهائياً وأعلنت عليها الحماية وإنتقلت مصر منذ ذلك التاريخ من مركز الدولة التابعة إلى مركز الدولة المحمية[1].

وقد ثارت بين مصر كدولة تابعة لها كيانها الذاتي وبين الدولة العثمانية عدة أزمات بخصوص الحدود الشرقية لمصر نتناولها على النحو التالي:

أولاً: حدود مصر الشرقية في عهد "محمد علي"

ثانياً: حدود مصر الشرقية وفرمان سنة 1892م

أما أزمة طابا سنة 1906م فسوف نتناولها في مبحث مستقل نظراً لأهميتها وما أسفرت عنه

أولاً: حدود مصر الشرقية في عهد "محمد علي"

كما سبق وأوضحنا فإنه كان من الثابت والمعروف تاريخياً أن حدود مصر في سيناء تبدأ شمالها الشرقي عند

---

(1) Antonius, Op. cit., pp. 31-33.
وأنظر أيضاً: نعوم بك شقير، مرجع سابق، ص ص 543 – 544.

مدخلها في رفح حيث دارت معركة كبرى بين أحد فراعنة الأسرة الخامسة والعشرين والأشوريين سنة 720ق.م وحيث دارت معركة أخرى بين "بطليموس الرابع "ملك مصر و"أنطيوخوس الثالث "ملك سوريا هزم فيها الأخير سنة 217 ق.م. وحيث أقيم عمودان من الجرانيت المصري لتوضيح وتحديد بداية حدود مصر، غير أنه عندما أصدر "السلطان محمود الثاني" فرمان تثبيت "محمد علي" والياً على مصر سنة 1841م وجعل الحكم وراثياً في أسرته، أرفق بالفرمان خريطة عين فيها حد مصر الشرقي بخط يمتد من العريش إلى السويس، وكان الباب العالي يستشهد بهذه الخريطة أحياناً غير أن هذه الخريطة لم يوقف لها على أثر في مصر أو الآستانة، وهناك من يريد التأكيد بأن النسختين اللتين جرى رسمهما لخريطة تعيين الحدود الدقيقة آنذاك قد إختفتا من الوجود عند نشوب أزمة طابا سنة 1906م بين بريطانيا والباب العالي، فالنسخة الأولى إلتهمتها إحدى الحرائق في مصر بينما أثيرت الشكوك حول وجود الثانية حين أدعى الأتراك سنة 1906م أنها في حوزتهم مع العلم بأنه لا أحد من الطرف المصري أو البريطاني سبق له رؤيتها[1]، والذي يهمنا في الواقع بهذا الخصوص هو أن مصر لم تعترف بهذا الخط المشار إليه بل جعلت حد مصر الشرقي خطا مستقيماً يمتد من رفح على بعد ثمانية وعشرين ميلاً من العريش إلى قلعة الوجه في "برية الحجاز" فأدخلت سيناء كلها وقلاع العقبة

(1) د.أسعد رزوق، مرجع سابق، ص 106.

وضبا والمويلح وهو ما كان عليه الحال قبل فرمان سنة 1841م.

وظلت مصر تمارس الأمر الواقع وهي أنها تملك السيادة على سيناء كما تملكها على أي جزء آخر من إقليم مصر بل إنها كانت تمد إدارتها إلى العقبة وأيلة[1].

ورغم عدم تحقيق تركيا هدفها إلا أن فكرة سلخ جزء من سيناء كانت تراودها حتى مع قيام حكم يكاد يكون مستقلاً عنها تركيا وبالرغم من إحتلال مصر بواسطة بريطانيا والدليل على ذلك ما حدث عندما تولى الخديوي "عباس حلمي الثاني" الحكم.

ثانياً: حدود مصر الشرقية في فرمان سنة 1892م

في عهد "محمد على" بدأ الحجاج في إستعمال طريق بحري يربط بين السويس وجده، وكان لهذا أثره في التقليل من أهمية طريق العقبة، إلا أنها ما لبثت أن إستعادت أهميتها عندما شرعت الحكومة العثمانية، التي كان لها السيادة على جميع البلاد التي تضم شواطئ خليج العقبة، في مد سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة المنورة وكذلك عندما حصلت الحكومة الألمانية على إمتياز مد خط سكة حديد بغداد وما تبع ذلك من مشروعات أخرى

---

(1) لواء رفعت الجوهري، مرجع سابق، ص 106.

فرعية[1]. وقد أرادت الحكوم العثمانية بادئ ذي بدء أن تؤمن كل هذه المشروعات وخصوصاً خط حديد الحجاز عن طريق عزل سيناء عن النفوذ البريطاني وأن تدحر ذلك النفوذ بعيداً، بوصف أن بريطانيا كانت تحتل مصر وهي ولاية عثمانية، و في الحقيقة فإنه على أثر إحتلال بريطانيا لمصر ووضوح أغراضها التوسعية على حساب الدولة العثمانية ساءت العلاقات بينهما وأدي حلول ألمانيا محل بريطانيا وتوثيق علاقاتها مع الباب العالي إلى أن أصبحت بريطانيا تتوجس خيفة من المشروعات الألمانية وخصوصاً توسع الرأسمالية الألمانية في البلاد العثمانية، وإهتمام الحكومة الألمانية بتقوية أسطولها التجاري والحربي حتى أصبحت بريطانيا تخشى على سيادتها البحرية، وقد لعب موضوع حدود مصر الشرقية دوراً له أهميته في تاريخ المسألة الشرقية و تاريخ الصراع بين بريطانيا ومصر من جانب والدولة العثمانية وألمانيا من جانب آخر، حتى إتصل الأمر بأهمية المحافظة على قناة السويس عبر سيناء كلها وبأهمية المحافظة على خليج العقبة كطريق تاريخي للمرور والحج إلى الأماكن الإسلامية المقدسة[2].

---

(1) د.حامد سلطان، مشكلة خليج العقبة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1966م-1967م، ص 11.

(2) د.عز الدين فوده، الصراع الدولي حول فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى صدوروعد بالفور،القاهرة، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية العالية (جامعة الدول العربية) العدد الأول مارس 1969م، ص ص 102-106.

وهكذا كانت المخاوف متبادلة بين بريطانيا والدولة العثمانية، وما لبثت بريطانيا أن رمت ببصرها عبر سيناء وأكدت إحتكار مصر التقليدي لحماية مدخلها الشرقي وضمان وجودها على خليج العقبة، ولم يعد من الممكن أن تترك الحدود الشرقية لمصر كما كانت دون أن تعين تعيينا واضحاً خاصة وأن السلطان كان يسمح بأن يتجاوز نفوذ ولاة مصر حدود سيناء إلى قلاع الحجاز حينما كانت مصر تابعة للدولة العثمانية، وأخذت مخاوف تركيا من جانب آخر في الظهور مع وجود الإنجليز في سيناء وعلى خليج العقبة فضلاً عن مطامعهم في الشام والحجاز[1]، وزاد من شكوك سلطان تركيا مساندة الإنجليز للثورة في اليمن ثم محاولة "فريدمان" إنشاء مستعمرات يهودية على الشاطئ الشرقي لخليج العقبة حتى قال السلطان "مختار باشا" أن اليهود يريدون غزو القدس وهم قد ظهروا في شخص "فريدمان"، وقد حاول الإنجليز إقناعه بأن هذه المخاوف لا أساس لها لكن السلطان لم يتخلص من شكوكه[2]. وظهر ذلك عندما أصدر الباب العالي فرمان تولية "الخديوى عباس" سنة 1892م وتعمد ألا ينص فيه على أن سيناء تدخل ضمن حدود الأراضي المصرية التي تخضع لخديوى مصر وثارت أزمة كبيرة بين مصر وتركيا ظهرت فيها بريطانيا بوضوح وتدخلت بشكل سافر صريح.

---

(1) المرجع السابق، ص 109.

(2) Cromer, Op.cit.,p. 268.

* تفاصيل الأزمة

بالإضافة إلى رغبة الدولة العثمانية في تأمين مشروعات السكك الحديدية وخصوصاً من جانب الوجود البريطاني في مصر، فإن سيناء قد لفتت أنظار العالم منذ بداية القرن التاسع عشر فزارها الحجاج والعلماء والسياح كما زادت أهميتها في نظر الباب العالي بعد شق قناة السويس، مما دفع بالدولة العثمانية إلى محاولة إسترداد جزء منها بسلخ بعض أراضيها من مصر وضمها إلى الأقطار الحجازية أو إلى متصرفيه القدس وسنحت لها الفرصة حين توفى "الخديوي توفيق" سنة 1892م وتأخر ورود الفرمان السلطاني المنبئ بإسناد الخديوية المصرية إلى "عباس حلمي الثاني"، وراجت الشائعات المختلفة عن أسباب تأخيره، وتبين أن تركيا قد رغبت في تعديل الحدود بينها وبين مصر من جهة طور سيناء ودارت المفاوضات بينهما في هذا الشأن قبل تحرير الفرمان على أن تتخلى مصر عن العقبة لتركيا- إذ كانت في الأصل تتبع ولاية الحجاز وإعارتها تركيا لمصر في عهد إسماعيل لتأمين المحمل والحجاج بطريق البر بوضع حاميات عسكرية في القلاع- فقبل الخديوي ذلك وأراد بذلك التساهل أن لا يوجد بينه وبين تركيا خلافات في بداية عهده فإنفرجت الأزمة مؤقتا وجاءت الأنباء من الآستانة بأن السلطان قد أعد الفرمان وعهد للمشير "أحمد أيوب باشا" أن يحضر به إلى القاهرة[1].

---

(1) عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، تاريخ مصر القومي 1892م -1908م القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، طبعة ثالثة، 1369هـ/1950م، ص 315.

وصدر فرمان تولية الخديوي "عباس حلمي الثاني" في 7 يناير 1892م مخالفاً لما سبقه من فرمانات التولية ولأحكام معاهدة لندن سنة 1840م، حيث أراد الباب العالي إدخال تعديلات على الحدود الشرقية لمصر حتى إذا ما مرت بدون اعتراض اعتبر ذلك سابقة تسجل حقوقا للباب العالي على سيناء[1].

وثارت ثائرة الحكومة البريطانية بوصفها الدولة التي تحتل مصر وقناة السويس، إذ أنها أدركت مدى الخطورة المترتبة على عزل سيناء عن الحكم المصري المباشر، فطلب "اللورد كرومر" وقف قراءة الفرمان[2]، ذلك لأنه رسم الحدود من السويس إلى العريش بينما شبه جزيرة سيناء تدار كلها بواسطة الخديوية المصرية طوال الأربعين سنة السابقة على تاريخ صدور هذا الفرمان وبذلك تعود سيناء لتركيا وهو أمر غير معقول أن تترك بريطانيا الجنود الأتراك يقفون عند ضفة قناة السويس[3]. ودارت الإتصالات بين القاهرة والآستانة حتى جاءت برقة من "جواد باشا" الصدر الأعظم بتاريخ 8 أبريل سنة 1892م يعطي مصر حق إدارة سيناء ويترك القديم على حاله فقبلت مصر الفرمان وأعتبرت البرقية مكملة ومتممة له، وهكذا تراجعت تركيا عن موقفها وعدلت

---

(1) إبراهيم أمين غالي، شبه جزيرة سيناء عبر التاريخ الحديث، مجلة السياسة الدولية، عدد 38 أكتوبر 1974م، ص15.

(2) لواء رفعت الجوهري، مرجع سابق، ص 239.

(3) Cromar, Op.cit., P.269.

مؤقتا عن تحقيق هدفها الذي كانت تسعى إليه باستمرار وهو سلخ سيناء أو أجزاء منها من مصر[1].

وقد أدى التدخل البريطاني في الأزمة - فضلاً عن إحباطه للمحاولة التركية- إلى وضع بعض المبادئ العامة من أهمها ما يلي:

أولاً: أن الحكومة البريطانية لن توافق على أي تغيير في الفرمانات التي تقررت بمقتضاها الصلات بين الباب العالي ومصر بدون رضاها، وفعلاً بادر "اللورد كرومر" بإرسال كتاب بهذا المعنى إلى وزارة الخارجية المصرية[2].

ثانياً: تحددت الخطوط الفاصلة بين مصر والممتلكات التركية على النحو التالي:

"شبه جزيرة سيناء أي البلاد المحددة شرقاً بخط وهمي من الجنوب الشرقي مبتدئاً على مسافة قصيرة في شرقي العريش إلى خليج العقبة تكون إدارتها تابعة للخديوية المصرية، أما حصن العقبة الكائن شرقي الخط المذكور فتابع لولاية الحجاز[3].

وقد وافقت الحكومة التركية على تلك المبادئ في8أبريل 1892م في كتابها الذي أعتبر مكملاً للفرمان.

---

(1) Khishtany,Op.cit.,p.18.
وأنظر أيضا: عباس عمارة، مرجع سابق، ص 201، وكذلك خيرية قاسمية، قضية الحدود بين مصر وفلسطين، مرجع سابق، ص 165.

(2) Cromer, Op.cit., P. 269.

(3) نعوم بك شقير، مرجع سابق، ص555.

ثالثاً: وافق "الخديوي عباس" من جانبه على تلك القواعد حيث جاءت مصلحة بريطانيا في هذا الموضوع مطابقة لمصالح مصر.

وإنتهت الأزمة بالإعتراف الصريح بأن شبه جزيرة سيناء جزء من الخديوية المصرية لا يجوز إجراء أي تعديل فيها بدون موافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن سنة 1840م الضامنة لبقاء الأوضاع التي تقررت بالنسبة للحدود بين مصر وتركيا.

ونلاحظ هنا أن المنطق كان يقتضي ألا تقوم بريطانيا بتلك المساعي وذلك التدخل في الأزمة إلا بعد حصولها على توكيل من الدول الموقعة على معاهدة لندن المذكورة، لكن ذلك لم يتحقق وإكتفت الدبلوماسية البريطانية بإبلاغها بما تم مؤكدة عزمها على تثبيت مركزها الخاص في مصر، وقد تمت موافقة الدول على ما وقع بمقتضى خطابات تبودلت بين ممثليها والمسئولين المصريين مما يدل على عزم الجانب المصري على الإحتفاظ بالطابع الدولي للمسألة المصرية حتى لا تنفرد بها بريطانيا[1].

وفي سنة 1898م قام "الخديو عباس حلمي الثاني" بزيارة العريش وتابع رحلته إلى أن وصل إلى الحدود عند رفح وسجل تاريخ هذه الزيارة على عمودي الحدود الفاصلة

---

(1) Chiral, Op. cit., P. 54.

بين فلسطين ومصر، ونقش على عمود الحدود المواجه لمصر ما يأتي: "في يوم السبت المبارك 12 شوال 1315هـ 5 مارس 1898م أشرقت شمس طلعة الجناب الأعظم ولي النعم "سمو عباس حلمي الثاني" الأفخم في سما الحدود المصرية فكتبت هذه العلامة الكائنة برفح"[1].

(1) نعوم بك شقير، مرجع سابق، ص 555.

المبحث الرابع

أزمة طابا (1906م)(*)

قبل مطلع القرن العشرين لم تكن حدود مصر الشرقية معينة على نحو دقيق واضح وكامل وإن كان كما سبق وأوضحنا من الثابت والمعروف تاريخياً أن حدودها في سيناء تبدأ شمالاً عند رفح وإلى رأس خليج العقبة.

وإذا كان قد ثارت منازعات حول هذه الحدود الشرقية سواء في فرمان تثبيت ولاية "محمد علي" سنة 1841م، أو في فرمان تولية "عباس حلمي الثاني" سنة 1892م فإن فشل تركيا في تحقيق أهدافها بهذا الصدد لم يصرفها عن الإصرار على هذه الأهداف والمحاولة من جديد لسلخ شبه جزيرة سيناء أو أجزاء منها حين تقوم الظروف الملائمة[1].

وحدث أن بدأت الظروف تتحول في الفترة بين سنتي 1892م و 1906م إلى صالح الدولة العثمانية مما دفعها إلى إعادة إثارة موضوع حدود مصر الشرقية حيث:

(*) تعرف أيضاً بأزمة العقبة كما تسميها الوثائق البريطانية، ويعرفها المؤرخ عبد الرحمن الرافعي بحادثة العقبة.

(1) خيرية قاسمية، قضية الحدود بين مصر وفلسطين، مرجع سابق ص 168.

- زادت في تلك الفترة الدعوة إلى الجامعة الإسلامية التي رعاها وشجعها السلطان العثماني ولاقت أطيب الصدى في أنحاء العالم الإسلامي.

- إزدادت عمليات مد الخطوط الحديدية داخل ا لدولة العثمانية وبالذات سكة حديد الحجاز، وكان من المرغوب فيه تماماً ألا يتهدد ذلك الفرع من جانب أي خطر أجنبي وتمثل هذا الخطر الأجنبي القريب في الوجود البريطاني في سيناء تبعاً لوجوده في مصر.

- كانت الجبهة الداخلية المصرية مهيئة لخطوات أو لخطوة عثمانية جريئة ضد الإحتلال البريطاني للبلاد وخصوصاً نمو الحزب الوطني و ميول "مصطفى كامل" نحو السلطان العثماني والجامعة الإسلامية، وقد وضح هذا الموقف في جريدة اللواء لسان الحزب الوطني.

- أصبح الجو الدولي ممهداً لإثارة المسألة المتعلقة بالحدود بهدف إثارة المسألة المصرية كلها وإعادة طرحها على بساط البحث الدولي.

- غضب السلطان العثماني من معاونة بريطانيا لثوار اليمن ضده[1].

---

(1) د.يونان لبيب رزق، أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا 1906م، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث عشر، القاهرة، 1967م ص ص 251-253.

في ظل هذه الظروف أثارت الدولة العثمانية من جديد مسألة حدود مصر الشرقية، ونشبت الأزمة التي عرفت بحادثة طابا، واحتدمت هذه الأزمة في الفترة من يناير – مايو 1906م وانتهت بإعتراف الدولة العثمانية بخط الحدود المصرية من رفح إلى رأس الخليج العقبة وبالتالي الإعتراف بمصرية الساحل الغربي لهذا الخليج من النقطة الواقعة غرب العقبة بثلاثة أميال إلى مدخله في الجنوب.

ويرجع تفجر الأزمة إلى رغبة الدولة العلية في الحفاظ على خليج العقبة وتمسكها أولاً بأن الحدود المصرية تمتد من العريش إلى السويس، ولما تراجعت خطوة تنازلت عن السويس لتمد خط الحدود هذا بين رفح ورأس محمد[1]. وظلت تركيا تبعد الخليج عن الأراضي المصرية من أجل تأمين فرع سكة حديد الحجاز المزمع مده وقتذاك من معان إلى العقبة وتحويل خليج العقبة، كما كتب "كرومر"، إلى بحر مغلق في يد الأتراك بإبعاد مصر عن مداخله وساحله الغربي.

وفي سبيل تحقيق هذه الرغبة العثمانية وفرض الأمر الواقع، قامت القوات التركية بعملية "قفز" إلى بعض المراكز التي ظلت تعتبر في الأراضي المصرية وهي طابا ونقب العقبة والقطار، لكن لا الحكومة المصرية ولا سلطات الإحتلال البريطاني كانت مستعدة لقبول هذا الأمر الواقع

---

(1) Khishtany, Op.cit., p.118.

وكان دافعها لذلك أن قبول الإدعاءات التركية سيؤدي إلى أن تصبح للقوات العثمانية مراكز إقتراب خطيرة يمكن منها أن تهدد قناة السويس، وأن قبوله معناه أيضاً التنازل عن حقوق مصرية تاريخية ومقررة على الساحل الغربي لخليج العقبة[1].

وقد شددت الصحف البريطانية في مصر والخارج على أن من الخطأ والخطر أن يقال أن سيناء لا قيمة لها فهي منطقة حاجز بين مصر و تركيا، ووجود الجنود العثمانيين فيها يعتبر خطراً مهدداً لقناة السويس في المستقبل، كما أنه يشد عضد الحزب المعارض في مصر[2].

* بداية الأزمة وتطوراتها

- تتحدد بداية الأزمة بظهور مقال في جريدة اللواء في 9 ديسمبر 1905م نبه فيه كاتبه بأن سلطات الإحتلال البريطاني تعد صحراء سيناء لأعمال حربية مهمة وأن نظارة الحربية بدأت في أواسط سنة1905م وضع التصميمات لهذه الأعمال[3].

- مع إعتزام تركيا مد سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة وهو ما يجعل لها قوة جديدة على حدود مصر تهدد مركز الإحتلال البريطاني، إهتم الإنجليز بهذا

---

(1) د.يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص 248.

(2) خيرية قاسمية، قضية الحدود بين مصر وفلسطين، مرجع سابق، ص 169.

(3) اللواء، الاثنين، 15 شوال 1323هـ، 9 ديسمبر 1905.

الحادث وأرسلوا ضابطاً كبيراً عهدوا إليه وضع نقاط عسكرية على طول الخط من العريش إلى العقبة باعتبار أنها من أملاك مصر إذ هي جزء من سيناء[1]، وحاول "براملي بك" مفتش سيناء وضع خفر من البوليس في نقب العقبة لمراقبة الحدود منعاً لتهريب الأسلحة لكن "أمير اللواء رشدي" باشا قائد الحامية التركية بالعقبة لم يسمح له بذلك فعاد "براملي بك" وأخطر الحكومة المصرية التي طلبت من السلطان تعيين لجنة من الأتراك والمصريين لتحديد الحدود بين سيناء وسورية فلم يحرك ساكناً، وعند ذلك أرسلت الحكومة المصرية بلوكاً من الجنود النظامية مع الأميراليين (العميدين) "سعد بك رفعت" قومندان سيناء و"براملي بك" على الباخرة "نور البحر" لإحتلال وادي طابا فنزلوا فيه رغم معارضة الأتراك وأصبحوا في مواجهتهم[2].

- في 10 يناير وردت برقية من الصدارة إلى الخديوي هذا نصها: "علمنا من جواب "أمير اللواء رشدي باشا" أن الأميراليين "سعد بك رفعت" و"براملي بك" الإنجليزي المرسلين من طرفكم على الوابور "نور البحر" إلى طابا أنزلا هناك خمسين جندياً نصبوا لهم معسكراً صغيراً، وأنه بالرغم من أن أمير اللواء "رشدي باشا" أفهمهما أنه لا

---

(1) عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص 195.

(2) أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، الجزء الثاني عباس حلمي الثاني، القسم الثاني 1903م-1914م، القاهرة: مطبعة مصر، 1355هـ 1936م، ص 77.

محل لإقامة الجنود تجاه القرة قول العثماني فإنهما أصرا على رأيهما ومن حيث أن هذه الحال ربما جاءت بنتيجة قد لا تتفق مع الرضا العالي ومن حيث أنه يفهم أنكم لم تعطوا الآن تنبيهات من قبلكم فنرجوا حميتكم وديانتكم المسلم بها العمل بسرعة على ملافاة هذه الحالة"[1].

فاستدعى الخديوي رئيس النظار بطرس غالي" وتفاهم معه وإجتمع "بطرس باشا" بعد ذلك بالنظار ثم تقرر، بعد أن صدر الأمر بسحب القوة المصرية إلى جزيرة فرعون، الرد على الصدارة بالتالي: "من القديم فإن موقع طابا تحت إدارة الحكومة المصرية ومن الثابت أن التلغراف الوارد من مقامكم السامي يوم 11 رمضان سنة 1309هـ/9أبريل1892م بخصوص سيناء يقرر حفظ الحالة على ما كانت عليه، ومن حيث أن قومندان العقبة يمانع في وجود العساكر المصرية هناك في حين أن الغرض من وجودهم منع تهريب الأسلحة ولكن منعاً لسوء التفاهم أمرنا بسحبهم، ومن حيث أن ثقتي بأن هذا لا يرضي صاحب الجلالة الخليفة فحسما لهذه المشاكل ومنع تكرارها أرجو تعيين مندوب من قبلكم ليتفق مع المندوب المصري على تعيين الحد الفاصل وبذلك لا يقع تعرض آخر لإقامة العساكر المصرية الذين تقضى الضرورة بوجودهم "وجاء الرد من الصدارة العظمى في أواخر يناير

---

(1) المرجع السابق، ص 78.

1906م بما يأتي: "لعدم وجود خلاف بنقطة طابا المجاورة للعقبة فلا محل لتعيين خط فاصل ونرجو بذل همتكم في منع الخطر الذي يحدث من إنشاء نقطة عسكرية هناك"[1].

***وقد تشدد الموقف التركي إمعاناً في إحراج "الخديوي عباس" حيث كان موقفه دقيقاً نظراً لأن الحزب الوطني يعاديه بالإضافة إلى أنه لم ينجح في مسعاه للتقرب من الإنجليز، وقد فهم الباب العالي ذلك الموقف وحاول إستغلاله لتحقيق بعض المكاسب أسوة بما حدث على أثر أزمة فرمان 1892م حيث حصلت منها على العقبة وبعض المراكز الأخرى، فضلاً عن إعتقادهم بأن الإنجليز لم يروا في هذه المراكز أهمية كبيرة لذلك كله تشدد الباب العالي في موقفه[2].

وإزاء هذا الموقف التركي المتشدد أرسلت المدرعة "ديانا" إلى طابا في 17 فبراير لمنع الجنود الأتراك من التوغل في سيناء والمحافظة على القوة المصرية بجزيرة فرعون وعدم إحتلال الأتراك لها.

وفي 18 فبراير تبادل قومندانها مع اللواء أمير اللواء "رشدي باشا" الزيارة، ثم وردت برقية من الصدارة جاء فيها: "مما لا شك فيه أن حوالي العقبة هو تحت إدارة السلطة السنية وأيضاً فإن المقاطعة المصرية هي من الأجزاء المتممة

---

(1) المرجع السابق، ص 78.
(2) د.يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص 250.

للممالك الشاهانية ولا حاجة لتعيين مندوب لإقامة خط الحدود وبالرغم من أنه كان يلزم صرف النظر عن إنشاء القره قولات العسكرية التي أرسلنا عنها برقية، فقد علمنا أخيراً مع الأسف بإرسال مدرعة من طرفكم إلى طابا، وإرسالها لا يتفق مع سابق إشعار فخامتكم، ومن هنا تحدث مسألة لا موجب لها قد تكون منافية لصادقة التبعية إذا فرض وأنزلت المدرعة العساكر وأقامت نقطة هناك فنرجو خاصة سحب المدرعة[1].

***** تبع ذلك ورود تقرير من "مختار باشا الغازي" المندوب السامي بالقاهرة إلى الحكومة المصرية يشرح فيه تبعية مصر لتركيا بادئاً بمحاولات "محمد علي" التوسعية، ثم تبرير موقف تركيا وتأكيد حقها حيث أيد موقفها بالفرمان رقم 2 الصادر في ربيع الثاني 1257هـ/1841م والذي جاء فيه: "...أبقي في عهدتكم بطريق الإمتياز إدارة الحصة المصرية القديمة المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخريطة المختومة بخاتم الصدارة مضموناً إلى ذلك الوراثة وشروطها أنه كلما خلا محل الوالي يكون إسناد الولاية لأولاده وأولاد أولاده الذكور الأكبر فالأكبر ويكون تعيينهم بمعرفة الدولة العلية".

ويستدل من ذلك، وهذا كلام "مختار باشا الغازي" في تقريره أن:

---

(1) أحمد شفيق باشا، مرجع سابق، ص79.

أ) الخريطة المذكورة وعندي صورة منها وهي تحدد مصر شرقاً من العريش إلى السويس بخط مستقيم يبقى في شرقه أراضي ولاية الحجاز وسورية.

ب) كلمة "إبقاء" التركية معناها أن مأموريته هي بحسب القديم أما إدارة مصر الداخلية فهي تحت قيود معينة منها إمتياز الوراثة وأما حق التصرفات الملكية فهي بمثابة سائر الولايات الشاهانية.

ثم مضى "مختار باشا الغازي" يشرح أن وجود الجنود الشاهانية في طابا وتقرير التلغراف الملحق بفرمان 1892م،لا يفيد الإلحاق بل يفيد المحافظة على الحدود القديمة وهي بمثابة إعلان فقط بأن مصر هي المرجع في كل ما يتلعق بهذه النقطة فضلاً عن أنه بعد مد سكة حديد الحجاز سيصبح العقبة "ميناء" بالخليج ولا يمكن أن تكون سواحل الميناء تحت إدارتين[1].

◆ إطلع "الخديوي" على هذا التقرير وتباحث مع "مصطفى باشا فهمي" و"بطرس باشا غالي" اللذان إتصلا باللورد "كرومر" ثم قدما لسموه تقريراً منه بوجوب حفظ حق مصر في سيناء، وبعد المناقشة عدلت بعض عباراته الشديدة، وفي اليوم التالي بعث سموه برسالة سرية إلى الصدارة هذه ترجمتها (... بناء على التلغراف الوارد أخيراً من فخامتكم حصلت محادثاتنا مع صاحب الدولة

---

(1) المرجع السابق، ص ص 80-81.

مختار باشا بحضور رئيس مجلس النظار وناظر خارجيتنا وكان من الطبيعي الرد على جوابه في اليوم التالي، فحضر إلينا في اليوم التالي الرئيس مع ناظر الخارجية وعرفنا بأن تقرير دولة "مختار باشا" لا يمكن قبوله لما فيه من تجاوز لحقوق مصر الممتازة، وقدما إلينا تقريراً بهذا الصدد وقالا بوجوب إرساله إلى الباب العالي فبعد محو وإثبات فيه قبلناه منهما مع الإضطرار والأسف، لأن الرفض قد لا يمكن توفيقه مع موقفنا، ولا أرى من حاجة للإيضاح، ماهية هذا التقرير هو أن الحدود المصرية في شبه جزيرة طور سيناء تنتهي بالعقبة ويدخل في هذا التحديد موقع طابا، وذلك لأنه بورود تلغرافكم السامي مع الفرمان الأخير كانت نظارة خارجيتنا بينت الحدود المصرية بناء على طلب "اللورد كرومر" فيما مر، وهذا هو سبب الإحتجاج الواقع الآن، ولما كان هذا التقرير مغايراً بالمرة لآرائي وأن صداقتي ووجداني لا يقبلان كتمانه وكنت أيضاً مجبراً على تقديمه، فقد فعلت ذلك بعد محو وإثبات تاركاً تقرير الواقع لشرف فخامتكم. وحيث أنه من ضمن الأغراض الخفية التي يعمل بعضهم على تصويري في نظر متبوعي المعظم بصورة أخرى، لكني أمين بأن حالي وفعالي يحولان دون ذلك. أما فيما يختص بطريقة حل وتسوية هذه المسألة فإنه جاء في خاطري أن يكون رد فخامتكم على التقرير المذكور بما يأتي: أن التفسير والإيضاح هما من حق صاحب الأمر والفرمان دون سواه، وعلى كل حال

فإنه من الأمور المسلم بها أن الدولة التي تترك مؤقتا لجهة من جهاتها أمر إدارة جهة لها عند اللزوم والحاجة أن تستردها فيقال في هذه الحال "قضت الضرورة بإلحاق الجهة الفلانية بصورة قطعية إلى ولاية الحجاز والحدود المصرية تعتبر من نقطة "كذا" ويكون تلغرافكم بصورة قطعية بغض النظر عن جوابنا الذي نص فيه على عدم القبول، هذا على ما أظن هو الحل".

وحيث أنه ثابت من تحرياتي الخصوصية أنه ليس ثم من حق سياسي ولا سبب للتطور فإني كفيل بأنه لا يمكن تدخل أي طرف آخر[1].

وجاء رد الآستانة بما يأتي "كان قد صرح للإدارة المصرية بإيجاد عساكر بقدر اللزوم في الوجه ومويلح وطابا والعقبة وبعض مواقع من شبه جزيرة طور سيناء وسواحل الحجاز بسبب إرسال المحمل المصري بطريق البر، كما هو في علمكم السامي، وبما أن هذه المواقع لم تدخل في خريطة التحديد المصرية المرفقة مع الفرمان الصادر إلى المرحوم "محمد علي باشا" سنة 1841م ، ولمساس الحاجة أعيدت الوجه أولاً وبعدها طابا ومويلح والآن العقبة إلى ولاية الحجاز أما شبه جزيرة طور سيناء فقد صدرت الإرادة

---

(1) المرجع السابق، ص ص 83-84.
وأنظر كذلك: د.أحمد عبد الرحيم مصطفى، حادثة طابا 1906م وتخطيط حدود مصر الشرقية الهلال، يونيو 1971م، (عدد خاص عن سيناء الطبيعة، الإنسان، التاريخ، الأمل).

الشاهانية بالمحافظة على الحدود الممنوحة إلى "محمد علي باشا" وجدكم "إسماعيل باشا" ووالدكم كما كانت من قبل". وسافر وفد مصري إلى الآستانة لإنهاء المسألة[1].

- غير أن الأتراك إحتلوا رفح وأزالوا أعمدة الحدود وأعمدة التلغراف المصرية، ووضعوا مكانها عمدا تركية ونصبوا خيامهم هناك، فلما بلغ الخبر الحكومة المصرية أرسلت الطراد الإنجليزي "منيرفا" من بور سعيد إلى رفح بقيادة الكابتن "ويموت" وبعض المندوبين المصريين لمراجعة الأمر هناك ووصلوا رفح حيث قابلتهم قوة مصرية جاءت من العريش ووجدوا حقيقة أن الأعمدة، المصرية قد أزيلت في 11 أبريل وأن هناك قوة تركية بقيادة يوزباشي (نقيب) أركان حرب "مفيد بك"، وتمت مقابلة بين اللجنة المصرية الإنجليزية والأتراك الذين قرروا أنهم لم يزيلوا الأعمدة وأن الأراضي هناك ملك لسكان خان يونس، وظهرت نيتهم بتجاهل الحدود الأصلية، فأرسلت إليهم اللجنة المصرية الإنجليزية إحتجاجاً بإسم الحكومتين المصرية والبريطانية طلبت فيه إعادة العمد إلى مكانها، فقبل الضابط التركي مفاوضة المندوب المصري وأدعى الأتراك بأنه لم يكن هناك عمد وأصروا على ذلك برغم تأييد المندوبين المصريين بشهادة عدد من رؤساء القبائل

---

(1) المرجع السابق، ص 84.

في المنطقة، وقرر الأتراك أنهم سيقاومون بالسلاح أي نزول للجنود المصريين أو غيرهم هناك.

- إنتهت المفاوضات عند هذا الحد وعاد الطراد وترك الأمر للمفاوضات الدبلوماسية[1].
- في 12 مايو سرت إشاعات بأن بريطانيا قد أرسلت أسطولها إلى بيرة للقيام بمظاهرة بحرية ضد الدولة العلية بخصوص طابا وأنها أرسلت إنذارا أخيراً ونهائياً.

وإزاء جدية موقف بريطانيا وتأييد باقي الدول لها، لم تجد تركيا بداً من التسليم بمطالب بريطانيا وسحبت جنودها من طابا، وعاد الجنود الأتراك من رفح إلى حدودهم، ولما كان عمودي الحدود قد كسرا فقد أستحضر عمودان من الجرانيت الرمادي والأسود وثبتا مكان العمودين السابقين.

وقد ردت الحكومة التركية في 14 مايو سنة 1906م على البلاغ الإنجليزي، برسالة بعث بها "الصدر الأعظم توفيق باشا" إلى سفير بريطانيا في الآستانة: "جناب السفير: تشرفت بالمذكرة التي تكرمتم بإرسالها في 12 الجاري بشأن إحتلال طابا فاسمحوا لي بأن أخبركم أنه لم يخطر قط ببال الحكومة الشاهانية الخروج عن مضمون التلغراف المرسل من المرحوم "جواد باشا" إلى سمو الخديوي في 8 أبريل

---

(1) نعوم بك شقير، مرجع سابق، ص 589.

سنة 1892م، ومع ذلك فإن الرسالة التي تشرفت بإرسالها إليكم في 11 مايو الحالي كانت واضحة تمام الوضوح فإن إخلاء طابا قد تقرر وصدرت الأوامر بذلك"[1].

◆ بعد ذلك أصدر الباب العالي أمره للمندوبين العثمانيين بالعقبة أن يجتمعوا مع المندوبين المصريين لتعيين الحدود ودارت المناقشات وحدثت أثناءها مشادات عنيفة، حيث أخذ كل فريق يهتم بالمواقع التكتيكية ومصادر المياه على طول الطريق، وفي 4 يونيو تم رسم الخريطة موقعا عليها الحدود[*] ثم بدأت عملية تخطيطها على الطبيعة ورسم كل

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(*) تتضمن عملية إنشاء الحدود ثلاثة مراحل: المرحلة الأولى ويتم فيها تخصيص منطقة معينة تمارس فيها الدولة سيادتها وتسود فيها قوانينها ونظمها ويتم فيها التحديد الأرضي للمنطقة وتحديد المساحة التي تدخل في نطاق الدولة منفصلة عما جاورها من الدول، وتوصف هذه المنطقة ومظاهر سطحها ومعالمها، وقد تتدخل العوامل الإستراتيجية والإقتصادية والقومية أو ما شابه ذلك في هذه العملية الهامة والضرورية للبدء في إنشاء الحدود وهي عمل السياسيين، وتسمى هذه المرحلة التخصيص Allocation، المرحلة الثانية وهي مرحلة التحديدة Delemitation وهي عادة عمل دبلوماسي فيما عدا إذا كان هناك نزاع حول الحدود أمام محكمة دولية وإن كان في النهاية يعود أيضاً لعمل الدبلوماسيين وقد يتم التحديد في صلب معاهدة ويسمى إثبات الحدود على الورق وهذا التحديد يصف خط الحدود وامتداه ويبين على الخرائط والوثائق الملحقة بالمعاهدات، المرحلة الثالثة مرحلة التخطيط Demarcation وهي مرحلة التخطيط الفعلي للحدود وهي عملية فنية يقوم بها الخبراء والمتخصصون، وتتم بواسطة لجنة من الجانبين تنتقل إلى منطقة الحدود ومعها آلاتها وأجهزتها وتقوم بعملها في التخطيط ثم يتم إرسال النتائج إلى الحكومات المعنية ومعها خريطة تفصيلية للمنطقة بعد تعيين ووضع العلامات المختلفة التي تبين خط الحدود, Prescott, Bounds, Op.cit., وأيضاً E.B. Op.cit., p. 964. وأنظر كذلك Op.cit., p.10. P.73.

فريق خريطته وإختلفت هذه الخرائط وفندت اللجنة المصرية كل الحجج التركية واستمرت المفاوضات من 8-22 يوليو سنة 1906م دون التوصل إلى حل، حيث أصر كل فريق على رأيه وأخيراً رفع كل فريق خريطته وحججه إلى حكومته وفي 13 سبتمبر وصلت الإرادة الشاهانية بما تم الإتفاق عليه بين الحكومات ونصه:

ج) أن الحكومة العثمانية أقرت أن النقب من رأس طابا الشرقي إلى نقطة قرب المفرق يكون للعقبة، أما المفرق نفسه وآبار حيين وعين قديس وعين الجديرات وعين القسيمة فتكون لجزيرة سيناء، ويكون خط الحدود من المفرق إلى رفح خطا يقرب من المستقيم، كما إقترحت اللجنة المصرية.

د) أن تقام أعمدة على طول الحدود للدلالة عليها وذلك بحضور مندوبي الطرفين.

ه) أن القبائل القاطنة على جانبي الخط لها حق الإنتفاع بالمياه - كجاري العادة - وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالي والجندرمة ينتفعون بالمياه التي بقيت غرب الخط الفاصل.

و) أن يبقى الأهالي والعربان على ما كانوا عليه قبلا من حيث ملكية الأراضي والمياه كما هو متعارف عليه[1].

---

(1) نعيم بك شقير، مرجع سابق، ص 610.

وبعد عدة جلسات عين خط الحدود بموجب هذه القواعد الأربعة وحدد خط الحدود الشرقية بخط ممتد من رفح على البحر المتوسط إلى نقطة واقعة غربي العقبة بثلاثة أميال، وبقيت طابا ضمن أملاك مصر والعقبة من أملاك تركيا[1].

ورفع كل فريق صورة الإتفاق إلى حكومته وفي أول أكتوبر سنة 1906م جاءت التعليمات إلى كل فريق بالتوقيع على الإتفاق والخريطة.

وقد وقع الإتفاق بالتركية وترجم إلى اللغة العربية وإلى اللغة الإنجليزية وأخذ كل فريق نسخه مرفقة بالأصل التركي أي تم تبادل الوثائق بينهم[2].

وهكذا إنتهت أزمة طابا وتم تحديد حدود مصر الشرقية بدقة ووضوح وبكثير من التوفيق.

* نتائج أزمة طابا

يمكن القول بأن القيمة الأساسية التي خرجت بها مصر من هذه الأزمة هي تثبيت حقوقها التاريخية في سيناء وخليج العقبة وهو المغنم الوحيد الذي كسبته مصر منها، وهو ما بذلت بريطانيا جهدها في من أجل مصالحها بالطبع.

وهذه الحدود في الواقع حدوداً سياسية بحتة إذ أن تضاريس سيناء ومظاهر طوبوغرافيتها ونظام تكوينها

---

(1) عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص 196.
(2) نص الاتفاقية في ملاحق الدراسة.

الجيولوجي يمتد خارج تلك الحدود ويتجاوزها إلى الأقطار المجاورة، وأن هذه الحدود ليست قائمة على أسس طبيعية جغرافية[1].

ويمكن أخيراً أن نجمل نتائج أزمة طابا في الآتي:

أولاً: تم توقيع اتفاق الحدود بين مصر وتركيا في أكتوبر 1906م وبمقتضاه جلت القوات التركية عن كل المراكز التي ظلت تحتلها منذ البداية وهي طابة والقطار ونقب العقبة، وأعيدت أعمدة الحدود وإنسحب الأتراك إلى شرق الحدود.

ثانياً: مكنت الأزمة بريطانيا من إعلان الحماية على مصر بحيث يصبح إعلاناً مستريحاً تماماً بعد أن ساعدتها ملابسات الأزمة على:

- العمل على القضاء على المظهر المادي من إستمرار تبعية مصر للدولة العثمانية بمحاولة إنهاء منصب المندوب السامي التركي في القاهرة نتيجة لموقف الرجل الذي كان يشغله إبان الأزمة وهو "الغازي مختار باشا".
- ضرب الحركة الوطنية في مصر بضرب الصحافة الوطنية وعلى رأسها جريدة اللواء، بإعادة إحياء قانون المطبوعات الصادر في نوفمبر 1881م مرة أخرى في عام 1909م، وحجتها في ذلك الموقف الذي إتخذته الصحافة من الأزمة وقد أعاده "السير الدون جورست"،

---

(1) د.عباس عمار، مرجع سابق، ص198.

وبالطبع كان أول من ذهب ضحية إعادة هذا القانون جريدة اللواء وأرسل محررها "الشيخ جاويش" إلى السجن.

- تبع إضعاف التبعية المصرية للدولة العثمانية تقوية الإحتلال البريطاني في مصر، مما مكن بريطانيا من فرض الحماية عليها في أوائل الحرب العالمية الأولى.
- أخذت بريطانيا تشجع من كانوا في رأيها "معتدلين" وتمثل هؤلاء المعتدلين في رأيها في حزب الأمة.

ثالثاً: الدولتان الوحيدتان اللتان كان يعنيهما إثارة الأزمة والمسألة المصرية تخلياً عنها وهما فرنسا بالإتفاق الودي مع بريطانيا وتركيا بالقهر.

رابعاً: وضع الإتفاق الودي المعقود بين فرنس وبريطاني عام 1904م،موضع التطبيق، ففرنسا أيدت بريطانيا ضد تركيا في الأزمة رداً على تأييد بريطانيا لها في مؤتمر الجزيرة.

خامساً: مبدأ إعتراف الحكومة العثمانية بحق الحكومة البريطانية في التدخل في شئون مصر وفي المفاوضات التي يجب أن تجري بين الحكومة العثمانية وبين الخديوى[1].

سادساً: وعى البريطانيون في مصر في أذهانهم دائماً الموقف الملتوي الذي إتخذه الخديوى "عباس حلمي

---

(1) د.يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ص 301-304.

الخلاصة

إن حدود مصر الشرقية في سيناء تبدأ من رفح إلى رأس خليج العقبة كما هو ثابت في التاريخ ومقرر في وثائق متعددة أهمها:

- البرقية التي أرفقت بفرمان تولي الخديوي "عباس حلمي الثاني" سنة 1892م، والتي حددت حدود مصر الشرقية من رفح إلى رأس خليج العقبة والتي وافقت عليها فرنسا وروسيا والنمسا وألمانيا وأخذت صفة دولية.
- إتفاق الحدود في أكتوبر 1906م بين مصر وتركيا والذي يعتبر وثيقة دولية.
- وثيقة إعلان الحماية البريطانية على مصر من قبل بريطانيا حتى وإن كان إعلاناً من جانب واحد، إلا أن موافقة الدولة العثمانية فيما بعد على ذلك في الإتفاقات الدولية كلها تنص بالطبع على حدود مصر الشرقية كما هي مقررة قديما وهي وثائق دولية لا غبار عليها.
- فإذا إنتقلنا إلى أوثق مصادر التاريخ المصري التي كتبها أبرز علماؤه على إمتداد تسعة قرون، لوجدنا أن حدود مصر الشرقية تبدأ لا من رفح فقط بل من شرقيها، وأنها لا تصل فقط إلى رأس خليج العقبة وإنما تشمل إيلات وما جاورها أو بتعبيرهم أيلة وحيزها.
- فيما يتعلق بالجانب القانوني لابد من الإشارة إلى أن أبسط رد على المزاعم الصهيونية وأطماعها هو التذكير بأن

الجغرافيا السياسية والقانون هي الأسس التي تقوم عليها الادعاءات وليست نبوءات التوارة.

أما التصرفات الصادرة عن السلطة العثمانية التي حكمت مصر – حقيقة أو إسما – من سنة 1517م وتعديلات هذه السلطة في حدود مصر فلا يمكن أن تتخذ حجة أو دليلاً فالأتراك العثمانيون كانوا غزاة ومستعمرين والحدود الوطنية لا تقوم ولا تسقط بقرارات المستعمرين وتصرفاتهم.

والنتيجة أن مصر أقدم في سيناء من اليهود ثم أن اليهود لم يشكلوا جماعة سياسية في سيناء، ومن ثم فلا يحق لهم الإعتداد بأية مزاعم، أما الإرتكان إلى بعض تصرفات تركيا فيمكن الرد عليها، إلى جانب ما سبق، بأن هذه التصرفات ليست أكثر من صراعات قوى في مرحلة تاريخية معينة وهو ما لا يعتد به في القانون الدولي العام، أضف إلى هذا كله أن إسرائيل ليست وريثة الدولة العثمانية فضلاً عن أنها – أي إسرائيل –لا تأخذ بمبدأ الميراث الدولي بحكم أنها دولة جديدة ناهيك عن أنها دولة غير شرعية قامت على الإستعمار الإستيطاني.

الخاتمـــة

الخاتمـــة

الحدود السياسية الحالية لمصر حديثة للغاية رغم أن مصر أقدم دولة عرفها التاريخ، إذ أن أقدم اتفاقية لهذه الحدود ترجع إلى نهاية القرن التاسع عشر وهي إتفاقية الحد الجنوبي وبالتحديد إلى عام 1899م أي في فترة الإحتلال الإنجليزي لمصر والسودان حيث أرادت بريطانيا تحديد لفظ السودان الذي سينصب عليه حاكم عام، والحد الشرقي مع فلسطين تم الإتفاق عليه مع تركيا عام 1906م وأما الحدود الغربية فكانت بين مصر وإيطاليا التي كانت مسيطرة على ليبيا عام 1925م.

أما قبل ذلك فكانت تخوماً وليست بحدود، وبحكم طبيعة موقع مصر الجغرافي كهمزة وصل بين الجناحين الآسيوي والأفريقي كانت تخوم مصر تتمدد وتنكمش حسب قوة الدولة المصرية أو ضعفها.

والحدود المصرية فلكية هندسية، تماماً كما في الحد بين مصر والسودان الذي يتبع درج العرض 32 شمالاً، وكما في معظم الحدود الشرقية والحدود الغربية، وتضاريسية كما في بعض أجزاء الحدود الشرقية.

وقد عرضنا في الصفحات السابقة لأزمتي الحدود الشرقية أو سيناء واللتين وقعتها في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بين تركيا ومصر، وكانت الأولى كما ذكرنا هي أزمة يناير عام 1892م عندما إنتهز السلطان العثماني فرصة وفاة "الخديوي توفيق" وبعث بفرمان توليه خلفه "عباس الثاني" متعمداً إدخال بعض التغييرات على حدود الأراضي التي يديرها الخديوي قصد

منها حرمان مصر من سيناء وقد إنتهت الأزمة – كما عرضنا– بالإعتراف الصحيح والصريح بأن سيناء جزء من الولاية الخديوية.

أما الأزمة الثانية فهي التي عرفت وأطلقت عليها الصحافة المصرية وقتها (حادثة طابا) وقد احتدمت في الفترة من يناير – مايو 1906م وتعرف كذلك باسم طابا 1906م، وقد إنتهت كذلك بتثبيت حقوق مصر التاريخية في سيناء وخليج العقبة وتم تحديد حدود مصر (خطة فاصل إداري) في إتفاقية أول أكتوبر 1906م.

وقد أثيرت قضية الحدود الشرقية لمصر أو بتعبير أدق البداية الجنوبية لهذه الحدود من جديد من جانب إسرائيل التي إنسحبت قواتها عام 1957م – عقب العدوان الثلاثي على مصر 1956م – من سيناء إلى حدود مصر الدولية بما فيها طابا، رغم أن حدود مصر الدولية قد إكتسبت هذه الصفة قبل إنشاء إسرائيل بوقت طويل، والتي عادت تطرح مسألة الحدود الآمنة مرة أخرى في أعقاب حرب الأيام الستة في يونيو 1967م ثم حرب أكتوبر 1973م إلى أن عقدت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في مارس 1979م، والتي نصت في مادتها الأولى على أن "تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب كما هو بين بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء. ثم أكدت ذلك المادة الثانية من نفس المعاهدة بقولها "أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولي المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني".

وعقب إبرام المعاهدة المصرية الإسرائيلية في مارس 1979م قرر الجانب الإسرائيلي أن يوسع الأقاليم التي تحيط بميناء إيلات التي ليست لها شواطئ، فتقرر بناء فندق سياحي في وادي طابا وقد سمحت إسرائيل للرأسمالي الإسرائيلي رافي نيلسون بإقامة هذا الفندق الكبير وفي الوقت ذاته إنتهز الفرصة لإقامة شاطئ (بلاج) خاص قرب الفندق يأتي إليه الإسرائيليون من إيلات. وقد تم ذلك بعد توقيع الإتفاقية ودون إبلاغ الحكومة المصرية بذلك مما يدل على سوء نية الجانب الإسرائيلي وتراخي وإهمال الجانب المصري الذي لم يعترض على إقامة مثل هذا الفندق في الأراضي المصرية في الوقت المناسب.

وفي أكتوبر سنة 1981م وخلال أحد الإجتماعات المستمرة بين الجانبين المصري والإسرائيلي في اللجنة الوزارية العليا لعمليات الإنسحاب النهائي، وإستلام وتسلم المناطق والأراضي والمنشآت كانت اللجنة المشتركة المصرية – الإسرائيلية تحاول أن ترسم الخط الفاصل للحدود الدولية المصرية بدءًا برفح على البحر المتوسط إلى خليج العقبة. ثم الإتفاق على وضع كل من العلامات على الحدود ما عدا رقم 91 الخاصة بطابا. فوقع خلاف بين الجانبين المصري والإسرائيلي، وحاولت اللجنة العسكرية المصرية الإسرائيلية جاهدة خلال إجتماعاتها المتعددة وزياراتها الميدانية لخط الحدود لإعادة تعليم نقاط الحدود أن تصل إلى إتفاق.

أثار الإسرائيليون مشكلة بداية الحدود الجنوبية أو موضع العلامة 91، إعتماداً على النص الإنجليزي لإتفاقية أول أكتوبر عام 1906م بين الباب العالي ومصر، والتي أصر الجانب التركي فيها على رفض التوقيع على الترجمة الإنجليزية والترجمة العربية لتلك

الإتفاقية ولم يوقعوا سوى على النص التركي خشية سقطات الترجمة إن عمداً أو عن غير قصد.

فالترجمة الإنجليزية تقول الحد يبدأ عن نقطة رأس طابا The point of Ras Taba ويدعون أن هذه النقطة هي طرف النتوء الذي يقع إلى الجانب من تل جرانيتي، وقد وضح خطأ هذا الزعم بعد مراجعة المادة الأولى من النص التركي فلم يكن فيها كلمة نقطة وإنما يبدأ الحد عند رأس طابا.

ولما كانت حدود مصر الشرقية تمتد على طول قمم الحافة الجبلية المطلة على وادي طابا من الشرق، فلابد وأن تكون رأس طابا هي الموضع الذي تلتقي فيه تلك الحافة بخليج العقبة وبذلك يعتبر الحد حداً جبلياً على طول سلسلة جبلية تطل على واد، ولا يستقيم إطلاقاً أن يبدأ خط الحدود في دلتا وادي طابا لأنها منطقة سهلية تتغير فيها مجاري وروافد الوادي من حين إلى آخر.

وقد أقرت هيئة التحكيم الدولية وجهة النظر المصرية وعادت طابا للسيادة المصرية بحكم الهيئة يوم 29 سبتمبر عام 1988م.

وكان رفع علم مصر عزيزاً خفاقاً فوق طابا، تلك البقعة الغالية من أرض الوطن، ظهر يوم الخامس عشر من شهر مارس 1989م تتويجاً للإصرار والكفاح المصري الذي ضرب أروع مثل في عدم التفريط في حبة رمل واحدة من تراب الوطن، مدعماً كل الوسائل والإمكانيات التي تثبت حق مصر وتدعم قضيتها.

لقد استطاعت مصر مستندة على حضارتها الضاربة في أعماق التاريخ أن تستثمر إنتصارها في حرب أكتوبر 1973م

المجيدة لتعيد طابا في إطار الشرعية الدولية إلى أحضان الوطن الأم مستخدمة بكفاءة وإقتدار وتناسق وتناغم سلاحي الدبلوماسية والقانون.

ومن نافلة القول الإشارة إلى الأهمية الكائنة لعلامات رأس النقب والتي كان الجانب الإسرائيلي- في إطار مناورات لتوسيع دائرة الخلاف حول العلامة 91 في طابا والضغط على الجانب المصري - قد سحب مرافقته السابقة عليها وهي العلامات أرقام 84 85، 86، 87، 88، وادعى مواقع جديدة لتلك العلامات على زعم أن العلامات الأصلية التي تتمسك بها مصر قد وضعت على سبيل الخطأ وأن التطبيق السليم لإتفاق 1906م يؤدي إلى دعم الموقف الإسرائيلي، في حين أكد الجانب المصري تمسكه بمواقع العلامات الأصلية التي تم تعليمها وبناؤها عامي 1906م، 1907م وأن هذه العلامات قد وضعها الأطراف في إتفاق 1906م وأنها ظهرت على الخرائط منذ ذلك الحين ولا مجال للتشكيك من جانب إسرائيل، وأن الإدعاء بوقوع خطأ في تلك العلامات أمر لم يقم عليه دليل ويتعارض مع المبدأ القانوني المستقر بشأن ثبات الحدود ونهائيتها، وهو المبدأ الذي أكدته محكمة العدل الدولية في بعض أحكامها.

لقد كانت المحاولة الإسرائيلية لإثارة الشكوك حول أسماء بعض المعالم الجغرافية الثابتة وإضفائها على معالم أخرى، للوصول إلى تقنين مطلبها بتعديل مواقع العلامات إلى حيث تدعى، أمراً غير مقبول ولا يمكن التسليم به لتناقضه مع الحقائق التاريخية والجغرافية الثابتة ومع عدد كبير من الأدلة التي لا يرقى الشك إليها.

نحن لسنا بحاجة للدفاع عن مصرية سيناء ذلك أن إدعاء العدو فيه من السفه مثل ما فيه من السخف وبه من الخطأ بقدر ما به من الخطيئة، سيناء جغرافيا وتاريخياً جزء لا يتجزء ولم يتجزأ من صميم التراب الوطني ، قد تكون غالباً أو دائماً أرض رعاة لكنها قط لم تكن أرضاً بلا صاحب منذ فجر التاريخ،ليس فقط تاريخ مصر الفرعونية بل مصر العصور الحجرية، وسيناء تحمل بصمات مصر حضارة وثقافة وطابعاً وسكاناً بالقوة نفسها التي يحملها بها أي إقليم مصري آخر. وهذا هو الرد العلمي، وهو ما سبق واستعرضناه في الفصول السابقة عند الحديث عن الأطماع الصهيونية فى سيناء.

أما الرد العملي فهو التعمير البشري وخلق الكثافة السكانية فالفراغ العمراني وحده هو الذي يشجع الجشع ويدعو الأحقاد الطامعة إلى ملء الفراغ،التعمير هو التمصير وتكثيف الغطاء البشري في سيناء.

ثم هناك إمكانيات طيبة للإستصلاح والتوسع الزراعي في سيناء بطول الضفة الشرقية للقناة وعلى امتداد الساحل الشمالي، ثم بقع صغيرة مبعثرة على طول أودية شبه الجزيرة، إمكانيات المياه مطراً أو جوفاً لم تستثمر بعد استثماراً كافياً، وتمديد مياه النيل إلى سيناء ليس بدعاً فالنيل كان قديماً يصب في غربها، ثم سلسلة من الأنفاق وليس كباري أو معديات كما كان في الماضي، كما تم بناء نفق الشهيد "أحمد حمدي".

والتوصيات في هذا الشأن عديدة أوردت منها ما رأيته ضرورياً في رسالتى للماجستير في العلوم السياسية والذي يمثل هذا الكتاب جزءاً منهاً بعد تحرير وتطوير – كما سبق وأسلفنا– فضلاً عن توصيات العديد من المؤتمرات التي عقدت خلال الأربعين سنة

الماضية، لكن لن أفصل في هذا أو ذاك فقد يكفيني المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2012م الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ 2012/1/19م، بشأن التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء ولائحته التنفيذية ثم قرار القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي رقم 203 لسنة 2012م الصادر بتاريخ 2012/12/22م بشأن تحديد قواعد وضوابط التملك/ تقرير حق الإنتفاع في منطقة شبه جزيرة سيناءأيضاً، مشقة هذا العمل وقد نص القانون على تقرير حق التملك لأول مرة في سيناء للمصريين وفق ضوابط، وإنشاء الجهاز الوطني لتنمية سيناء وقد وفر له (16) ستة عشر إختصاصاً في مجال التخطيط والتنسيق بين الجهات الحكومية والإدارية المختلفة بشأن المسائل المتعلقة بسيناء، مع تولي مسئولية الإشراف والمتابعة لمشروعات التنمية بها، وأن هذا يسري من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية له ولا تطبيق له بأثر رجعي، ومن يستفيد لابد وأن يوفق أوضاعه، ولهذا القانون عدة قرارات تنفيذية تتعلق به منها ما يصدر عن وزارة الدفاع خاص بكيفية تنفيذ القانون في المناطق التابعة لهذه الوزارة، هذا ويصدر مجلس إدارة الجهاز الوطني لتنمية سيناء قراراته بمناطق التنمية بالتنسيق مع وزارتي الدفاع والداخلية والمخابرات العامة.

وأنني لأثق تماماً في أن تفعيل دور الجهاز الوطني لتنمية سيناء سيكون له مردود طيب للغاية في تغطي من خشية أن تكرر أخطاء النظام السابق على ثورة 25 يناير 2011م والمتعلقة بإنشاء تنظيمات وأجهزة ولجان وهيئات يتقلص دورها شيئاً فشيئاً عن المخطط والمقترح ليصبح عقد الاجتماعات وتنظيم اللقاءات وفي أحسن الأحوال بعض الزيارات لمواقع العمل أو المناطق الخاضعة

لإشرافها. نحن نتحدث عن دور حقيقي وملموس ومؤكد في الوقت ذاته على ضرورة وأهمية التنسيق والتكامل بين أجهزة الدولة المعنية بمجال تنمية سيناء شاسع يتضمن عمليات المسح الجيولوجي باستخدام الطرق الحديثة وامتداد عمليات التنقيب عن البترول والاهتمام بمصادر الطاقة المختلفة وتعميق دراسة البيئة النباتية والحيوانية وزيادة الاهتمام بالتصنيع الزراعي ومواكبة التوسع التعليمي لمناطق المجتمع البشري، والإسراع في إدخال المعلومات المناسبة عن سيناء ضمن مناهج التعليم وما شابه ذلك.

وفضلاً عما تقدم نؤكد على عدد من التوصيات:

- التعامل بكل الحكمة والحسم والشمول مع التنظيمات المتطرفة التي وجدت في الفراغ العسكري ومن بعده الأمني مجالاً فسيحاً للتجمع والتعبئة والتنظيم والتدريب والتسليح ثم القيام باعتداءات آثمة وهجمات غادرة مثلما حدث في الخامس من أغسطس 2012م من هجوم خسيس ودنيء في وقت الإفطار في رمضان المعظم على موقع حدودي قرب مدينة رفح أستشهد وجرح من جرائه ثلاثون عسكرياً مصرياً.
- الإنتباه بكل تركيز وحذر لما يثار ويطرح هنا أو هناك أو حتى يهمس به في شأن نية توطين فلسطينيين من غزه في سيناء ويحتاج الشعب المصري في هذا الشأن إلى تطمينات وتأكيدات.

إننا نفرق بوضوح بين دعم الشعب الفلسطيني الشقيق وما يتعرض له من عدوان إسرائيلي مستمر، وبين مصرية جزء غال

من إقليم الوطن وهو سيناء، وفكرة التوطين هذه تداعب باستمرار إسرائيل (الصهيونية) وأعتقد جازماً أنها لن تصرف النظر عن تلك الفكرة أو يصيبها اليأس، ولذلك نطلق نوبة الصحيان والإنتباه.

- لابد من إعادة التفكير في القيود التي تفرضها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على التواجد العسكري المصري بسيناء فالأمن والأمان وجهان لعملة واحدة، والأمن هو بداية الطريق للتنمية المستدامة في سيناء ويصبح تعمير الشريط الحدودي ضرورة حيوية وخطة إستراتيجية لأمن الوطن، ويؤكد كثيرون أن ترتيبات التنمية تتفق تماماً مع الترتيبات الأمنية وفي سياق واحد فكلما زاد التواجد العسكري المصرى زادت فرص التنمية والإستثمار والعكس صحيح.
- علينا كذلك اليقظة التامة والمراقبة الدائمة لمدخل خطير بشأن الحدود المصرية، فهناك جهات أجنبية مشبوهة تقوم بين الحين والآخر بدس خرائط مغلوطة للحدود المصرية الثابتة منذ آلاف السنين، وتوفر هذه الخرائط بسهولة وتوزعها على كل من يريد خريطة للحدود المصرية، لدرجة تسخير إمكانات الأقمار الإصطناعية لتأكيد هذه الأخطاء بدون رد أو اتخاذ موقف من جهة رسمية ما في الوطن.

إن استخدام بعض الجهات الحكومية مثل هذه الخرائط عن طريق الخطأ قد يمثل سابقة أو قرينة قانونية يعطي وزناً ما أو حجية أمام بعض الجهات الدولية خاصة مع تكرار الإستخدام الخاطئ لها فربما يمثل إعترافاً بتلك الحدود المغلوطة وهو

خطأ لا يمكن التسامح فيه، فلا توجد دولة في العالم يمكن دس خرائط مغلوطة أو مزورة لأبنائها يقومون باستخدامها إلا إذا كان عن إهمال أو تقصير شديد ولا مبالاة كبيرة وغيبا للوعي خطير.

وعلى أجهزة الدولة المعنية بهذا الأمر المتعلق بالسيادة والأمن الوطني أن تراجع كافة الخرائط في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام والقيام بحملات لصد هذه الهجمات على الإنترنت، كما يجب على السفارات المصرية في الخارج أن تراجع حكومات الدول التي تعمل بها لو وقعت مثل هذه الجريمة.

لقد انتصرت مصر في قضية طابا لأنها قدمت حججاً وأسانيد ودلائل قانونية دامغة ومن بينها خرائط قديمة نادرة، وهو ما يؤكد أهمية شكل الحدود على الخرائط، خاصة ما يستخدم فيها بشكل رسمي داخل الجهات السيادية.

ونؤكد مرة أخرى أن جميع خرائط الطيران – المساحة – القوات المسلحة –الأرصاد– البيئة والثروات الطبيعية – السياحة وغيرها يمكن أن تمثل قرائن قوية ويكون لها الحجية القانونية سواء كانت لنا أو ضدنا، ومن هنا يمثل هذا الموضوع أهمية وتستمر خطورته، ويعد بعداً إستراتيجية في الحفاظ على وحدة الوطن وقدسية حدوده.

وكم أسعدني ما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ 18 فبراير 2013م عن إصدار الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة تعليمات إلى جميع الجهات الحكومية والهيئات العامة بضرورة إستخدام خرائط معتمدة من الهيئة المصرية العامة للمساحة حتى لا يتعارض إستخدام غير هذه الخرائط المعتمدة مع الوضع الطبيعى والجغرافى والسياسى لحدود مصر الدولية.

ثم هناك الإعلان عن نية عقد مؤتمر قومى لدور البحث العلمى فى تنمية سيناء ومحور قناة السويس فى 30 مارس 2013م ، بهدف دعم التواصل بين المستثمرين ومراكز البحث العلمى ومؤسسات المجتمع المدنى لتحقيق التنمية الصناعية والتكنولوجية المأمولة لهذا الإقليم.

وفقنا الله جميعاً لخدمة وحماية وطننا الغالى.

وطني لو شغلت بالخلد عنه

نازعتني إليه في الخلد نفسي

المواطن المصري

عطية حسين أفندي

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

(1) الوثائق

1. القانون رقم 14 لسنة 2012 بشأن التنمية المتكاملة فى سيناء.
2. اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة فى 2012/9/13م.
3. قرار وزارة الدفاع رقم 203 لسنة 2012م
4. الكتاب الأبيض عن قضية طابا، النزاع حول بعض علامات الحدود بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل القاهرة: وزارة الخارجية، 1989م.

(2) الكتب

1. إبراهيم أمين غالى، **سيناء المصرية عبر التاريخ**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012م.
2. إبن الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله، **فتوح مصر وأخبارها**، طبعة لندن سنة 1921 بتحقيق المستشرق تشارلس توري، د.ن.
3. د. أحمد سوسه، **العرب واليهود فى التاريخ**، بيروت: العربى للإعلان والنشر والطباعة، طبعة ثانية، يناير 1972م.
4. أحمد شفيق باشا ، **حوليات مصر السياسية، الحولية الثالثة**، القاهرة: مطبعة مصر، طبعة أولى، 1936م.
5. ------- ، **مذكراتي في نصف قرن، الجزء الثاني عباس حلمي الثاني، القسم الثاني** 1903-1914 القاهرة: مطبعة مصر، 1355هـ/ 1936م.
6. د.أحمد فخرى، **دراسات في تاريخ الشرق القديم، مصر والعراق – سوريا – إيران**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، طبعة ثانية ، 1963م.
7. ألبرت برسوم سلامة، **سيناء مصرية أولاً وأخيراً**، القاهرة: هيئة الإستعلامات،1974م.
8. الفريد جيوم، الصهيونية والكتاب المقدس، في: **إسرائيل في الكتاب المقدس**" بقلم مجموعة من أساتذة اللاهوت ترجمة حسني خشبة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية 1972م.

9. القلقشندي، أبو العباس أحمد، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، الجزء الثالث القاهرة، 1914م.
10. أندريه بوفر، **مدخل إلى الإستراتيجية**، ترجمة كرم ديري والهيثم الأيوبي بيروت: دار الطباعة، 1968م.
11. أنيس القاسم، **التحدي الإسرائيلي ومواجهته**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969م.
12. بديعة أمين، **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**، بيروت: دار الطليعة ، 1974م.
13. تقي الدين أبي العباس أحمد بن المقريزي، **كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية**، بغداد: مكتبة المثنى، جزء أول د.ت.
14. جمال حمدان ، **6 أكتوبر فى الاستراتيجية العالمية**، القاهرة: مطبعة دار العالم العربي، 1974م.
15. -------- ، **إسرائيل– الصهيونية وأرض إسرائيل**– القاهرة، دار الهلال مايو 1968.
16. -------- ، **استراتيجية الاستعمار والتحرير**، القاهرة: دار الهلال، أبريل 1968م.
17. -------- ، **اليهود انثروبولوجيا**، القاهرة: دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، 1967م.
18. -------- ، **شخصية مصر– دراسة فى عبقرية المكان**، القاهرة: دار الهلال يوليو1967م.
19. جون ولسون، **الحضارة المصرية**، ترجمة د. احمد فخري القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1955م.
20. د.حامد سلطان، **مشكلة خليج العقبة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية 1966-1967م.
21. د. عباس عمار، **المدخل الشرقى لمصر – أهمية شبه جزيرة سيناء كطريق للمواصلات ومعبر للموجات البشرية**، القاهرة: مطبعة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، 1946 م.

22. لواء. حسن عبد الخالق مطاوع، **دراسات استراتيجية وعسكرية عن فلسطين**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1969م.

23. د.رشدي سعيد، **تعمير شبه جزيرة سيناء**، القاهرة: مركز كتب الشرق الأوسط ، 1967م.

24. لواء. رفعت الجوهرى، **سيناء أرض القمر**، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.

25. ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة الصهيونية**، بيروت: دار العلم للملايين، 1965م.

26. د. سعيد عبد الفتاح عاشور، **الحركة الصليبية – صفحة مشرفة في تاريخ الجهاد العربي في العصور الوسطي** الجزء الأول، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، طبعة ثانية، 1971م.

27. شفيق الرشيدات، **فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً**، القاهرة: دار الكاتب العربي 1968م.

28. طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر 1945-1952**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م.

29. عبد الرحمن الرافعي، **مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، تاريخ مصرالقومي1892-1908**،القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، طبعة ثالثة 1369هـ/1950م.

30. د.عبد العزيز صالح، **الشرق الأدنى القديم، الجزء الأول مصر والعراق** القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، 1967م.

31. د.عبد الفتاح محمد وهبه، **مصر والعالم القديم– جغرافية تاريخية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1972م.

32. عبد الله التل، **خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية**، القاهرة: دار القلم، طبعة ثانية، 1965م.

33. د.عبد الوهاب المسيري، **نهاية التاريخ – مقدمة لدراسة بقية الفكر الصهيوني** 3، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1973م.

34. د.عز الدين فوده ، **قضية القدس**: القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1967م.

35. عيد محمد عبد الكريم نافع، **الأمن القومي**، القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، طبعة أولى، يونيو 1975م.
36. غرس الدين خليل بن شاهين الظاهرين، **زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك فصل ذكر الديار المصرية عمرها الله تعالى**، د.ن،د.ت
37. فتحي رضوان، **مصطفى كامل**،القاهرة: دار المعارف، ديسمبر 1971م.
38. **كتاب تاريخ مصر المشهور ببدائع الزهور في وقائع الدهور**، العلامة المؤرخ محمد بن أحمد بن اياس الحنفي المصري، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية 1311هـ، جزء أول.
39. كريستوفر هيرولد، **بونابرت في مصر**، ترجمة أحمد فؤاد أندرلوس، القاهرة: الكاتب العربي، بدون.
40. محمد رفعت، **تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة 1798-1849** المطبعة الرحمانية بمصر،طبعة ثالثة، يوليو 1927م.
41. د.محمد طلعت الغنيمي، **الأحكام العامة فى قانون الأمم**: الإسكندرية: منشأة المعارف، 1972م.
42. د.محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971م.
43. د.محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافية والمشكلات الدولية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1971م.
44. د.محمد فاتح عقيل،**مشكلات الحدود السياسية: دراسة تطبيقية موضوعية في الجغرافية السياسية**، الإسكندرية منشأة المعارف، 1976م.
45. محمد فصل عبد المنعم، **فلسطين والغزو الصهيوني**، القاهرة الحديثة، 1970م.
46. **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تصنيف الرحالة الكبير والمؤرخ الجليل .أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، راجع أصوله وعلق عليه محمد محمد الدين عبد الحميد، دار الرجاء للطباعة والنشر، جزء أول، محرم 1357هـ مارس 1938م.
47. نعوم بك شقير، **تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيا**، القاهرة: مطبعة دار المعارف، 1916 م.

48. أ.د. يوسف ابن الحجاج وآخرون(محررون)، **جغرافية مصر**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الجغرافيا القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1994م.

(2) **الدوريات**

1. إبراهيم أمين غالي، شبه جزيرة سيناء عبر التاريخ الحديث، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 38، أكتوبر 1974م.
2. إبراهيم أمين غالي، الدبلوماسية الخديوية والمطامع الصهيونية في شبه جزيرة سيناء،**مجلة السياسة الدولية**، عدد43 يناير 1976م.
3. إميل توما، بذور القضية الفلسطينية، **دراسات فلسطينية** 93، بيروت مركزالأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية يونيو 1973م.
4. د.أحمد عبد الرحيم مصطفى، حادثة طابا 1906م وتخطيط حدود مصر الشرقية، **الهلال**، يونيو 1971م، (عدد خاص عن سيناء الطبيعة، الإنسان التاريخ، الأمل).
5. لواء. حسن البصري، مقارنة بين جولتين (1956، 1967)، **مجلة السياسة الدولية** العدد 48، أبريل 1977م.
6. د.خيرية قاسمة، النشاط الصهيوني في الشرق العربي ومداه 1908-1918 بيروت: **سلسلة كتب فلسطينية** بيروت،مركزالأبحاث، منظمة التحريرالفلسطينية، 1973م.
7. د.عز الدين فوده، الصراع الدولي حول فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى صدور وعد بالفور، القاهرة، **مجلة معهد البحوث والدراسات العربية العالية (جامعة الدول العربية)**، العدد الأول، مارس 1969م.
8. د.فايز صايغ، الدبلوماسية الصهيونية، **دراسات فلسطينية** 11، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، مايو 1967م.
9. د.فيليب رفلة، الحدود الدولية ومشكلاتها السياسية، **المجلة الجغرافية العربية**، العدد الثالث، السنة الثالثة، 1970م.
10. هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، **كتب فلسطينية**19، بيروت مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1969م.
11. **يوميات هرزل**، إعداد أنيس صايغ وترجمة هلدا شعبان صايغ، **سلسلة كتب**

فلسطينية 10، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، يناير 1968م.
12. د.يونان لبيب رزق، أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا 1906، **المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث عشر** القاهرة، 1967م.
13. د.عبد العظيم رمضان، الجيش المصري في ظل الإحتلال البريطاني، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 29، يوليو 1972م.

(3) **مجلات وجرائد**

1. **الأهرام**، 20 يوليو 1906م.
2. **اللواء**، الأربعاء، 20 ذي الحجة 1323 هـ 14 فبراير 1906م.
3. **المقطم**، الإثنين، 25 ذي الحجة 1323هـ، 19 فبراير 1906م.
4. **مجلة الكاتب**، السنة الرابعة عشر، العدد 156، مارس 1972م.
5. **الطليعة**، العدد11، نوفمبر 1973م.

(4) **موسوعات وقواميس ومعاجم**

1. **لسان العرب** للإمام العلامة إبن الفضل جمال الدين محمد إبن مكرم إبن منظورالأفريقى المصرى،المجلد الثالث عشر، بيروت 1956م–1375 هـ
2. **موسوعة المجلس الأعلى للعلوم**، القاهرة: رئاسة الجمهورية، 1963م.
3. **القاموس السياسي**، إعداد أحمد عطية الله، القاهرة: دار النهضة العربية، طبعة ثالثة، 1968م.
4. **القاموس الجغرافى للبلاد المصرية**، القسم الثانى، الجزء الرابع، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1963م.

(5) **أخرى**

1. د. محمد صفي الدين أبو العز، شبه جزيرة سيناء والصراع العربي الإسرائيلي القاهرة، **الندوة الدولية لحرب أكتوبر** 1973، 1975م.
2. د. محمد صبحى عبد الحكيم، سيناء الأرض والناس ، **مؤتمر تعمير سيناء** القاهرة، الإتحاد الاشتراكى العربى سنة 1975م.
3. وزارة الحربية والبحرية، **الحملات الحربية بفلسطين**، القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق، 1938م.

ثانياً: باللغة الإنجليزية

(1) *Book*S

1. Antonius, George, **The Arab Awakening**, Beirut: n.d.
2. Arthur, Stanley Penrhyn, **Sinai and Palestine in Connection With their History** , London : John Mirray , 1881.
3. Ben Halpern, **The Jewish State**, Cambridge:Harvard University Press,1961.
4. Bloomfield,L,M., **Egypt, Israel and the Gulf of Aqaba in international Law**,Toronto:Carswell Campany,1957.
5. Bounds, Norman J.G., **Political Goograbhy**, New York: McGraw Hall Book Company,1963.
6. Bransten, Thomas .R., **David Ben- Gurion Memoirs** ,New York, The world publishing Company, 1970.
7. Butler, J.Alfred,**The Arab Conquest of Egypt**, London:Oxford,1902.
8. Blum, Yehuda.Z., **Secure Boundaries and Middle East Peace**, Jerusalem:The Hebrew University, Faculty of Law,1971.
9. Chirol, Valentine, **The Egyptian Problem**, London: Macmillan and Company, 1921.
10. Cromer, **Modern Egypt**, London: Macmillan and company, 1908 Vol.II.
11. Garvis,C.S., **Desert and Delta**, London: John Marray,1938.
12. Hume,W.F., **The Topography and geology of the Peninsula of Sinai**, Cairo: National Printing department,1906.
13. Hurewitz, Jacob, C. , **Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record** ,Princeton:N.J.D.Von Nostrand, Co. Inc,1956.
14. Karmon ,Yehuda, **Israel, A Regional Geography**, London: Wiley Interscience a

division of John Wiley and sons, Ltd, 1971.
15. LIoyd, Lord, **Egypt Since Cromer**, London: Macmilan and company limited,1933.
16. Meinertzhagen, R., **Middle East Diary 1917-1956**, London :The Cresset Press, 1959.
17. O' Balance ,Edgar, **The Third Arab Israeli War**, London:Faber and Faber,1972.
18. O' Connell, D. P., **International Law**, London: Stevens and Sons limited 1963.
19. Oppenheim, L.,**International Law**, Lautherpacht editions, Vol.II.London: Longman Green and Company, 1963.
20. Pedelford J. Norman and George A.Lincolen, **The Dynamies of International Politics**(New York:The Macmillan Company,1967.
21. Prescott, J.R.V., **The Geography of Frontiers and Boundaries**, London: Hutchinoon University Library, 1965
22. Taylor, Alan, R., **Prelude to Israel–An alysis of Zionist Dplomacy** 1887-1947, New York: Philosophical library, 1959.
23. Taylor Alice (ed),**The Middle East** ,Newton Abbot, David and Charles,1972.
24. Weizmann,Chaim ,**Trial and Error** ,London: Hamish Hamilton, 1950.

(II) *Periodicals*

1. Hall , H.Duncan .Intentional Frontiers , **American Journal Of International Law.** Vol.42,No.1, January1948
2. Hyde,Charles Cheney, Notes on Rivers as Boundaries, **American Journal Of International Law**, Vol, 50,No.2.April,1956.
3. Kishtany, Khalid, **Whether Israel** ? a Study of Zionist Expansionism Palestine Books, No.29.Beirut:Research Centre, Palestine

Liberation Organization,1970.
4. Leslie,S.G. The Rift in Israel, **International Affairs**, July, 1969.
5. Lyde, L.Y.Types of Political Frontiers in Europe, London:**The Royal Geography Society**, Vol. IV.
6. O' Connell, D.P. International Law and Boundary disputes **American Journal Of International Law**, Vo1.55,April,1960
7. Reeves, S. Jesse. International Boundaries, **American Journal Of International Law**, Vol. 39, 1944.

(III) Encyclopedias

1. **Encyclopaedia Britanica**, London: William Benton, Publishers,1965.
2. **International Encyclopaedia of Social Sience**, New York: The Macmillan Company and Free Press,1973.
3. **Grand Larousse Encyclopedique**, Paris: Librairie Larousse, 1960.

ملاحق الكتاب

ملاحق الكتاب

ملحق رقم (1) خريطة سيناء

ملحق رقم (2) المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2012م
الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة
بشأن التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء

ملحق رقم (3) قرار وزارة الدفاع والإنتاج الحربى
رقم (203) لسنة 2012م.
بشأن تحديد قواعد وضوابط التملك – تقرير حق
الإنتفاع في منطقة شبه جزيرة سيناء

ملحق رقم (4) خريطة المناطق العازلة فى سيناء
وفقاً لإتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل 1979م

ملحق رقم (5) وثائق خاصة بأزمة (طابا) عام 1906م

ملحق رقم (6) بعض وثائق أزمة فرمان 1892م

ملحق رقم (7) بعض وثائق خاصة بالأطماع الصهيونية فى سيناء

ملحق رقم (1)
خريطة سيناء

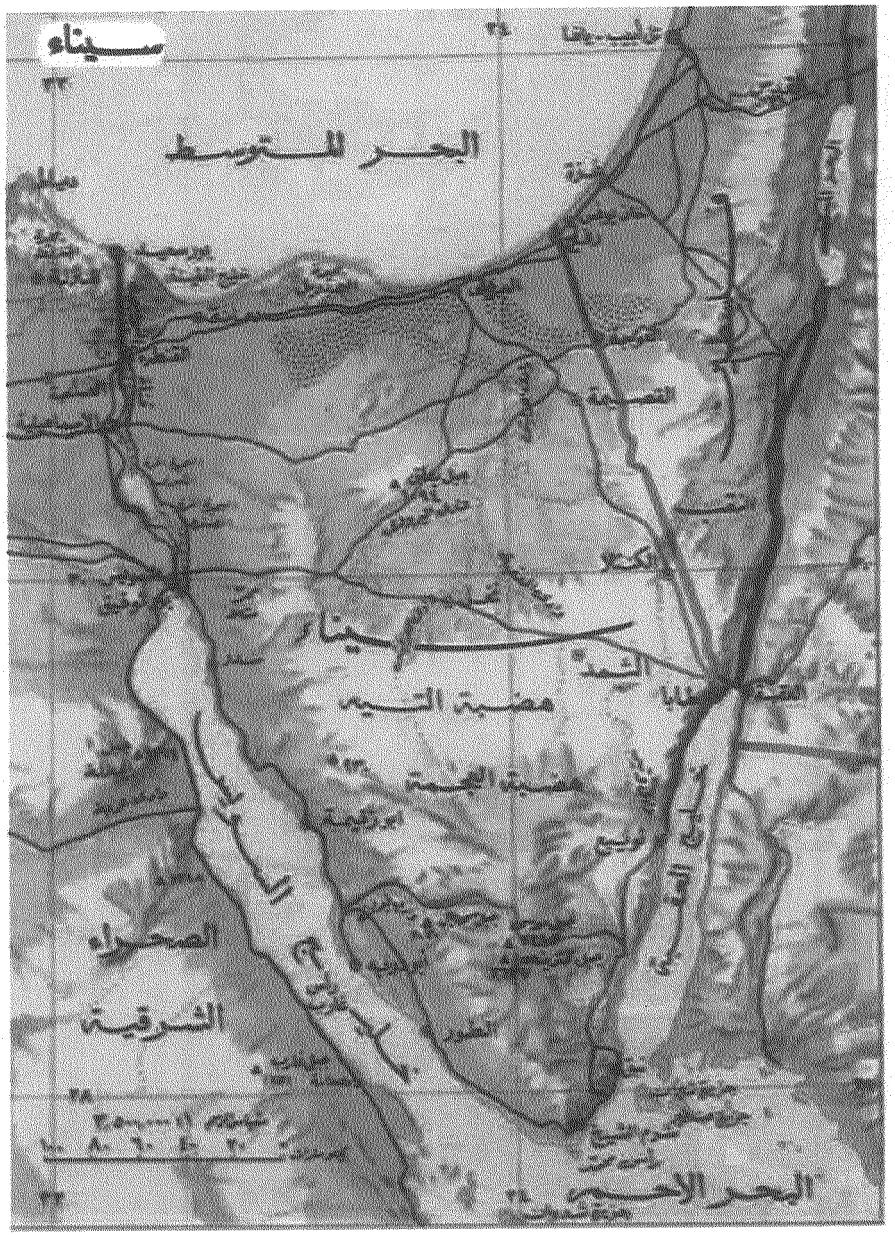
سيناء
البحر المتوسط
سيناء
هضبة التيه
هضبة العجمة
الصحراء الشرقية
البحر الأحمر

ملحق رقم (2)

المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2012م الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بشأن التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢

بشأن التنمية المتكاملة فى شبه جزيرة سيناء

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛

وعلى القانون المدنى ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن المناجم والمحاجر ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المناجم والمحاجر ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ الصادر فى شأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن حماية المجارى المائية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الرى والصرف ؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء ؛

وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار ؛

وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ فى شأن تنظيم المناقصات والمزايدات ؛

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضى التى تخليها القوات المسلحة ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية التى لا يجوز تملكها ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ الصادر بإنشاء المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن استخدامات أراضى الدولة حتى عام ٢٠١٧ ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن تحديد المناطق المتاخمة لحدود الجمهورية الشرقية والقواعد المنظمة لها ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن الشروط والقواعد والإجراءات الخاصة بممارسة الأنشطة داخل المحميات الطبيعية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تولى إدارة المساحة العسكرية إعداد قاعدة بيانات الأراضى اللازمة لأنشطة الوزارات المعنية ضمن خريطة فرص الاستثمار ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٨ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تملك وانتفاع غير المصريين بوحدات للإقامة فى بعض المناطق ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ بشأن شروط وقواعد التصرف فى الأراضى والعقارات الواقعة فى شبه جزيرة سيناء ؛

وعلى قرار وزير الدفاع رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الشروط والقواعد التى تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة فى الأراضى الصحراوية الخاصة بالهيئات وبالجهات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــــرر

المرسوم بقانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُعمل بأحكام المرسوم بقانون المرافق فى شأن التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء ، وتُطبق أحكام القوانين الأخرى فيما لم يرد به نص فى هذا المرسوم بقانون .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام هذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية على سائر الأنشطة والمشروعات التى ما زالت تحت التأسيس ، وعلى الجهات المختصة بالدولة وذوى الشأن توفيق الأوضاع القانونية وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية .

أما بالنسبة للأنشطة والمشروعات القائمة فيسرى عليها القانون الذى أنشئت فى ظله حتى انتهاء مدتها .

(المادة الثالثة)

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون المرفق بعد موافقة مجلس الوزراء عليها وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة فى ٢٥ صفر سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون

بشأن التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء

المادة (١) :

فى تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون يقصد بالمصطلحات التالية التعريف المبين قرين كل منها :

١ - شبه جزيرة سيناء :

هى كامل محافظتى شمال وجنوب سيناء والمناطق الواقعة داخل الحدود الإدارية لمحافظات السويس والإسماعيلية وبورسعيد .

٢ - المنطقة :

منطقة شبه جزيرة سيناء والجزر الداخلة فى مناطق مياهها الإقليمية ومنطقة الامتداد القارى والمنطقة الاقتصادية الخاصة ، والمناطق المتاخمة التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الدفاع .

٣ - الجهاز :

الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء .

٤ - مجلس الإدارة :

مجلس إدارة الجهاز .

٥ - مناطق التنمية المحدودة :

هى المناطق التى تقام فيها المشروعات الصغيرة وغيرها من مشروعات خدمة المجتمع والبيئة .

٦ - مناطق التنمية الاستثمارية :

هى مناطق المشروعات الاستثمارية المختلفة مثل السياحية ، العمرانية ، الزراعية ، الصناعية ، التعدينية ، التجارية وغيرها من المشروعات الاستثمارية الأخرى .

٧ - مناطق التنمية الشاملة (المتكاملة):

هى المناطق التى تقام فيها المشروعات القومية كمحاور للتنمية بوجه عام للنهوض والارتقاء بمستوى أهالى سيناء المعيشية فى مختلف المجالات ، ومنها : (ميناء شرق التفريعة ، المدينة المليونية بشرق بورسعيد والمنطقة الصناعية ، مشروع ٤٠٠ ألف فدان على ترعة السلام ، وادى التكنولوجيا - ساحل خليج السويس ، وغيرها من المشروعات القومية الأخرى) .

٨ - جهات الولاية :

هى جهات الدولة المخصص لها مساحات داخل شبه جزيرة سيناء وتعنى بتنميتها والتصرف فيها وإدارتها واستغلالها فى جميع الأنشطة والاستخدامات .

المادة (٢) :

لا يكون تملك الأراضى والعقارات المبنية بمناطق التنمية إلا للأشخاص الطبيعيين من حاملى الجنسية المصرية وحدها دون غيرها من أى جنسيات أخرى ومن أبوين مصريين والأشخاص الاعتبارية المصرية المملوك رأس مالها بالكامل لمصريين . ويقع باطلاً بطلاناً مطلقاً أى عقد تملك يبرم على خلاف ذلك ولكل ذى شأن التمسك بالبطلان أو طلب الحكم به وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

وإذا آلت أى أعيان (أراضى / عقارات) بالمنطقة إلى غير المصريين بطريق الميراث الشرعى أو الوصية فعلى الوارثين أو الموصى لهم التصرف فى تلك الأعيان للمصريين من حاملى الجنسية المصرية وحدها دون غيرهم من أى جنسيات أخرى ومن أبوين مصريين خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة وإلا آلت ملكية تلك الأعيان للدولة بثمن المثل .

ويعد الجهاز سجلاً خاصاً بحصر هذه الحالات لمتابعتها والإشراف عليها وتتبع التصرفات التى تتم بشأنها .

ويجوز للمصريين والشركات المنصوص عليها فى هذا المرسوم بقانون الانتفاع بالأراضى والعقارات المبنية بمناطق التنمية .

ويكون استغلال الأراضى والعقارات المبنية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين والأجانب بمناطق التنمية بنظام حق الانتفاع دون غيره من الحقوق العينية الأصلية .

على أنه يجوز لمجلس الإدارة وللأسباب التى يقدرها بعد موافقة وزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة الموافقة على الآتى :

تملك المنشآت المبنية فقط للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين والأجانب بمناطق التنمية دون الأرض المقامة عليها .

تقرير حق انتفاع لغير المصريين بوحدات بغرض الإقامة فيها بالمنطقة لمدة أقصاها ٥٠ سنة بعد موافقة وزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة .

ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب يقدرها وبعد موافقة كل الجهات المشار إليها فى الفقرة السابقة وموافقة مجلس الوزراء معاملة من يتمتع بجنسية إحدى الدول العربية المعاملة المقررة للمصريين فى هذا المرسوم بقانون بالنسبة لهذه الوحدات .

ويحظر التملك أو حق الانتفاع أو الإيجار أو أى نوع من التصرفات فى الأراضى والعقارات الواقعة بالمناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية والمناطق المتاخمة للحدود بالمنطقة وكذلك المحميات الطبيعية وجزر البحر الأحمر والمناطق الأثرية وحرمها ويكون استغلالها واستخدامها طبقًا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة .

وفى جميع الأحوال لا يجوز تملك أو تخصيص الأراضى أو العقارات أو الوحدات للإقامة فيها بالمنطقة أو منح حق الانتفاع بها سواء للمصريين أو الأجانب بمناطق التنمية أو الاستثمار إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة ووزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة .

المادة (٣):

لا ينشأ حق الانتفاع المقرر بمقتضى ذلك القانون على الأراضى والعقارات إلا وفقًا لتعاقدات تبرم لهذا الغرض ، على أن تتضمن تلك التعاقدات القواعد والشروط الحاكمة لذلك الانتفاع وعلى الأخص ما يأتى :

١ - أن تكون مدة حق الانتفاع حتى ٣٠ سنة طبقًا لطبيعة كل نشاط ويجوز تجديد هذه المدة لمدد أخرى بحيث لا يزيد إجمالى مدة حق الانتفاع على ٥٠ سنة وذلك بعد موافقة مجلس الإدارة على أن تنتهى مدة حق الانتفاع فى أى من الأحوال الآتية :

(أ) انقضاء الكيان القانونى لصاحب حق الانتفاع لأى سبب كان .

(ب) وفاة المنتفع .

(جـ) انتهاء مدة الانتفاع أو عدم الموافقة على التجديد .

(د) انقضاء المدة الإجمالية لحق الانتفاع (٥٠ سنة) .

على أنه يجوز - بعد موافقة مجلس الإدارة وللأسباب التى يقدرها - فى حالة وفاة المنتفع استمرار التعاقد مع الورثة الشرعيين أو بعضهم بنفس شروط وأحكام وقواعد العقد الأصلى .

٢ - لا يتحول حق الانتفاع لأى سبب من الأسباب لحق ملكية لصاحب الانتفاع أو غيره بالنسبة للأراضى والعقارات المبنية محل الاستثمار أو الاستغلال .

٣ - لا يجوز أن يكون حق الانتفاع محلاً لأى تصرف من أى نوع كان إلا بعد الحصول على موافقة من مجلس الإدارة ووزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة وإلا كان ذلك التصرف باطلاً ولكل ذى شأن التمسك بالبطلان أو طلب الحكم به وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

٤ - يلتزم المنتفع باستخدام العين المنتفع بها خلال المدة المقررة بالعقد وفقًا للقواعد والشروط الحاكمة سواء الصادرة من مجلس الإدارة أو المنصوص عليها بالعقد . ويحظر على المنتفع استخدام العين المنتفع بها فى غير الغرض موضوع حق الانتفاع .

وفى جميع الأحوال ينتهى حق الانتفاع المقرر بمقتضى هذا القانون عند الآتى :

(أ) مخالفة المنتفع لأى من شروط التعاقد .

(ب) عدم الالتزام بالبرنامج الزمنى المقدم لتنفيذ المشروع .

ويقع باطلاً كل إجراء أو تصرف فى حق الإنتفاع بالمخالفة للأحكام السابقة ، ولا يجوز شهر أيهما ولكل ذى شأن التمسك بالبطلان أو طلب الحكم به وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

المادة (٤) :

يجب أن يتخذ مشروع الاستثمار أو التنمية لغير المصريين بالمنطقة شكل شركة مساهمة مصرية لا تقل نسبة مشاركة المصريين فيها عن (٥٥٪) وتلتزم هذه الشركات بالحصول على ترخيص من الجهاز بعد سداد مقابله قبل ممارسة النشاط ، ولا ينفذ فى مواجهة الكافة أى تغيير فى أسماء المؤسسين أو نسب الشركاء أو حصصهم أو تعديل بعض مواد العقود أو النظام الأساسى أو شكل الشركات أو إقامة أفرع جديدة للشركات فى سيناء إلا بعد موافقة مجلس الإدارة والحصول على موافقات الجهات المعنية (وزارة الدفاع - وزارة الداخلية - المخابرات العامة - الهيئة العامة للاستثمار - هيئة سوق المال - الهيئة العامة للرقابة المالية) .

ومع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من هذه المادة يجوز - بعد الحصول على موافقات أجهزة الدولة المعنية وكذا موافقة مجلس الإدارة - للشركات المشار إليها ما يلى :

قيد الشركات للتداول فى بورصة الأوراق المالية داخل أو خارج مصر .

طرح الأوراق المالية الخاصة بها للاكتتاب العام أو الخاص .

ويجب الحصول على موافقة كتابية من مجلس الإدارة بعد أخذ رأى الهيئة العامة للرقابة المالية وذلك قبل تنفيذ عمليات طرح أوتداول الأوراق المالية المشار إليها إذا ترتب على هذه العمليات زيادة نسبة المساهمة على (١٠٪) من رأس مال هذه الشركات .

وفى جميع الأحوال لا تزيد نسبة الأوراق المالية ورأس المال أو الأسهم للشركات والمنشآت والمشروعات لغير المصريين عن نسبة (٤٥٪) .

المادة (٥):

يجب فى جميع الأحوال أن يكون نشاط الاستثمار أو التنمية أو الانتفاع أيًا كان صورته بأراضٍ وعقارات متفقًا ومتناسبًا مع طبيعة المنطقة وفى المجالات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون على أن لا يكون مخالفًا لقواعد النظام العام والأمن القومى أو المصالح العليا للدولة ويتعين أخذ رأى وزارة الدفاع ومراعاة ما تقرره فى هذا الشأن من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة .

المادة (٦):

لا تخل أحكام هذا المرسوم بقانون بما يكون لجهات الولاية على أراضى الدولة من أى مساحات فى خطط كل منها تقع داخل المنطقة والتى لها وحدها حق إدارتها واستغلالها والتصرف فيها بالتنسيق مع الجهاز وفى إطار المخططات التنموية التى يضعها الجهاز للمنطقة .

المادة (٧):

تنشأ هيئة عامة اقتصادية تسمى الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء ويكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع رئيس مجلس الوزراء ويصدر رئيس مجلس الوزراء قرارًا بتشكيله وبنظامه الأساسى ويكون مقره محافظة شمال سيناء ويجوز إنشاء فروع له بالمحافظة / المدن الأخرى الواقعة داخل الحدود الإدارية لشبه جزيرة سيناء .

ويرأس مجلس الإدارة رئيس يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على ترشيح من وزير الدفاع ويحدد القرار معاملته ماليًا ويشترك فى عضويته ممثلون عن الجهات المعنية الآتية :

١ - وزارة الدفاع .

٢ - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

٣ - وزارة الموارد المائية والرى .

٤ - وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية .

٥ - وزارة الصناعة والتجارة الخارجية .

٦ - وزارة السياحة .

٧ - وزارة البترول .

٨ - وزارة النقل .

٩ - وزارة المالية .

١٠ - وزارة التخطيط والتعاون الدولى .

١١ - وزارة الكهرباء والطاقة .

١٢ - وزارة الداخلية .

١٣ - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

١٤ - محافظة شمال سيناء .

١٥ - محافظة جنوب سيناء .

١٦ - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

١٧ - جهاز المخابرات العامة .

١٨ - رئيس المجلس الشعبى لمحافظتى شمال سيناء/ جنوب سيناء .

وثلاثة أعضاء يمثلون شركات التنمية والمستثمرين يختارهم رئيس مجلس الوزراء .

وتكون مدة العضوية بمجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى .

ويجوز لرئيس مجلس الإدارة دعوة ممثلين عن الوزارات والمحافظات والهيئات والبنوك ومنظمات الأعمال والمجتمع المدنى وأصحاب الخبرات لحضور اجتماعات مجلس الإدارة وذلك عند بحث أحد الموضوعات التى تدخل فى اختصاصهم دون أن يكون لهم حق التصويت .

ويجتمع مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

ولا يكون انعقاد مجلس الإدارة صحيحًا إلا بحضور ثلثى الأعضاء على الأقل من ممثلى الوزارات والمحافظات الأعضاء بمجلس الإدارة .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها بمهمة محددة ويمكن دعوة غير الأعضاء للمشاركة فى أعمال هذه اللجان إذا لزم الأمر .

ودون الإخلال بموافقة وزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين الذين لهم حق التصويت وعند التساوى يرجح الجانب الذى به الرئيس .

ويتولى رئيس مجلس إدارة الجهاز تصريف شئون ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة ويمثله أمام القضاء والغير .

ولرئيس مجلس الوزراء حق دعوة مجلس الإدارة للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها وفى هذه الحالة يمثل الوزراء المعنيون وزارتهم كما يمثل المحافظة المعنية محافظوها .

ويرفع مجلس الإدارة تقريراً نصف سنوى عن جهود ونشاط وخطط الجهاز لرئيس مجلس الوزراء .

المادة (٨):

مجلس إدارة الجهاز هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف أموره وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الأهداف التى أنشئ من أجلها الجهاز وذلك فى إطار الأهداف والخطط والسياسات العامة للدولة ومحددات ومتطلبات الأمن القومى والدفاع عن الدولة والمعايير البيئية ويختص بما يلى :

١ - دراسة ووضع السياسات والتوجهات والخطط العامة اللازمة لتطوير وتنمية المنطقة وذلك من خلال وضع تطبيق الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتنمية المنطقة ويحدد أولويات المخطط الاستراتيجى للتنمية بها وتوجهات سياسات التنمية المستدامة والمتكاملة للمنطقة ويضع آليات تنفيذها ويتابع عمليات التنفيذ .

٢ - اقتراح أى مشروعات تنموية أو استثمارية بالمنطقة وتحديد أولويات التنفيذ فى إطار السياسة العامة للدولة .

٣ - متابعة تنفيذ خطة استخدامات الأراضى بالمنطقة (زراعى ، عمرانى ، سياحى ، صناعى ، تعدين ، بترول ، بيئة .. إلخ) بالتنسيق مع جهات الولاية على الأراضى وطبقًا للقوانين والقرارات المتعلقة بهذا الشأن .

٤ - دراسة أساليب التصرف فى الأراضى المملوكة للدولة وتسعيرها وتنظيم حمايتها ونماذج عقودها بالتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية عليها .

٥ - التنسيق مع المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة بشأن الأراضى غير المحدد استخدام لها بالمنطقة ومقترحات تخصيصها والمشروعات التى يمكن تنفيذها عليها وتنظيم حمايتها طبقًا للقوانين والقرارات المتعلقة بهذا الشأن .

٦ - التصريح بإنشاء تجمعات اقتصادية أو صناعية أو تجارية أو سياحية أو زراعية أو غيرها من تجمعات التنمية والتعمير بالمنطقة بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية .

٧ - تنظيم وتنسيق أداء أنشطة وأعمال وخدمات الأجهزة والهيئات الحكومية المعنية بتنمية المنطقة والموافقة على إصدار ما يلزم من المشروعات والتصاريح والتراخيص المتعلقة بجميع الأنشطة الاستثمارية والتنموية بالمنطقة وتحديد مقابلها وكذا تحديد أولويات تخصيص الموارد المالية والاعتمادات وتوفير مصادر التمويل اللازمة وفقًا لمتطلبات التنمية الاستثمارية بالمنطقة بالتنسيق مع كافة الأجهزة والهيئات الحكومية .

٨ - إصدار القرارات اللازمة لإيقاف النشاط الاستثمارى أو التنموى أيًا كانت صورته أو إلغاء أو سحب حق الانتفاع فى حالة مخالفة ذوى الشأن أحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فى هذا الشأن بالتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية .

٩ - اتخاذ جميع القرارات والإجراءات اللازمة للتنمية داخل المنطقة ، كما يكون له إبرام الاتفاقيات والبروتوكولات الرامية لذلك مع الحفاظ على قواعد النظام العام والأمن القومى والمصالح العليا للدولة مع مراعاة ما تقرره وزارة الدفاع فى هذا الشأن من قواعد وشروط تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة .

١٠ - اتخاذ القرارات اللازمة بغرض الاستفادة من موارد وأموال الجهاز عن طريق استثمارها فى الأنشطة التى يوافق عليها مجلس الإدارة .

١١ - تجميع كل الدراسات التى أجريت على سيناء وتقييمها وتحديد الدراسات التى لم تستكمل واستكمالها وإجراء دراسات جديدة بالتعاون مع الجامعات والمكاتب الاستشارية المتخصصة والجهات المعنية وتوظيف نتائج الدراسات التى تمت عن سيناء فى توجيه عملية التخطيط بما يضمن التوظيف الفعال بنتائج البحث العلمى .

١٢- تقديم الخدمات الاستشارية والعلمية والبحثية عن طريق الخبراء المتفرغين فى الجهاز وتعويضهم بالعائد المناسب وعمل دراسات الجدوى بين المستثمرين فى الداخل والخارج بالتنسيق مع الجهات المعنية والمختصة .

١٣- متابعة تنفيذ المشروعات الكبرى لتنمية سيناء وتقييم الأداء وعرض النتائج على اللجنة الوزارية لتنمية سيناء وعرض المعوقات والحلول المقترحة .

١٤- وضع الضوابط والنظم الاقتصادية واقتراح التشريعات التى تُسهم فى تنمية المنطقة .

١٥- إجراء الدراسات الاجتماعية اللازمة لسياسة ترشيد الجذب السكانى والتوطين والتأقلم تحت ظروف المجتمع البدوى والبيئة الصحراوية .

١٦- إجراء التنسيقات اللازمة مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لترويج وعرض مشروعات التنمية والاستثمار المختلفة على المستثمرين ورجال الأعمال .

ويصدر المجلس اللوائح التنظيمية واللوائح الداخلية ونظم العمل والقرارات المنظمة للشئون المالية والإدارية والفنية ووضع الهيكل التنظيمى للجهاز .

المادة (٩):

تتكون موارد الجهاز من :

١ - الاعتمادات التى تدرجها الدولة بموازنتها لحساب الجهاز .

٢ - نسبة (٠,٥٪ حتى ١٪ طبقًا لنوع وطبيعة النشاط) من حصيلة إيرادات جهات الولاية على أراضى الدولة نتيجة التصرف فى أى مساحات مخصصة لها داخل المنطقة .

٣ - عائد استثمار أموال الجهاز وأرباحه بعد موافقة مجلس الإدارة .

٤ - حصيلة نشاط الجهاز ومقابل التراخيص والتصاريح التى يصدرها والخدمات التى يقدمها وفقًا للائحة التنفيذية لهذا القانون .

٥ - الهبات والمعونات والمنح التى يقبلها مجلس الإدارة .

٦ - أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة .

وتعتبر أموال الجهاز أموالاً عامة وتخضع حساباته وأرصدته وأمواله لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات وتتمتع ممتلكاته وأمواله بالحماية القانونية المقررة لأموال الدولة العامة .

ويكون للجهاز موازنة مستقلة يتبع فى وضعها وفى إعداد القوائم المالية لها معايير المحاسبة المصرية وتسرى عليها فى هذا الشأن أحكام القوانين المنظمة للهيئات العامة .

وتبدأ السنة المالية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها .

ويكون للجهاز حساب لدى البنك المركزى المصرى وتودع أموال الجهاز فى حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى المصرى ويرحل الفائض من موازنة الجهاز من سنة إلى أخرى ويتم الصرف من الحساب بقرار من مجلس إدارة الجهاز أو من يفوضه فى ذلك .

المادة (١٠):

يكون الجهاز هو المسئول عن الإشراف والرقابة والمتابعة على أى مساعدات أو منح أو تبرعات أجنبية نقدية كانت أو عينية يتم رصدها من أى منظمات أو مؤسسات أو جمعيات أو أفراد لصالح أى مشروعات بالمنطقة .

المادة (١١):

تنشأ بالجهاز لجنة لتسوية المنازعات تختص بتسوية كافة المنازعات والخلافات التى تنشأ عن تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون أو كل ما يتعلق به . ويعرض عليها النزاع قبل عرضه على جهات القضاء لتسويته وإصدار توصية بشأنه .

ولا يخل ذلك دون حق الأطراف المتنازعة فى اللجوء بعد ذلك إلى القضاء المختص .

ويصدر وزير العدل قراراً بتنظيم عمل اللجنة وتشكيلها .

المادة (١٢):

فيما عدا ما تقوم به القوات المسلحة تنفيذاً لخطة الدفاع عن الدولة يحظر على أى شخص طبيعى أو معنوى أن يحوز أو يضع اليد أو يتعدى على أى جزء من الأراضى الخاضعة لأحكام هذا المرسوم بقانون .

ويزال وضع اليد أو التعدى بالطريق الإدارى بقرار من مجلس الإدارة ، ويتحمل واضع اليد أو المتعدى تكاليف إزالة الأعمال .ويحق لواضع اليد قبل العمل بهذا المرسوم بقانون تملك الأراضى التى قاموا بالبناء عليها أو استصلاحها واستزراعها بعد موافقة وزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة وذلك وفقًا للقواعد والشروط والضوابط التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء طبقًا لأحكام هذا المرسوم بقانون .

المادة (١٣):

تلتزم الجهات صاحبة الولاية على الأراضى بالمنطقة بعدم النص على شرط الالتجاء إلى التحكيم فى التعاقدات المبرمة على أى جزء من المساحات المخصصة لها بالمنطقة ولا تنفذ أحكام التحكيم فى المنازعات التى تنشأ بحق التملك أو الانتفاع أو تشغيل أو ممارسة النشاط أيا كانت صورته بالمنطقة .

المادة (١٤):

فى غير مناطق التنمية والاستثمار التابعة للجهاز والمناطق الاستراتيجية والمتاخمة التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الدفاع يلتزم المحافظون ووحدات الإدارة المحلية وكافة أجهزة الدولة بالمنطقة بأحكام هذا المرسوم بقانون فيما يتعلق بحق الملكية أو الانتفاع أو الاستخدام مع ضرورة الحصول على موافقات وزراتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة وفقًا لما ورد بهذا المرسوم بقانون .

المادة (١٥):

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون مناطق التنمية والاستثمار التى يمكن تملكها أو تقرير حق الانتفاع بها داخل حدود المنطقة وطبيعة المجالات والأنشطة الاستثمارية التنموية التى يمكن إقامتها بالمنطقة .

ملحق رقم (3)

قرار وزارة الدفاع والإنتاج الحربى رقم (203) لسنة 2012م. بشأن تحديد قواعد وضوابط التملك - تقرير حق الإنتفاع فى منطقة شبه جزيرة سيناء

قـرارات

وزارة الدفاع والإنتاج الحربى

قرار رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠١٢

بشأن تحديد قواعد وضوابط التملك / تقرير حق الانتفاع

فى منطقة شبه جزيرة سيناء

القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربى

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضى الصحراوية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون البناء ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضى الصحراوية والقواعد الخاصة بها ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن تأمين الحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية والقواعد المنظمة لها ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٩ لسنة ٢٠١٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يحظر تملك أو تقرير حق انتفاع أو إيجار أو إجراء أى نوع من التصرفات فى الأراضى والعقارات فى المناطق الآتية :

المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية .

المناطق المتاخمة للحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية بمسافة ٥ كم غربًا (عدا مدينة رفح والمبانى المقامة داخل الزمام وكردونات المدن فقط والمقامة على الطبيعة قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٠) .

الجزر الواقعة بالبحر الأحمر .

المحميات الطبيعية .

المناطق الأثرية وحرمها .

(المادة الثانية)

يسمح بالتملك فى منطقة شبه جزيرة سيناء للأشخاص الطبيعيين من حاملى الجنسية المصرية وحدها دون غيرها من أى جنسيات أخرى ومن أبوين مصريين وللأشخاص الاعتبارية المصرية المملوك رأس مالها بالكامل لمصريين حاملى الجنسية المصرية وحدها دون غيرها من أى جنسيات أخرى ومن أبوين مصريين وذلك بهدف القيام بالمشروعات الموضحة بالمناطق الآتية :

مناطق التنمية المحدودة	مناطق التنمية الاستثمارية	مشروعات واقعة فى المنطقة (ج)	مناطق التنمية الشاملة
مشروعات صغيرة مختلفة تخدم البيئة والمجتمع (مساكن - منازل - إيواء - زراعات مشجرة .....) واقعة داخل الزمام وكردونات المدن والقرى والأحوزة العمرانية والكتلة السكنية ، يسمح بالتملك .	مشروعات : (سياحية - زراعية - صناعية - عمرانية - تعدينية - تجارية - معاجر - .....) الواقعة فى الأراضى الصحراوية خارج الزمام . يسمح بالتملك/حق الانتفاع .	لا يسمح بتواجد غير المصريين فى هذه المنطقة . يسمح بتملك المصريين فقط داخل الزمام وكردونات المدن والقرى والأحوزة العمرانية والكتلة السكنية الواقعة فقط فى المنطقة (ج) . يسمح بتواجد المصريين بمقابل حق انتفاع فقط دون تملك فى الأراضى الصحراوية خارج الزمام .	المشروعات المتكاملة التى لها بنية أساسية على مستوى الدولة فى شكل شركات مساهمة لا تقل نسبة مشاركة المصريين فيها عن (٥٥ ٪) من رأس المال . يسمح بالتملك / حق الانتفاع .

(المادة الثالثة)

يحظر تملك أى أراضٍ أو عقارات مبنية بشبه جزيرة سيناء لغير المصريين .

ومع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ ولائحته التنفيذية يجوز لغير المصريين الآتى :

١ - تملك المنشآت المبنية بالمنطقة دون تملكهم للأراضى المقامة عليها .

٢ - حق انتفاع بوحدات مبنية بغرض الإقامة فيها لمدة أقصاها (٥٠) عامًا طبقًا للقواعد والإجراءات والضوابط المنصوص عليها فى هذا الشأن .

(المادة الرابعة)

فى جميع الأحوال سواء تملك/تقرير حق انتفاع للمصريين للأراضى والعقارات أو تملك/تقرير حق انتفاع لمنشآت مبنية فقط بغرض الإقامة لغير المصريين دون تملكهم لأى أراضٍ ضرورة الحصول على موافقة وزارتى الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات العامة .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر بوزارة الدفاع فى ١٠ من المحرم سنة ١٤٣٤ هـ

الموافق ٢٤ من نوفمبر عام ٢٠١٢ م .

القائد العام للقوات المسلحة

وزير الدفاع والإنتاج الحربى

الفريق أول/ عبد الفتاح السيسى

ملحق رقم (4)

خريطة المناطق العازلة فى سيناء وفقاً لإتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل 1979م

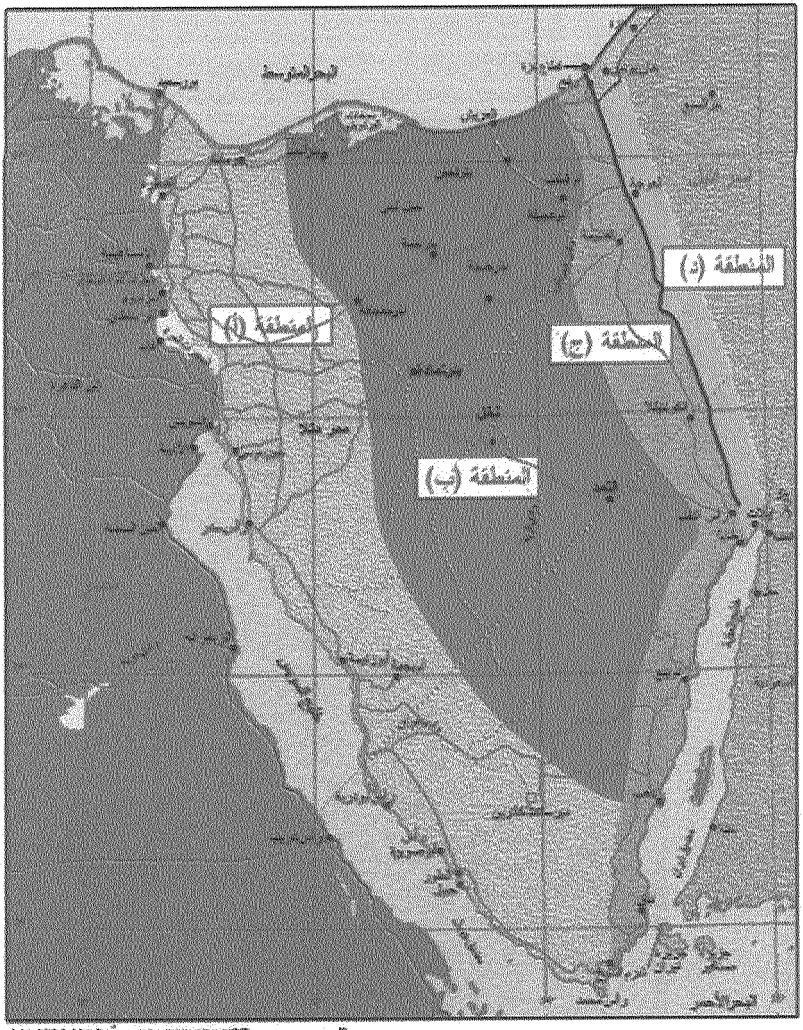

المناطق العازلة، بدلا من الحدود الآمنة (إتفاقية السلام مع مصر)

المنطقة (أ) منطقة محدودة القوات والاسلحة (مصر) .

المنطقة (ب) منطقة عمل حرس الحدود فقط (مصر).

المنطقة (ج) منطقة وجود شرطة مدنية فقط (مصر).

المنطقة (د) منطقة محدودة القوات والاسلحة (إسرائيل).

المصدر : وزارة الخارجية المصرية ، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وإتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع،القاهرة، ١٩٧٩ ،ص ٧١

ملحق رقم (5)

وثائق خاصة بأزمة (طابا)

عام 1906م

1-5

أتفاقية تحديد تخوم سيناء الشرقية 1960م

(باللغة التركية)

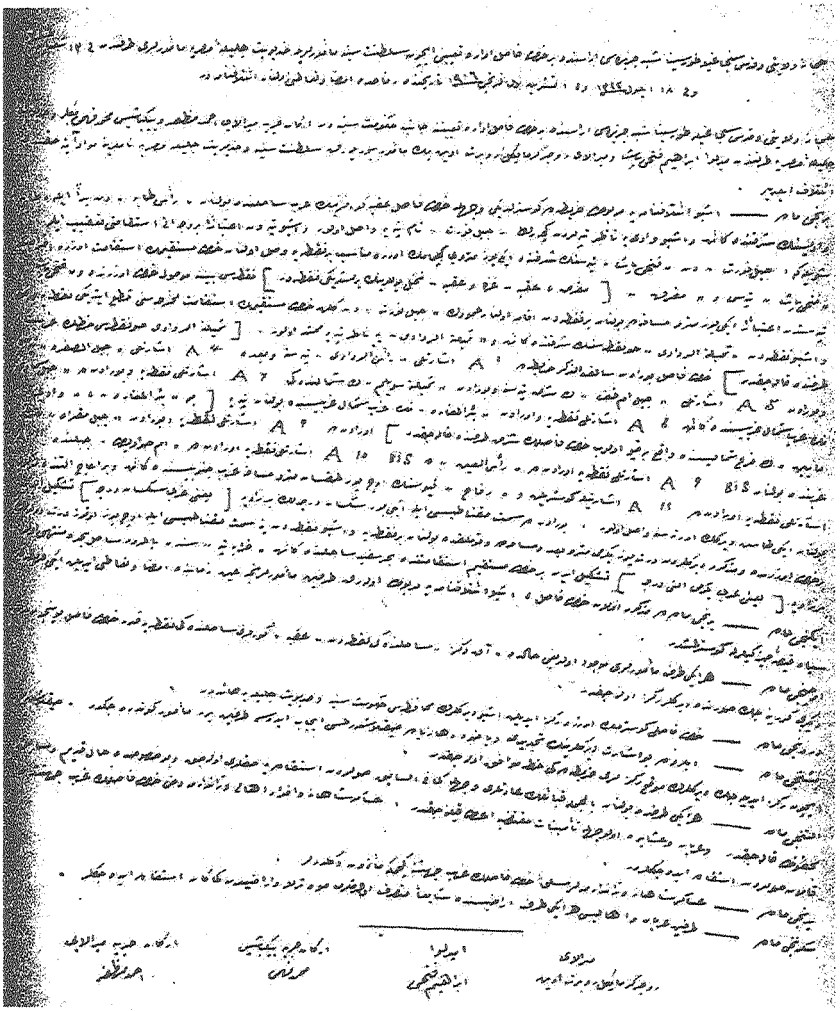

2-5

خطاب مرفق بالإتفاقية

القاهرة

٤٠٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦

سعادة جناب حضرة صاحب الدولتلو افندم المحترم

تأملي ارسعادتلو افندم الرجاء التشرف بان ارسل لسعادتكم نسخة بالعربية ونسخة بالانكليزية من الاتفاقية التي عقدت بين الحكومتين الفخامتين والمعقودة بين المصريين سبنا ان تحيد تحوم سينا السرية برجا التكرم بعرضها على سعادة الجناب العالي

المخلص الدولتلو افندم

مدير القناة

R. Cromer 31.10.1906

3-5

الأتفاقية باللغة الإنجليزية

THIS is the AGREEMENT signed and exchanged at RAFAH on (13 Shaban 1324, 18th Ailul 1322,) 1st October, 1906, between the Commissioners of the TURKISH SULTANATE and the Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIATE, concerning the fixing of a SEPARATING ADMINISTRATIVE LINE between the Villayet of HEJAZ and Gouvernorate of JERUSALEM - and the SINAI PENINSULA.

El Miralai Staff Officer Ahmed Muzaffer Bey and El Bimbashi Staff Officer Mohammed Fahmi Bey as Commissioners of the TURKISH SULTANATE, and Amir El Lewa Ibrahim Fathi Pasha and El Miralai R.C.E. Owen Bey as Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIATE, having been entrusted with the delimitation of the ADMINISTRATIVE SEPARATING LINE between the Villayet of HEJAZ and Gouvernorate of JERUSALEM - and the SINAI PENINSULA, have, in the name of the TURKISH SULTANATE and the EGYPTIAN KHEDIVIATE, agreed as follows :

Article I. The ADMINISTRATIVE SEPARATING LINE, as shown on map attached to this AGREEMENT, begins at the point of RAS TABA on the Western Shore of the GULF of AKABA and follows along the Eastern ridge overlooking WADI TABA to the top of JEBEL FORT, from thence the SEPARATING LINE extends by straight lines as follows :-

from JEBEL FORT to a point not exceeding two hundred metres to the East of the top of JEBEL FATHI PASHA, thence to that point which is formed by the intersection of a prolongation of this line with a perpendicular line drawn from a point two hundred metres measured from the top of JEBEL FATHI PASHA along the line drawn from the centre of the top of that Hill to MOFRAK POINT (the MOFRAK is the junction of the GAZA - AKABA and EKKEL - AKABA Roads). From this point of intersection to the Hill East of and overlooking KHASHM EL RAHADI - place where there is water - so that the KHASHM (or water) remains West of the

LINE, thence to top of RAS RADADI marked on the above mentioned Map as A. 3., thence to top of JEBEL SAFRA marked as A. 4., thence to top of Eastern Peak of UM GUF marked as A. 5., thence to that point marked as A. 7. North of THAMLET SUELMA, thence to that point marked as A. 8. on West North West of JEBEL SEIAUI, thence to top of Hill West North West of BIR HAGHARA (which is the Well in the Northern branch of the WADI MA YEIN, leaving that Well East of the SEPARATING LINE), from thence to A. 9., from thence to A. 9. bis West of JEBEL NEGRAH, from thence to RAS EL AIN marked as A. 10 bis, from thence to a point on JEBEL UT HAMAIT marked as A. 11., from thence to half distance between two Pillars (which Pillars are marked as A. 13.) under a Tree three hundred and ninety metres South West of BIR NEHN, it then runs in a straight line at a bearing of 280° of the Magnetic North (viz: 80° to the West) to a point on a Sand Hill measured four hundred and twenty metres in a straight line from the above mentioned Pillars, thence in a straight Line at a bearing of 334° of the Magnetic North (viz: 26° to the West) to the MEDITERRANEAN SEA passing over Hill of Ruins on the SEA SHORE.

Article 2. The SEPARATING LINE mentioned in Article 1. has been indicated by a black broken line on duplicate maps (annexed to this AGREEMENT), which shall be signed and exchanged simultaneously with the AGREEMENT.

Article 3. Boundary Pillars will be erected, in the presence of the Joint Commission, at intervisible points along the SEPARATING LINE, from the point on the MEDITERRANEAN SHORE to the point on the SHORE of the GULF of AKABA.

Article 4. These Boundary Pillars will be under the protection of the TURKISH SULTANATE and EGYPTIAN KHEDIVIAT

Article 5. Should it be necessary in future to renew these Pillars, or to increase them, each party shall send a Representative for this purpose. The positions of these new Pillars shall be determined by the course of the SEPARATING LINE as laid down in the Map.

Article 6. All Tribes living on both sides shall have the right of benefiting by the water as heretofore, viz: they shall retain their Ancient and Former rights in this respect.

Necessary guarantees will be given to Arab Tribes respecting above.

Also TURKISH Soldiers, NATIVE Individuals and GENDARMES shall benefit by the water which remained West of the SEPARATING LINE.

Article 7. Armed TURKISH Soldiers and armed GENDARMES will not be permitted to cross to the West of the SEPARATING LINE.

Article 8. Natives and Arabs of both sides shall continue to retain the same Established and Ancient rights of ownership of Waters, Fields and Lands on both sides as formerly.

Commissioners of the Turkish Sultanate.	Commissioners of the Egyptian Khediviate.
(sd) Miralai Staff Officer Muzaffer,	(sd) Emir Lewa Ibrahim Fathi,
(sd) Binbashi Staff Officer Fahmi,	(sd) Miralai R.C.F. Owen.

4-5

الأتفاقية باللغة العربية

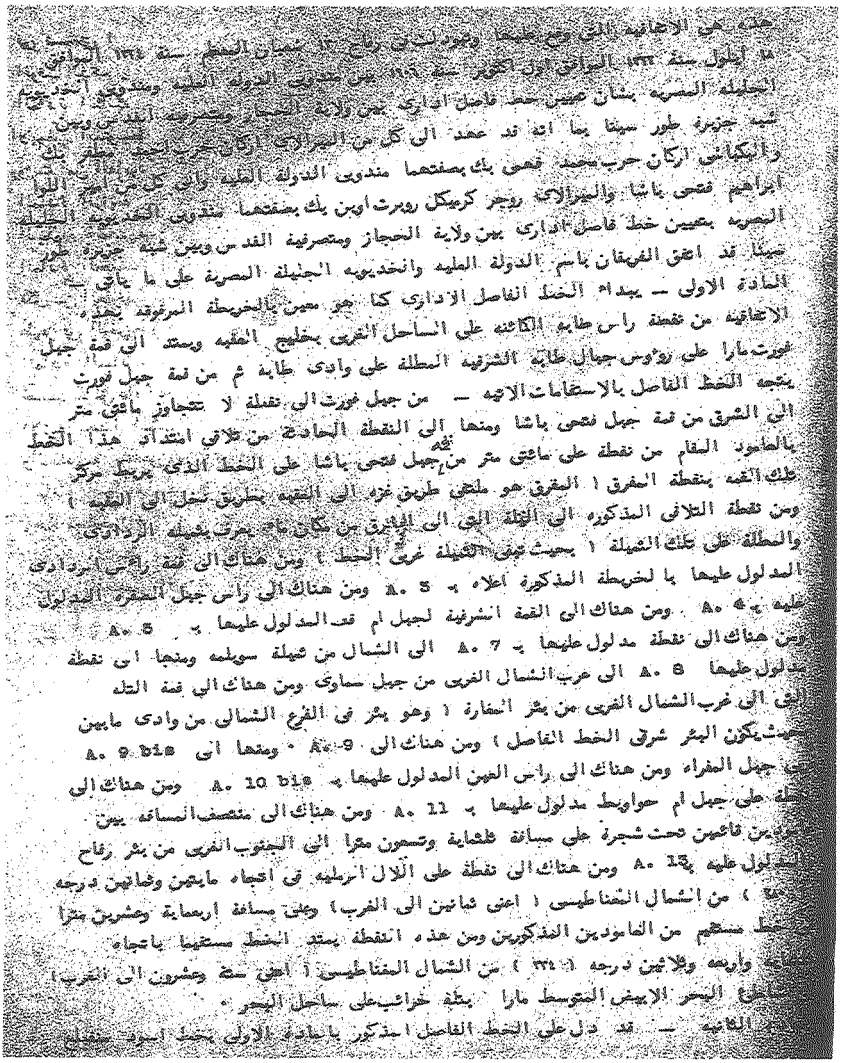

في خريطة الخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية والتي يوقع عليها الفريقان ويتعهد لاعما بتنفيذ الوقت المحدد بوضان فيه على اثر توقيعه وبجهاد لاعما .

المادة الثانية ـ تظل اعتدة على طول الخط الفاصل من النقطة التي على ساحل البحر الابيض المتوسط الى النقطة التي على ساحل خليج العقبة بحيث ان كل عامود منها يمكن رؤيته من العامود الذي يليه وذلك بمنظار مقدربن الفريقين .

المادة الثالثة ـ يحافظ على اعتدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والحكومة الجليلة البريطانية .

المادة الخامسة ـ اذا اقتضى في المستقبل تجديد هذه الاعتدة او الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية ويعلق مواقع العمد التي تزاد على الخط المدلول عليه في الخريطة .

المادة السادسة ـ جميع القبائل القاطنة في كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم اي ان القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك ويتعلق بالقاطنات الآتية بعدا الشان الى البدان والعشائر وكذلك العساكر الشاهانيه وافراد الاهالي والجندرمه يتضمن من المياه التي يقيمون خرين الخط الفاصل .

المادة السابعة ـ لا يؤذن للعساكر الشاهانيه والجندرمه بالمرور الى غربي الخط الفاصل بغير سلاحهم .

المادة الثامنة ـ تبقى اهالي بحران المتوطنون على ما كانت عليه قبلا من حيث ملكية البحر والبحيرات والاراضي كما هو معلوم لديهم .

عن الاصل المحرر باللسان التركي

عن الخاص اركان حرب

كاتب تركي نظارة الحربيه

يوسف ضياء

امضاء

المندوبون من قبل الحكومة العلية البحريه

ميرالاي

ابراهيم فتحي

ميرالاي

اوين

المندوبون من قبل الدولة العلية

ميرالاي اركان حرب

مظفر

يكباشي اركان حرب

فهمي

مكاتبات بشأن تطور الأزمة

(2) *The British Ambassador at Constantinople to the Ottoman Minister for Foreign Affairs.*

M. le Ministre, *Constantinople, 15th May, 1906.*

I LOST no time in referring to my Government the note which your Excellency was so good as to address to me on the 14th instant in reply to my note of the 12th on the subject of the occupation of Taba and delimitation of the Peninsula of Sinai.

His Majesty's Government have received with pleasure your Excellency's declaration that the Sublime Porte does not question the contents of the telegram addressed by the deceased Grand Vizier, Djevad Pasha, to His Highness the Khedive on the 8th April, 1892; that the withdrawal of the Imperial troops from Taba has been decided upon; and that instructions have been sent to the Ottoman Staff Officers now at Akaba to delimit and record on a map, jointly with the officials to be appointed by His Highness the Khedive, the line of demarcation running approximately straight from Rafeh in a south-easterly direction to a point on the Gulf of Akaba not less than 3 miles from Akaba so as to insure the maintenance of the *status quo* in the Sinai Peninsula on the bases of the telegram above-mentioned of the 8th April, 1892.

On behalf of His Majesty's Government I have the honour to take act of the foregoing declarations, also of the declaration of his Highness the Grand Vizier that orders have been sent for the withdrawal of the Ottoman troops into Turkish territory to the east of Rafeh should any have crossed to the Egyptian side, and the restoration of the pillars said to have been lately destroyed there, and to express their satisfaction at the settlement of this question, which cannot fail to contribute to the maintenance and consolidation of those friendly relations which are so desirable in the interests of both countries, and which are no less appreciated by the Government of my august Sovereign than by that of His Imperial Majesty the Sultan.

I avail, &c.,

N. R. O'CONOR.

(For Map illustrating the Dispute, see Diagram Map facing p. 1200, and Map No. 43 in Atlas, or Pouch.

[30956] No. 113.

Sir N. O'Conor to Sir Edward Grey.—(Received September 12.)

(No. 175.)
(Telegraphic.) P. *Constantinople, September 12, 1906.*

SINAI boundary delimitation.

Referring to my despatch No. 624 of the 6th September, sent in telegraphic form.

An Imperial Iradé was issued yesterday to the following effect by the Sultan :—

1. The starting-point of the line on the Gulf to be Marashash.

2. Such commanding positions of Nagb-el-Akaba as are necessary to Akaba from a strategic point of view are to remain on the Turkish side, while Mofrak is to be left to Sinai.

3. Sinai is to retain possession of Mugdabba, Kossaima, Mayeni, Ain Gedeirat, and Ain Kadis on the understanding, however, that, in case of necessity, the right of procuring water from the springs—which are left by this arrangement on the west side of the line—is to be enjoyed by Turkish gendarmes and soldiers as well as by the tribesmen.

4. The boundary-line suggested by the Egyptian Commissioners is to be applied to the ground, subject to the observance of the three conditions enumerated above. By this is meant that the frontier line is to be laid down subject to such alterations of minor importance as topographical and other considerations may render necessary.

The Turkish Commissioners have been sent telegraphic instructions in the above sense.

The high point in the immediate vicinity of Karekra, as marked upon the Turkish large scale survey map of Nagb-el-Akaba and neighbourhood, is the strategic position referred to in condition 1, to which the Turks attach most importance. It is obviously impossible for us to settle in Constantinople the details of the line as was suggested by Captain Owen (see Mr. Findlay's telegram No. 243 of the 28th August), more especially as the Turkish map does not quite tally with our own. In view, however, of the instructions mentioned above, which have been sent to the Turkish Commissioners, the fixing of that part of the boundary should present no difficulties for the senior Egyptian Delegate.

The Joint Commission is to draw up a final *procès-verbal*, presumably in French, in which the second part of condition 2 is to be included, and it might therefore be possible for Captain Owen to insist that the following wording shall be used: "Droit de se faire procurer de l'eau," implying that the water is to be fetched by the natives. Our objections to the Turkish gendarmes crossing over the boundary or camping on the west side of the line would be met by the insertion of such a clause.

From a confidential source I am informed that the Imperial Iradé also instructs the Ottoman Minister for War that, with a view to making the Turkish troops near the frontier independent of the springs now left to Sinai, he is to take all possible steps, at no matter what cost, to create sources of water supply on the east side of the boundary.

I found that the Grand Vizier agreed with me in holding that the Commissioners are excluded from discussing certain political points as being outside their competence, such as those alluded to in Mr. Findlay's telegram No. 236 of the 16th August—viz., that the Sinai Peninsula is a Turkish province and that Egypt has no right to build forts there.

It was only by the application of considerable pressure that the present settlement, which lead to great opposition in the Council of Ministers, was obtained.

الخطاب المرسل إلى مندوب باشا عالي بناظر الخارجية من لورد كرومر المعتمد البريطاني بتاريخ ١٤ مايو ١٩٠٦ وفيه ينبئه بأن الباب العالي قبل جميع المطالب المصرية، وهي الجلاء عن طابا وتعيين لجنة مشتركة لرسم الخطوط الفاصلة بين الحدود المصرية والحدود التابعة للسلطان؛ وفقا للفرامانات السابقة مما ضمن لمصر الاحتفاظ بموانئها في سيناء وعلى خليج العقبة.

والبرقية المرسلة إلى بطرس باشا والتي يشير إليها لورد كرومر في خطابه.

Caire,

le 14 [illegible] 1906.

Mon cher Pacha,

Je vous avais télégraphié à Alexandrie, mais la dépêche ne vous sera pas parvenue à temps. Vous serez heureux de savoir que la Porte a remis cet après-midi son vote à l'Ambassadeur, par laquelle toutes nos demandes se trouvent pleinement acceptées sans conditions.

Croyez-moi, mon cher Pacha, votre sincèrement dévoué,

J'ai télégraphié au Khédive

No. 372.—*EXCHANGE OF NOTES between the British and Turkish Governments relative to the maintenance of the Status Quo in the Sinai Peninsula and the tracing of a line of demarcation between Turkey and Egypt. Constantinople, 14th and 15th May, 1906.*[*]

(1) *The Ottoman Minister for Foreign Affairs to the British Ambassador at Constantinople.*

M. l'Ambassadeur, *Le 14 Mai, 1906.*

J'ai eu l'honneur de recevoir la note que votre Excellence a bien voulu m'écrire le 12 de ce mois concernant l'occupation de Taba.

Permettez-moi de vous faire observer qu'il n'est jamais entré dans la pensée du Gouvernement Impérial de méconnaître le contenu du télégramme du 8 Avril de feu Djevad Pasha à Son Altesse le Khédive. Du reste, la communication que j'ai eu l'honneur d'adresser à votre Excellence le 11 de ce mois était tout à fait explicite. L'évacuation de Taba a été décidée et les ordres ont été déjà donnés en conséquence.

Il est entendu que les officiers d'Etat-Major se trouvant à Akaba et les fonctionnaires qui seront envoyés par Son Altesse le Khédive se réuniront pour effectuer sur les lieux et d'après les données topographiques, une enquête technique pour la désignation sur une carte des points de nature à assurer le maintien sur la base du télégramme précité de Djevad Pasha du *statu quo* dans la Presqu'île de Sinaï et pour tracer la ligne de démarcation à partir de Rafah, près d'El Arich, et allant vers le sud-est en une ligne approximativement directe jusqu'à un point sur le Golfe d'Akaba à une distance d'au moins 3 milles d'Akaba.

[*] See also notes under Egypt, p. 618.

[Sinai Peninsula.]

Les vues exprimées dans la communication précitée de votre Excellence se trouvent ainsi pleinement réalisées.

En priant votre Excellence de vouloir bien communiquer ce qui précède à Londres, nous espérons que le Gouvernement de Sa Majesté le Roi y verra une nouvelle preuve de notre vif désir de maintenir toujours nos relations sur le pied de la plus parfaite cordialité. En nous exprimant, de son côté, sa pleine satisfaction, il nous aura témoigné lui-même du prix qu'il attache à la conservation et au raffermissement des bons rapports qui existent si heureusement entre les deux Etats.

Veuillez, &c.,

TEWFIK.

(Translation.)

M. l'Ambassadeur, *14th May*, 1906.

I have had the honour to receive the note which your Excellency was good enough to write to me on the 12th instant respecting the occupation of Taba.

Allow me to observe to you that it never entered the thought of the Imperial Government to ignore the contents of the telegram of the 8th April of the late Djevad Pasha to His Highness the Khedive. Besides, the communication which I had the honour to address to your Excellency on the 11th instant was quite explicit. The evacuation of Taba has been decided upon, and the orders have already been given in consequence.

It is agreed that the Staff officers at Akaba and the officials who shall be sent by His Highness the Khedive shall meet in order to effect on the spot, and in accordance with topographical data, a technical inquiry for marking on a map the points calculated to insure the maintenance, on the basis of the above-mentioned telegram of Djevad Pasha, of the *status quo* in the Sinaitic Peninsula, and in order to draw the line of demarcation starting at Rafeh, near El-Arish, and running towards the south-east in an approximately straight line as far as a point on the Gulf of Akaba, at least 3 miles distant from Akaba.

The views expressed in the above-mentioned communication of your Excellency are thus fully realized.

In begging your Excellency to be so good as to communicate the above to London, we trust that the Government of His Majesty the King will see in it a fresh proof of our keen desire to maintain at all times our relations on a footing of the most complete cordiality. In conveying to us, on its side, an expression of its full satisfaction, it will itself have given proof of the value which it attaches to the preservation and to the strengthening of the good relations which so happily exist between the two States.

I have, &c.,

TEWFIK.

من سير ن . أوكونر الى سير ادوارد جراى ـ (وصلت فى ٢١ مايو)
استنبول فى ١٢ مايو ١٩٠٦.

بالاشارة الى البرقيات المتبادلة بين سفارة جلالته ووزارة الخارجية بشأن مسألة الحدود التركية ـ المصرية واحتلال القوات التركية لطابا ، أتشرف بأن أرسل اليكم رفق هذا نسخة من المذكرة التى تلقيتها من الباب العالى فى ١١ الجارى حول هذين الموضوعين ، كذا نسخة من المذكرة التى وجهتها اليوم الى وزير الخارجية ردا على رسالة الحكومة الامبراطورية العثمانية ،،

توقيـــــع
سير ن.ر. أوكونر

من توفيق باشا الى سير ن. أوكونر

الباب العالى فى ١١ مايو عام ١٩٠٦

السيد السفير ـ لقد تشرفت بتسلم رسالتكم التى وجهتموها الينا فى ٣ الجارى والمتعلقة بموضوع احتلال طابا .

ويجب أن أشير أولا أنه اذا كانت الحكومة الامبراطورية قد أرسلت قوات الى تلك الجهات فقد كان الهدف الوحيد من وراء هذا

الارسال الابقاء على « الوضـــع القائم » وحمـاية حقـوق السيادة الامبراطورية بمنع بناء مراكز الحراسة وغيرها من المبانى التى جاءت التقارير بأن الحكومة المصرية تقوم ببنائها ٠

غير أنه بمجرد أن جاءت التأكيدات بأن نية الحكومة المصرية قد انصرفت عن ذلك حتى قررت الحكومة الامبراطورية سحب قواتها الى معسكراتها القديمة ٠

وبناء على ذلك فقد تم ابلاغ سمو الخديو لتقوم السـلطات المصرية بالاتفاق مع قائد المنطقة واثنين من هيئـة ضباطه لاعادة الأمور الى وضعها القديم وللتشاور فى الوسائل التي تكفل الحفاظ الدقيق على الوضع القائم ،،

توقيـــــع

توفيـــــق

من سير ن٠ أوكونر الى توفيق باشا

السيد الوزير ــ أتشرف بأن أبلغكم بتسـلمى المذكرة التى تكرمتم بتوجيهها لى بتاريخ أمس والمتعلقة بموضوع احتلال طابا ٠

ولا يسعنى ردا عليها الا التعبير عن أسـفي لأن الحكومة الامبراطورية قد تجاهلت فى مراسلتها الرسمية تلك فقرات البرقية التى وجهها الصدر الأعظم الى الخديوى فى ٨ ابريل عام ١٨٩٢ والتى نصت على اسناد ادارة شبه الجزيرة الى سمو الخديو كما تجاهلت مسألة منازعة حق سموه فى احتلال مكان فى شبه الجزيرة تقع فيه طابا ٠

وان صياغة مذكرة فخامتكم وتزامنها مع احداث [illegible] مما لا يمكن أن تقف منه حكومة جلالته موقف اللامبالاة يوجب من أي وقت سابق ضرورة التحديد الرسمي لحدود شبه الجزيرة على أساس خط يمتد من رفح مستقيما باتجاه جنوبي شرقي الى رأس خليج العقبة ، ومطلوب الآن تأكيدات محددة من الحكومة الامبراطورية بقيام لجنة مشتركة تعينها الحكومة الامبراطورية وسمو الخديو بمسح هذا الخط وتعيينه ورسمه على خريطة تقوم باعدادها .

ويجب أن يكون واضحا لفخامتكم أن أي غموض في الوقت الحاضر ، ونتيجة للصعوبة البالغة التي نشأت بشأن طابا ، لن يؤدي الا الى احتكاك ومزيد من التعقيـــدات بين حكومة جلالته وحكومة الامبراطورية العثمانية الراغبتين في الحفاظ على علاقاتهما الودية ، وانه من الحتمي ، حفاظا على هـــذه العلاقات ، أن تقوم الحـــكومة الامبراطورية ، قبل انقضـــاء المهلة المبلغة لفخامتكم في مذكرتي المؤرخة في ٣ الجـــاري ، بالاستجابة للطلبات التي جاءت في تلك المذكرة ، والمتضمنة بصراحة في رسالتي هذه ،،

توقيـــــع

ن.ر. أوكونر

Sir N. O'Conor to Sir Edward Grey.—(Received May 5.)

(No. 306.)

Sir, *Constantinople, May 3, 1906.*

WITH reference to my telegram No. 80 of to-day's date, I have the honour to transmit herewith copies of the note and of its accompanying translation in French relative to the Turco-Egyptian frontier question and the occupation of Taba by Turkish troops, which I have to-day addressed and delivered, in accordance with your instructions, to the Ottoman Minister for Foreign Affairs.

I have, &c.

(Signed) N. R. O'CONOR.

Inclosure 1 in No. 163.

Sir N. O'Conor to Tewfik Pasha.

M. le Ministre, *Constantinople, May 3, 1906.*

YOUR Excellency is doubtless aware that by its *note verbale* of the 13th April, 1892, the Imperial Ministry for Foreign Affairs was good enough to transmit to His Embassy a copy of the Firman of Investiture granted on the 27th Shaaban, 1309, to His Highness Abbas Hilmi Pasha, Khedive of Egypt, together with a copy of the telegram addressed on the 20th March, 1308 (the 8th April, 1892), by Jerad Pasha, then Grand Vizier, to His Highness on the subject of the Sinaitic Peninsula. In virtue of these instruments that peninsula is to be administered by the Khedivate in the same manner as it was administered by Abbas Hilmi Pasha's predecessors, Tewfik Pasha and Ismail Pasha.

Notwithstanding this provision, the Imperial Government has occupied Taba with a military force, which it refuses to withdraw, though repeatedly requested to do so, and though Taba is indubitably situated within the territory the administration of which is vested in His Highness the Khedive.

Both the substance and tone of the Grand Vizier's communication to the Khedive have made further negotiations at Cairo impossible. The contentions as to the frontier put forward in the Grand Vizier's reply are quite inadmissible; if admitted, they would seriously prejudice the position as regards the Suez Canal and Egypt. Negotiations have now been prolonged over several weeks not only without progress, but with increasing claims on the part of the Porte, to the prejudice of the administrative frontier of Egypt.

The Imperial Government is well aware that His Majesty's Government can not remain indifferent in presence of any act tending to circumscribe the territories of Egypt, nor view without concern any violation or infringement of the rights of His Highness the Khedive as defined and established in the Acts and Treaties now in force.

I have consequently the honour to inform your Excellency that I have received from His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs instructions to request that the Ottoman Government will agree to the demarcation of the line from

* Not reproduced.

من سير ن. أوكونر الى سير ادوارد جراى ـ (وصلت فى ٨ مايو)

استنبول فى ٣ مايو ١٩٠٦

سيدى ـ أتشرف أن أرسل اليكم رفق هذا المذكرة التى وجهتها اليوم ، بناء على تعليماتكم ، الى وزير الخارجية التركية متعلقة بمسألة الحدود التركية ـ المصرية واحتلال القوات التركية لطابا .

توقيع

ن.ر. أوكونر

من سير ن . أوكونر الى توفيق باشا

استنبول فى ٣ مايو ١٩٠٦

السيد الوزير ـ لا شك أن فخامتكم محاطون علما بأن وزارة الخارجية الامبراطورية قد بعثت بمذكرة شفوية فى ١٣ ابريل عام ١٨٩٢ الى هذه السفارة بفرمان التولية الصادر فى ٢٧ شعبان عام ١٣٠٩ لسمو عباس حلمى الثانى خديوى مصر ، مرفقا بنسخة من البرقية التى أرسلها جواد باشا الصدر الأعظم الى سموه فى ٨ ابريل عام ١٨٩٢ متعلقة بمسألة شبه جزيرة سيناء . وقد جاء

فيها أن تقوم الخديوية بادارة شبه الجزيرة بنفس الطريقة التى كان يديرها بها أسلافه ـ توفيق باشا واسماعيل باشا ·

وبالرغم من هـذه الفقرة ، فقد قامت الحـكومة الامبراطورية باحتلال طابا بقوة عسكرية ، ورفضت الانسحاب بالرغم من الطلب المتكرر بذلك ، وبالرغم من أن طابا تقع دون جدال داخل الأراضى المخول ادارتها لسمو الخديوى ·

وقد أدت محتويات رسائل الصدر الأعظم الى الخديوى ، كـذا لهجتها ، الى استحالة استمرار المفاوضات فى القاهرة · فما تضمنته اجابة الصدر الأعظم بشأن الحدود مرفوض تماما لأنه ينتهك الوضع الخاص بقناة السويس ومصر · وقد امتدت المفاوضـات حتى الآن لأسابيع طويلة دون أى تقدم اللهم الا بزيادة ادعاءات الباب العـالى التى تنتهك حدود مصر الادارية ·

وتعلم الحكومة الامبراطورية تمام العلم أن حكومة جلالته لا يمكن أن تقف سـاكتة فى مواجهة أى عمـل يهدف الى تحديد الأراضى المصرية ، أو تتعامل بلا مبالاة فى مواجهة أى تعد أو انتهاك لحقوق سمو الخديو كما تحددت وتقررت فى المراسيم والمعاهدات القائمة ·

ولى الشرف أن أبلغ فخامتكم أنى قد استلمت حالا من الوكيل الأول لوزارة الخارجية لحكومة جـلالته التعليمات بالتوجه بالطلب للحكومة العثمانية لتوافق على رسم الخط من رفح الى رأس خليج العقبة على أساس برقية ٨ ابريل عام ١٨٩٢ . وأنه بناء على هـذا الخط يتم الجلاء عن طابا ·

وسوف يؤدى أى تأخير جديد الى زيادة صعوبات الموقف ، هذا واضيف بأنه اذا لم تتم الاستجابة لهذا الطلب فى خلال مدة عشرة أيام سيصبح الموقف وخيما ·

توقيـــــع
سير ن·ر· اوكونر

ملحق رقم (6)

بعض وثائق أزمة فرمان 1892م

6

قامت أزمة حادة بين مصر والباب العالى بخصوص احتلال تركيا لبعض المواقع على خليج العقبة أدت إلى توجيه بريطانيا العظمى إنذارا إلى تركيا بالجلاء عن تلك المواقع وتحديد الخط الفاصل بين الأملاك المصرية والأملاك التركية بواسطة لجنة مشتركة وفيما يلى صورة البرقية المرسلة من الخديوى عباس باشا حلمى الثانى إلى الصدر الأعظم؛ وهى تحدد وجهة النظر المصرية بشأن حدود مصر الفاصلة بينها وبين الأملاك العثمانية.

Telegram from
His Highness the Khedive
to the Grand Vizier.

In accordance with the desire expressed in your Highness's telegram of April 8th, I arranged for a discussion on the Akaba question to take place in my presence, between the President of my Council and my Minister for Foreign Affairs, on the one hand, and on the other hand, H.E. Ghazi Moukhtar Pasha, who, I understand, has been deputed by H.I.M. the Sultan as his commissioner to discuss this special question.

H.E. recognizes that the question must be examined and settled on the basis of the telegram addressed to me by the Grand Vizier on April 8th 1892, but he interprets that telegram in the following sense:

First, that the Peninsula of Mount Sinai consists only of the territory lying south of a line traced directly from Akaba to Suez. As Taba lies to the south of this line, H.E. recognizes that Taba lies within the Sinai Peninsula, the administration of which is confided to Egypt.

Secondly, that the Egyptian frontier in the territory north of this line is traced from Rafeh to Suez. It follows that the triangle of territory bounded on the north-west by the line from Rafeh to Suez, on the south by the line from Suez to Akaba, and on the east by the line from Akaba to Rafeh, falls within Turkish territory.

H.H. explained that H.I.M. attached great importance to the adoption of these lines of frontier, in view of his intention to make a railway to Akaba, and eventually to construct branches to Suez and Port Said.

H.H. also stated that, although this was the view of the Porte, he might be able to make a compromise in the following sense: that a line should be drawn direct from Rafeh to Ras Mohamed, which would constitute the frontier. The whole of the west shore of the Gulf of Akaba would, therefore, fall within Turkish territory.

I have to point out to your Highness that the telegram of April 8th 1892 was communicated at the time to the various Powers concerned; that it forms part of the Firmans regulating the relations between Turkey and Egypt; that it is not in my power to consent, on my own authority,

to any alteration in these firmans; and that it is beyond doubt that the territory west of a line from Rafeh to the head of the Gulf of Akaba has, as a matter of fact, been continuously administered by my predecessors and by myself.

From the letter of April 13th 1892 addressed by the representative of Her Britannic Majesty's Government to my Minister for Foreign Affairs, and published in the Official Journal, it is clear that the British Government, at least, did not understand the telegram of April 8th 1892 in the sense now maintained by Moukhtar Pasha. That letter contains the following passage: "The telegram from the Grand Vizier, which your Excellency has done me the honour to communicate to me, makes it clear, however, that the Sinai Peninsula--that is to say, the territory bounded to the east by a line running in a south-easterly direction from a point a short distance to the east

of El-Arish to the head of the Gulf of Akaba--is to continue to be administered by Egypt. The fort of Akaba, which lies to the east of the line in question, will thus form a part of the Vilayet of the Hedjaz."

I suggest to your Highness that the only method of arranging this question will be to take as a basis of settlement the telegram of April 3th 1892 as explained in the letter from Her Britannic Majesty's representative above quoted. Some doubts may arise as to the posts which lie in Egyptian or Turkish territory, respectively, between Rafeh and Akaba. I venture to suggest, therefore, that the line should be surveyed by competent engineers; with this amendment: that the line, instead of running to the fort of Akaba, should run to a point on the coast three miles west of the fort. I have reason to believe that, when this

by friendly negociation, to make some [illegible] modifications in the line, which may be for the convenience of both parties; but I think it my duty, in the interests of the Empire, to warn your Highness that [illegible] the highest degree improbable [illegible] important modifications as those proposed by H.E. Ghazi Moukhtar Pasha will be entertained.

H.E. having declared that Taba lies within the territory confided to the Egyptian administration, I am convinced that your Highness will agree with me in thinking that the best way to arrive at a satisfactory solution will be to revert to the status quo previous to the recent occupation of that place by Turkish troops. If this were done, the Egyptian Government would readily engage to construct no works at Taba at [illegible] until the final [illegible]

tier takes place.

In conclusion, I venture to press upon your Highness the desirability of arriving at an early decision on this subject.

سير أ . بارنج الى ماركيز اوف سولسبرى . (وصلت فى ٢٠ أبريل)

القاهرة فى ١٤ أبريل ١٨٩٢.

(مستحرج)

تم تنصيب الخديو صباح اليوم فى قصر عابدين .

وأتشرف أن أرسل اليكم رفق هذا نسخة من العدد الخاص الجريدة الرسمية التى صدرت صباح اليوم وبها تقرير عن التولية ونص الفرمان والبرقية التى بعث بها الصدر الأعظم . ونشرت الجريدة أيضا المذكرات التى وجهتها ، بناء على تعليماتكم ، الى الحكومة المصرية عن موضوع الفرمان والبرقية .

هذا وقد أرسلت نسخة من هذا العدد الخاص من الجريدة الرسمية الى سفير جلالتها فى استنبول .

مرفق لرقم (١) .

ترجمة الفرمان الشاهانى الصادر بتولية الجناب

الخديوى المعظم عباس حلمى باشا

الدستور الأكرم والمعظم الخديوى الأفخم المحترم نظام العالم وناظم مناظم الأمم مدبر امور الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهام الأنام

بالرأى الصائب مهمة بنيان الدولة والاقبال بمشيئة الركان السعادة والاجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى بكمل ناموس السلطنة العظمى المخوف يصنوف عواطف الملك الأعلى خديو مصر الفائز لرتبة الصدارة الجليلة فعلا الحامل لنيشاننا الهمايوني المرصع المجيدى ولنيشاننا العثماني من الطبقة الأولى وزيرى سمير المعالى عباس حلمى باشا أدام الله اجلاله وضاعف بالتأييد اقتداره واقباله .

انه لدي وصول توقيعنا الهمايونى الرفيع يكون معلوما لكم انه بناء على ما قضى به الله من انتقال جنتمكان محمد توفيق باشا خديو مصر الى رحمته تعالى واعلاما بجليل التفاتنا ونظرا الى حسن خدامتكم وصداقتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوفا ومعلومات تامة بخصوص الاحوال المصرية وانكم كفوء لاصلاحها وجهنا الى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المبينة فى الفرمان الشاهاني الصادر بتاريخ ٢ ربيع الثانى سنة ١٢٥٧ هجرية والمبينة أيضا فى الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الاراضى المنضمة اليها طبقا للفرمان الشاهانى الصادر بتاريخ ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨١ هجرية وذلك بمقتضى ارادتنا الشاهانية الصادرة فى ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ ولانكم أكبر أولاد جنتمكان الخديو المتوفى وجهت الى عهدكم الخديوية المصرية توفيقا للقاعدة المقررة بالفرمان الشاهانى الصادر فى ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ القاضى بأن الخديوية المصرية تؤل الى أكبر الأولاد البكر فالبكر .

ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة أهاليها ورفاهيتهم هى من المواد المهمة لدينا ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا كنا وجهنا فرمانا شاهانيا لتحقيق هذه الغاية الحميدة بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ الى جنتمكان والدكم بتوليته الخديوية المصرية وضمناه المواد الآتية :

أن جميع ايرادات الخديوية المصرية يكون بحسبانها باسمنا الشاهاني وجيب أن أهالي مصر أيضا جميعة دولتنا العلية والخديوية المصرية ملزومة بادارة أمور المملكة الملكية والمالية والداخلية بشرط أن لا يقع في حقهم أدنى ظلم ولا تعد في وقت من الأوقات فخديو مصر يكون مأذونا بوضع النظامات اللازمة الداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة وأيضا يكون خديو مصر مأذونا بعقد وتجديد المشارطات مع مأموري الدول الأجنبيـــة بخصوص الجمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لاجل ترقي الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ولأجل تسوية المعاملات الدائرة التي بين الحكومة والأجانب أو الأهالي والأجانب من أمور ضابطة الأجانب بشرط عدم وقوع خلل بمعاهدات دولتنا العلية البوليتيقية وفي حقوق متبوعية مصر لها ولكن قبل اعلان الخديوية المشارطات التي تعقد مع الاجانب بهذه الصور يصير تقديمها الى بابنا العـــالي وأيضا يكون حائزا للتصرفات الكـاملة في أمور الماليـة لكنه لا يكـون مأذونا بعقـد استقراض بوجه من الوجوه وإنما يكون مأذونا بعقـد استقراض بالاتفاق مع المدائنين الحاضرين أو وكلائهم الذين يتعينون رسميا وهذا الاستقراض يكون منحصرا في تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصا بها وحيث أن الامتيازات التي أعطيت لمصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها فلا يجوز لأي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعهـا أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الاراضي المصرية للغير مطلقا ويلزم نادية مبلغ ٧٥٠ ألف ليرة عثمانية الذي هو الويركو المقرر دفعه في كل سنة في أوانه وكذلك جميع النقود التي تضرب في مصر تكون باسمنا الشاهاني ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ثمانية عشر ألفا لأن هذا القدر كاف لحفظ أمنية بلاد مصر الداخلية في وقت الصلح ولكن حيث أن قوة مصر البرية والبحرية مرتبة كذلك من أجل دولتنا يجوز أن يزاد مقدار العساكر بالصورة التي تستدعى فيها

حالة دولتنا العلية محاربة وتكون رايات العساكر البرية والبحرية والعلامات المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم ويباح لخديو مصر ان يعطى الضباط البرية والبحرية الى غاية رتبة اميرالاى والملكية الى الرتبة الثانية ولا يرخص لخديو مصر أن ينشىء سفنا مدرعة الا بعد الاذن وحصول رخصة صريحة قطعية اليه من دولتنا العلية ومن اللزوم المحافظة على كل الشروط السالفة الذكر واجتناب وقوع حركة تخالفها وحيث صدرت ارادتنا السنية باجراء المواد السابق ذكرها قد أصدرنا أمرنا هذا الجليل القدر الموشح أعلاه بخطنا الهمايونى وأرسلناه .

تحريرا فى (٢٧ شعبان المعظم سنة ١٣٠٩ من هجرة صاحب العزة والشرف) (١) .

ترجمة تلغراف

دولتلو فخامتلو الصدر الاعظم الى الجناب الخديوى المعظم

بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٢

معلوم لدى جنابكم العالى أن جلالة مولانا السلطان الأعظم كان قد صرح للحكومة المصرية بوضع عدد كاف من الجند بجهات الوجه والمويلح وضبا والعقبة الواقعة على شواطىء الحجاز وكذلك فى بعض جهات من شبه جزيرة طورسينا بسبب مرور المحمل المصرى من طريق البر .

ولما كانت جميع هذه الجهات غير مبينة أصلا فى خريطة سنة

---

(١) نقلا عن الأصل العربى .

فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ج ٦ ص ـ ص ٧٥٧ ـ ٧٥٨ .

١٢٥٧ المسلمة الى جنتمكان محمد على باشا المبينة بها الحدود المصرية لذلك اعيد الوجه أخيرا الى ولاية الحجاز بمقتضى ارادة شاهانية كما اعيد اليها ضبا والوبلح وضمت العقبة كذلك الآن الى الولاية المذكورة أما من جهة شبه جزيرة طورسينا فهى باقية على حالتها وتكون ادارتها بمعرفة الخديوية المصرية بالكيفية التى كانت مدارة بها فى عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا (١)

كتاب من جناب السير افلن بارنج وكيل وقنصل جنرال حكومة جلالة الملكة الى صاحب السعادة تيجران باشا ناظر الخارجية .

القاهرة فى ١١ ابريل سنة ١٨٩٢

يا حضرة الناظر

أتشرف بأن أبعث اليكم مع هذا نسخة من نص الفرمان التركى الصادر من جلالة السلطان الى الجناب الخديوى المعظم أوصلها الباب العالى الى سفير جلالة ملكة بريطانيا بالاستانة وقد وردت الى مبنة اليوم وكذلك مرسل معا ترجمتها بالفرنساوية .

وسترون سعادتكم ان الفرمان الحالى يحتوى على فقرة مختصة بحدود الديار المصرية ليست موجودة فى الفرمان الصادر الى المغفور له الجناب الخديوى محمد توفيق باشا بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ .

ففى الترجمة الفرنساوية لذلك الفرمان صرح جلالة السلطان انه وجه الى الجناب الخديوى (خديوية مصر بحدودها القديمة مع

---

(١) نقلا عن الأصل العربى .

فيليب جلاد : المصدر السابق جـ ٦ ص ٧٥٩ .

الأراضي التي ضمت اليها) أما في الفرمان الحالي فقد ذكر أن (خديوية مصر بحدودها القديمة المبينة في الفرمان الشاهاني الصادر في ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ هجرية والمبينة أيضا في الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور والأراضي المضمنة طبقا للفرمان العالي الصادر بتاريخ ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٨١ هجرية قد وجهت الى عهدتكم) واني مكلف من لدن جناب السكرتير العام لنظارة خارجية حكومة جلالة الملكة باستلفات نظر سعادتكم الى هذا الاختلاف وأن أطلب اليكم أن تتفضلوا باعلامي رسميا عما اذا كانت وردت ايضاحات بهذا الشأن من الباب العالي الى الحكومة المصرية .

واني أغتنم هذه الفرصة لتقديم فائق احترامي (١)

(بارنج)

كتاب من صاحب السعادة تيجران باشا ناظر الخارجية الى جناب السير افلن بارنج وكيل وقنصل جنرال الدولة البريطانية السياسي .

القاهرة في ١٣ ابريل سنة ١٨٩٢

يا حضرة الوزير

قد تشرفت بورود رسالتكم المؤرخة ١١ ابريل الحالي ومعها نسخة باللغة التركية مع ترجمتها بالفرنساوية من فرمان تولية الجناب الخديوي المعظم وقد بينتم فيها أن الفقرة المختصة بحدود الخديوية ليست مطابقة لنظيرتها في الفرمان الشاهاني الصادر بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ وتفضلتم بالاستفهام عما اذا كان

---

(١) نقلا عن الأصل الفرنسي .

كليبر جلاد : المصدر السابق ص ٧٥٩ .

قد ورد للحكومة الخديوية ايضاحات بهذا الشأن من الباب العالى وانى لسعيد لامكانى افادة جنابكم يا حضرة الوزير انه بالفعل قد ارسل فخامتلو الصدر الاعظم الى الجناب الخديوى بتاريخ ٨ من هذا الشهر بطريق التلغراف ارادة شاهانية توجه الى جنابه العالى ادارة شبه جزيرة سينا كما كانت لاسلافه وهذه الارادة المرسل منها نسخة مع هذا قد ارضت الجناب الخديوى المعظم تمام الرضاء فبادر برفع عبارات الشكر الى جلالة السلطان المعظم ٠

وتفضل يا حضرة الوزير بقبول فائق احترامى (١)

(تيجران)

وكالة بريطانيا السياسية

القاهرة فى ١٣ ابريل سنة ١٨٩٢ (نمرة ٢٢)

الى سعادة تيجران باشا ناظر الخارجية

يا حضرة الناظر

أتشرف بافادتكم عن وصول مذكرة سعادتكم المؤرخة فى هذا اليوم ردا على محررى المؤرخ ١١ الجارى المرسل معها النص التركى مع الترجمة لرسالة صادرة بتاريخ ٨ من هذا لشهر من الصـــدر الاعظم الى الجناب الخديوى المعظم ينبىء جنابه العالى بأن الحالة فى شبه جزيرة طور سينا باقية على ما كانت عليه وأنها تستمر مدارة بيد الخديوية المصرية ٠

وتعلمون سعادتكم انه لا يمكن اجراء تغيير فى الفرمانات التى تربط مصر بالباب العالى بدون رضاء حكومة جلالة الملكة ولذلك

(١) نقلا عن الأصل العربى : فيليب جلاد ، المصدر السابق ، ص ٧٦٠ ٠

وردت الى تعليمات باستلفات نظر سعادتكم الى ما ذكر فى الفرمان الحالى فيما يختص بالحدود مخالفا لما تضمنه فرمان المغفور له الخديوى المتوفى وانه اذا قرىء وحده أخذ منه أن شبه جزيرة طور سينا لا تكون فى المستقبل تابعة فى الادارة الى الخديوية المصرية ولكن الى الولاية الحجازية ٠

الا أن تلغراف الصدر الاعظم الذى تكرمتم بابلاغه الى يعد جليا أن شبه جزيرة سينا أى الأراضى المحدودة شرقا بخط متجه فى الجنوب الشرقى من نقطة قرب شرق العريش الى رأس خليج العقبة يستمر تحت ادارة مصر وتكون قلعة العقبة الواقعة شرقى الخط المذكور جزأ من ولاية الحجاز ٠

وقد كانت أبلغت حكومة جلالة الملكة الباب العالى منذ بضعة أسابيع بواسطة وكيل أشغالها فى الاستانة استعدادها لقبول هذه التسوية ٠

وفى هذه الأثناء وردت الى تعليمات تجيز لى التصريح بأن حكومة جلالة الملكة قد قبلت تحديد الحدود المبين فى الفرمان الحالى بالصورة التى بين ونقح وفسر بها فى التلغراف الصادر فى ٨ الجارى من دولتلو فخامتلو الصدر الأعظم الذى تعتبره حكومة جلالة الملكة كملحق للفرمان وجزء منه وانها لا ترى ادنى مانع من اعلان الفرمان رسميا مع اضافة التلغراف المفسر له السالف ذكره ٠

وازيد على ما تقدم ان حكومة جلالة الملكة لا يمكنها التسليم بان التغييرات التى ادخلت فى عبارة الفرمان أو قبول تلك التغييرات يمس بوجه من الوجوه الحقوق والمطالب العينية القائمة الآن ٠

وقد أمرت بارسال هذه المذكرة لسعادتكم وكذلك مجرى المؤرخ ١١ الجارى تبيانا لما رأته حكومة جلالة الملكة أثناء المخابرات التى اشتركت فيها وتمت اليوم ٠

واتشرف بأن أرجو سعادتكم التفضل بنشر هذه المراسلة عند نشر الفرمان وتلغراف دولتلو فخامتلو الصدر الاعظم فى جريدة الحكومة المصرية الرسمية واقبلوا فائق احترامى (١) ٠

(بارنج)

القاهرة فى ١٤ ابريل سنة ١٨٨٢ نمرة ٢٣

الى صاحب السعادة تيجران باشا

يا حضرة الناظر

اتشرف باخبار سعادتكم انه قد ورد الى فى هذا الصباح تلغراف من سفير جلالة الملكة بالاستانة يخبرنى فيه بأنه قد ورد اليه بلاغ شفاهى من وزارة خارجية الدولة العلية بتسليمه بصفة رسمية صورا باللغة التركية من فرمان التولية ومن التلغراف الصادر بتاريخ ٨ الحالى من دولتلو فخامتلو الصدر الأعظم الى الجناب الخديوى المعظم بخصوص ادارة شبه جزيرة سينا ٠

وانى أغتنم هذه الفرصة يا حضرة الناظر لابداء فائق احترامى (٢) ٠

(بارنج)

---

(١) نقلا عن الأصل العربى : فيليب جلاد ، المصدر السابق ج ٦ ص ٧٦٠ ٠
(٢) نقلا عن الأصل العربى : فيليب جلاد ، المصدر السابق ص ٧٦١ ٠

ملحق رقم (7)

بعض وثائق خاصة بالأطماع الصهيونية فى سيناء

1-7

المشروع الذى وضعه التوصيون الصهيونى لعرضه على الحكومة المصرية
بشأن تنفيذ اقتراح إنشاء مستعمرات يهودية فى سيناء وصياغته القانونية.

BETWEEN

THE EGYPTIAN GOVERNMENT on the one side, and on the other DR. THEODOR HERZL, acting in the name of a Society to be formed, the following has been agreed:

1. The Egyptian Government grants Dr. Herzl or the Company to be formed by him the right to occupy and to colonize the territory situated to the east of the Suez Maritime Canal and comprising about . . . square kilometres and bordered: on the north by the Mediterranean, on the east by the uncontested Ottoman frontier, on the south by a line corresponding to the 29th degree northern latitude.

2. The concession is granted for a term of 99 years; however, the government can pronounce its forfeiture (following six months notice) any time in case of non-observance of the conditions stated below.

3. The Company will have the right to utilize the grant territory, as a thing belonging to it, except with respect to the rights of certain parties, such as mining and the like, obtained from the Egyptian Government prior to the present date.

4. The colonists introduced by the Company into the grant territory will have to be local subjects. Each colonist who is not an Ottoman subject will have to declare expressly in writing that

he accepts the exclusive competence of the indigenous administrative and judiciary authorities. This declaration will be accompanied by a certificate issued by the authorities of his country of origin attesting that it is lawful for him to acquire Ottoman nationality and that in any case they will never claim him as a subject or a protected person.

5. The grant lands as well as the colonists will remain subject in every respect to the laws and regulations which govern the territory, as well as to the indigenous authorities, an exception being made for the questions of personal status which will be under the jurisdiction of the religious authorities to be set up by the colonists under the same conditions which obtain among the other non-Muslim communities established in Egypt. These religious authorities will have previously to be recognized by the Government.

6. The grant territory being completely uncultivated, is free of any impost for a period of 5 years. Thereafter, the Colony will pay as an annual rent, replacing all other imposts or taxes on the territory or the colonists, a sum equal to one twentieth of the net revenue of the Colony.

7. The Company is authorized to construct harbors in the grant territory, and to open all lines or means of communication, such as roads, railroads, telegraph and telephone lines, etc. and to engage in all enterprises of any description.

8. The Company will be allowed to receive harbor and lighthouse dues, but the entry into any port it will construct will be absolutely free of dues to the vessels of the Egyptian Government.

9. In order to establish the revenues mentioned in art. 6, which will form the basis for the receipt of an income by the Government, the Company will keep regular books which will be subject to the control of the Egyptian Government. Any difference relative to the amount of revenues will be brought before a commission of three members, of whom one will be nominated by the Egyptian Government, the other by the Company, and the President by the British Government.

10. The Government, in the choice and designation of judges, functionaries and employes, will consider and take into account as far as possible the wishes and interests of the colonists.

The conditions of development of the colonization permitting, the Government will take into consideration all demand for the establishment of municipalities, as long as it does not present a right to infringe on the above principles.

11. For the duration of the present concession, the Government will not accord any other concession in the grant territory.

12. Upon the expiration of the present concession, the Company will have the right to renew it for an equal period by paying annual dues which will be fixed at the average of the last 15 years.

13. The Government will not accord for 5 years from now any concession relative to that part of the Sinai Peninsula which is not comprised in the present contract. During this period the Company may obtain from the government the concession for the remainder of the Peninsula on the basis of the present agreement.

14. The question of the eventual supply of water from the Nile will be the object of a later agreement.

2-7

تقرير القومسيون الفنى الصهيونى عن أطوال سيناء وصلاحية شبه الجزيرة فى استيطان مستعمرات يهودية بها: والمشروعات التى يمكن تنفيذها لهذا الغرض.

Report of the Sinai Technical Commission

REPORT on the COMMISSION appointed to enquire into the practicability of establishing settlements from European Countries in the Land under the Egyptian jurisdiction, lying to the east of the Suez Canal and Gulf.

1. The Commission commenced its exploration on February 11th, 1903, starting from Kantara, and finished on March 25th, when it arrived at Suez, having completed 598 miles, 1 furlong. The country was explored on foot and on camels, the want of water precluding the use of horses. Most of the route traversed was far out of the beaten track, and little known, the existing maps being very incorrect and imperfect in many particulars.

2. The Country explored may be roughly divided into five zones:—

a. The Pelusiac Plain.
b. The sand country south of Lake Sirben, or Bardewil, lying between the Pelusiac Plain and the valley of El Arish.
c. The Wady El Arish, and its tributaries, with the desert of the Tih (Arabia Petrea).
d. The Et Tih range, and watershed of the previous zone.
e. The Mountains, Wadies, and coast between Zone (d) and Suez.

3. The result of the Commission's observations may be summarised under the following headings:—

a. *Population.* Very sparse. In Zone (a) the Pelusiac Plain, not a human being was met after leaving Kantara. In Zone (b) the only individuals seen were a few Bedouins, chiefly women and children, or old men, living in Bedouin tents, amongst the sand hills and dunes, and a few fishermen at Fum Bardewil, or entrance to the lake. In Zone (c) El Arish, the seat of the Mudir, or Governor, is the only town in the country, and contains, according to the Mudir's estimate, 4000 inhabitants. He also estimates the normal population of the whole region including the Sinai Peninsula at 16,000. With the exception of the village on the opposite bank of the Wady, to the town of El Arish, the only other village or houses seen by the Commission was at Nakhl, where the population is estimated at 100, almost entirely consisting of the garrison of the fort and their families. Very few Bedouins were seen in this Zone, and when seen, they usually turned out to be women or children. The same remark applies to Zone (d) and (e).

The scarcity of male population is due, according to the statements made, to the small rainfall of last season, which obliged the nudes to seek pasturage of their camels and flocks in more favoured spots such as Palestine and Egypt.

b. *Animal Life.* Animals are few in the country as a whole. The Pelusiac Plain seems devoid of animal life altogether. The commonest animals in the other Zones are—camels, sheep and goats. The mutton of the former is excellent, possibly due in part to the sweet smelling desert herbs that form its feed. Donkeys were met occasionally, the horse very rarely, and dogs seldom. The only cattle seen were half a dozen cows and calves at El Arish. Poultry is kept by some of the Bedouins, and at El Arish and Nakhl. The eggs are excellent and much larger than hens' eggs in Egypt. Turkeys are bred at El Arish.

Amongst wild animals the following were seen, viz: the gazelle, fox, hare, rabbit, and rat. Also the spoor of the jackal. Amongst wild birds, the partridge, sand grouse and quails; also eagles, vultures, crows, hawks, some small birds like larks, and wagtails. On the lake divers, seagulls, flamingoes and pelicans.

Amongst reptiles, lizards, chameleons and a poisonous snake.

c. *Vegetable Life* is on the whole very scarce, attributable to the scarcity of water. Where water exists spontaneous vegetation is comparatively rich, the tamarisk and rheetima being the principal

types, in zone (b) and (c), and where the land has been flooded during the year the vegetation remains for a long time even in the absence of rainfall. Zone (a) the Pelusiac Plain, is bare of vegetation.

In Zone (b), the sandhills, barley, wheat, dhurra, and melons are sown in certain parts, and a harvest is obtained when the rainfall is sufficient.

In the El Arish Wady, Zone C, the overflow of the river, in conjunction with the rainfall, is favourable for the cultivation of these crops. In this same Zone, market gardens are successful where irrigation from wells exist, and the vine, pomegranate, sycamore, hg, kareb, cactus, and castor oil tree grow in places where they are dependent on the rainfall. Palms grow in Zones b, c, d and e, when the subsoil water is fairly near the surface. In zone (c), in the Wadies, the acacia, seyal, is a typical tree.

d. *Soil.* The Pelusiac Plain, Zone (a), is covered by a saline crust about 9 inches thick, and underneath it lies an alluvial stratum of Nile mud, from two and a half to 3 ft. thick, originally deposited by the river, when it emptied itself into the Mediterranean by the Tannic and Pelusiac mouths. This alluvium rests on sea sand. The plain is absolutely sterile, the crust being fatal to vegetation, and unless the salt is washed out, this zone can never recover its former prosperous state, as a fertile plain, capable of supporting large and flourishing communities.

The soil of zone (b) is sandy. The scarcity of water and the encroaching sand dunes over a great portion of its area, render this unsuitable for agriculture, with the exception of a portion on the south of the lake, and south west of Mons Casius, where the conditions are more favourable.

The soil of zone (c), El Arish basin, is a clay of variable thickness, with more or less lime in it. It would be decidedly classed as poor in most agricultural countries, and would not pay to cultivate, but owing to the very favourable climatic conditions, as to sun, etc., it only requires water to enable it to produce a paying harvest.

e. *Minerals.* Rocks, etc. Nothing of any certain commercial value has been seen. Calcareous rocks, with imbedded flints, gypsum, sandstones, calcspar veins, and saline deposits, were the most abundant rocks.

f. *Fuel.* No trace was discovered of either coal or petroleum. Scrub, or dried camel dung, and a little wood, are the only fuels to be found locally. A little charcoal is made from the scrub.

g. *Water.* Water is obtained from wells, from rain, or from stream, when running. As regards the wells, they are few in number and far apart; in one instance, on the route taken by the Commission, the wells were approximately 40 miles apart. They are usually contaminated and the water more or less brackish, sometimes impregnated with salts or sulphuretted hydrogen. As a rule the surface of the water is not very deep, and indications that water was to be found not very far below the surface, were noticed in many places, such as dampness of soil, green bushes, etc.

The rainfall, in the absence of reliable statistics, cannot be determined with any accuracy. Sir Charles Warren, who spent some months in the country, put down the rainfall in these parts as about 12 inches per annum. The evidence of violent water action in the wadies, in zones (c) (d) and (e) demonstrate that great volumes of water must at times come pouring down from the watershed. According to the statements of the inhabitants, there is a poor rainy season once every four or five years, as occurred last season, which compels the Bedouins in the absence of water storage, to migrate temporarily with their stock, as was the case this year, as stated above.

Streams. Until the Commission reached Zone (e), no living stream was met; the water-courses being dry, except in one case in Zone (d) where a few small pools, that might have been rainwater, remained in the hollows of the rocky bed of Wady Yerga. The Arabs stated this water was present all year round, and came from the springs. When the rains occur the streams overflow their beds, and the adjoining lands in the wadies are more or less overflown, and rendered fit for ploughing. The water of the El Arish, that has not been absorbed by the soil, or evaporated by the sun, empties itself into the Mediterranean sea.

h. *Hygiene.*

As regards Zone (a) the Pelusiac Plain, from the meagre historic details that have survived, it is evident that in the days when the Nile emptied itself through the Tannic and Pelusiac mouths, large and prosperous communities flourished on this plain. The absence of any inhabitants at the present time renders it impossible to obtain any statistics as to hygiene, but it may be assumed that if this zone were re-peopled and extensive agricultural work undertaken, malaria would be the prevailing disease, at first probably, of a grave nature; but later on milder.

As regards Zone (b), the sand country, the malarial cases would be of no very serious importance. The portion of this zone not swept by the sea breezes would probably, in summer, be trying to European races.

As regards Zone C, the hygienic conditions in the neighbourhood of El Arish would approximately be the same as that in Zone B, but the desert of the Tih, notwithstanding its great variation in temperature in 24 hours, appears to be extremely healthy, the air being bracing and dry. According to the statements of the natives, the heat, even in the middle of the day at midsummer, is never unbearable, and the nights are always cool.

The Zone (c) is far less favourable in a hygienic sense to Europeans. Deprived to a great extent of air movement, owing to the high cliffs bounding them, the temperature of the wadies must in summer be almost tropical. This does not apply to the high ground.

It must distinctly be understood that all these observations refer to present conditions. So far as the existing population is concerned, a very favourable impression was made on the Commission, especially in the cases of the inhabitants of the Tih.

1. *Climate.* This has already been dealt with under the headings of soil, water, and hygiene.

4. The result of the Commission's research has been, that in their opinion, under existing conditions, the country is quite unsuitable for settlers from European countries; but from what they have seen on the spot, and from the experience of individual members of the Commission, they can confidently state that were a sufficient water supply forthcoming, the conditions of soil, hygiene and climate are such, that part of what is now desert, would be capable of supporting a considerable population. In short, the whole question is one of water supply, the furnishing of which would involve great capital expenditure. The nature of water supply would vary according to the zones.

As regards Zone (a), the Pelusiac Plain, a large volume of water would be necessary to wash out the salt to render the land fit for cultivation. The only method of obtaining such a water supply for this purpose, and afterwards for irrigation purposes, would be to bring the Nile water to the plain by means of canals and large syphons, to be laid under the Suez Canal.

As regards Zone (b), the sand-hills, the portion suitable for cultivation would mainly have to depend on wells, at any rate for the present. As regards Zone (c), the El Arish Valley, and desert of the Tih, to obtain the maximum amount of water, not only should the sub-soil water be tapped, by sinking wells, with windmills or other methods for raising water, but steps should be taken to construct a series of dams of an inexpensive nature across the bed of the El Arish, and its tributaries, so as to utilize the water when the floods come down for inundating and irrigating the land, instead of allowing the surplus water to flow out to sea. In addition to this, the Commission considers that it is necessary that the watershed of the El Arish and Tih must be secured, with a view to the construction of storage reservoirs, in the steep wadies that penetrate the range so as to supplement the water supply in years of drought.

5. The next most important consideration in the opinion of the Commission, to that of water supply, is the improvement of the means of communication. To effect this in the first instance, they consider that the first work to be done is to devote careful consideration to the order in which the settlement in the country can best be effected, and commence with the construction of roads suitable for wheel traffic, which, until a sufficient water supply is assured, would mean camel carriages, and perhaps motor traction of a pattern suitable to the country. They are of the opinion that the construction of many of these roads would, comparatively speaking, be inexpensive, in fact, sometimes for miles over the flint covered portions of the plateau, it would mean little more than removing the larger surface stones off the track selected. This would be followed by the construction of railways, as the country developed.

As regards Zones (a), (b) and (c), by careful selection of ground, there should be little difficulty in choosing the line of the road at a minimum expense. Furthermore, as soon as the water supply was assured, horses, mules, etc. could supersede camels for traction purposes.

6. Water and means of communication being assured, the next point for consideration is: what could the land produce, and what industries could be started that would give settlements fair prospects of success?

From the reports of their technical agricultural advisers, and from the experience individual members of the commission have had in Egypt, India, South Africa, etc., and from what they have seen being cultivated, under very primitive conditions, in the country now under consideration, the Commission are of opinion that the following could, in the course of time, be cultivated, viz:

Cereals. Barley, wheat, dhurra, maize, oats, etc., as grown in Egypt.

Leguminous Plants. Beans, peas, lentils, etc.

Fruit Trees. Dates, figs, pomegranates, vines, oranges, lemons, olives, kareb, cactus, etc.

Vegetables. Market garden produce.

Forest Trees. Acacias, tamerisks, pines, eucalyptus, and cypress, etc.

Plants useful for the promotion of industries. Castor oil, peanuts, cotton, sesal agave, sugar cane, etc.

Forage. Cactus, kareb, and various grasses.

7. The following industries would, as a natural result, be possible, viz:

Dried Fruits. Raisins, dates, figs, etc.

Oil. From peanuts, olives and the castor oil plant.

Wine. From the vine.

Spirits from the vine and cereals.

Gummi Arabicum from the acacia.

Fibre from sesal agave, for rope making.

8. From the mineral products it is just possible, that the gypsum and salts might later on prove of some small commercial value. The finer sorts of clay would have a local importance in the manufacture of pottery, provided cheap fuel can be obtained.

With the improvement in the water supply, and the consequent possibility of augmenting the forage supply, not only sheep and goats, but also cattle, horses, mules, etc., could be substituted.

9. Bearing in mind the above data, the result of the Commission's enquiries, the following are their recommendations:

a. That the boundary of the area to be colonised should be:

On the North, the Mediterranean Seaboard.

On the East, the Turkish Boundary.

On the South, a boundary that should include the watershed of the Wadi El Arish, and the Tih Plateau; which, as already shown, is indispensable, say approximately, latitude 29n.

On the West, the Suez Canal and Gulf.

NOTE. The time available for the Commission's investigations did not permit of their exploring the southern portion of the Sinai Peninsula, south of the Tih Watershed.

b. That as the Pelusiac Plain would be utterly useless for the purposes of a settlement unless sanction were given for diverting some of the water of the Nile over this plain, permission to execute the necessary works to effect this from existing canals, would be indispensable.

c. That full powers be granted for the execution, within the above area, for all necessary works for supply and storage of water, for irrigation, making the needful communications, whether road, railways, ports, telegraphs, forestry, promotion of industry, mining, etc. etc.

d. That as regards the Pelusiac Plain, the preliminary work be done by Fellaheen, who are inured to the climate. (See remark under hygiene, paragraph 8.)

e. That the settlement should be undertaken systematically, and on business lines.

That in the first instance a commission consisting of a qualified staff of experts be appointed for the purpose of making a more detailed investigation of the area, for establishing meteorological stations, and for superintending the establishment of a few small experimental farms in selected areas, and making the necessary works for this purpose, such as wells, inexpensive dams, etc. That until the results of these experiments be such as to justify the admission of farmer immigrants, with a fair chance of success, none be admitted.

That to carry out the necessary labour (except as regards the Pelusiac Plain), only paid able-bodied qualified labourers who are desirous of offering their services, be employed, and arrangements should be made to enable such labourers to become settlers at the end of their contract, should they wish to do so.

10. In conclusion, lest it should be considered that the commission has recommended the acquisition of too large an area for settlement purposes, they wish to point out that the whole area, with the exception of some insignificant portions, is actually a desert, that the soil is poor, and that in consequence it is imperative to make far larger allotments to an individual than would have to be done in lands more favourably situated as regards soil and water.

SIGNED this twenty-sixth day of March, 1903, at Ismailia.

(SIGNED)	LEOPOLD KESSLER,	Mining Engineer (Freiberg School of Mines). In charge.
"	ALBERT E. W. GOLDSMID,	Colonel, (H. P.) General Staff, British Army. Formerly Director General of the Hirsch Colonies in Argentina.
"	GEORGE H. STEPHENS,	C. M. G. etc. Civil Engineer, late P. W. D., Egypt.
"	DR. S. SOSKIN,	Agronom, Gérant de Propriété en Palestine.
"	DR. HILLEL YOFE,	Médecin en Chef de l'Hospitale Israelite de Jaffa. Médecin de Colonies de Palestine.
"	OSKAR MARMOREK,	Architect, Vienna Polytechnicum, Paris Ecole des Beaux Arts.

3-7

تقرير وكيل وزارة الأشغال السير وليام جارستن بخصوص مشاريع الرى المطلوبة لتحقيق إنشاء مستعمرات يهودية فى سيناء والذى على أساسه إستندت السلطات المصرية لرفض المشروع والبت فى عدم صلاحيته لإلحاقه أضرارا بالغة لملاك الأراضى من المصريين.

Sir W. E. Garstin's Note on the Irrigation of the Pelusiac Plain

I have examined this question with the Inspector General of Irrigation Lower Egypt; we are agreed in considering that the project, as presented, is not one that should be approved.

Mr. Stephens considers that a discharge of 12 meters cube per second, (at Ismailia) during five months of the year, would be sufficient. With this, he proposes to irrigate flood crops, but the maturing of the winter crop and the irrigation of the summer crop would be effected by the aid of water stored in artificial reservoirs, constructed on the Pelusiac Plain.

Mr. Verschoyle, Inspector General of Irrigation for Lower Egypt, points out that the proposed discharge of 12 meters cube, is absolutely insufficient for the purpose required. The area proposed for irrigation is 60,000 Feddans. The amount of water required to irrigate this area, during flood, (applying our Egyptian formula), would be 30 cubic meters per Feddan; we then get $60{,}000 \times 30 = 1{,}800{,}000$ metres cube of water. This amount is independent of the water to be stored for use in winter and summer.

Although experience in Egypt shows, that some fifty per cent of the gross area is annually cultivated with Seft crops, I will for the purpose of calculation, allow only 40 per cent in the present instance; in other words, that 24,000 Feddans will be cultivated in summer. The water required for the irrigation of this area would then be:

122 days × 24,000 Feddans × 30 metres cube = *87,800,000 metres cube of water.*

The supply for winter irrigation, i.e. from January to March, after the canal supply has ceased, is arrived at as follows:

Deducting the Seft area from the gross area we get:

60,000 — 24,000 = 36,000 Feddans, under winter irrigation, and allowing 25 metres cube of water per Feddan, the water required would then be 36,000 Feddans × 90 days × 25 metres cube = *81,000,000 metres cube of water.*

The total water to be stored would be as follows:

For summer crops = 87,800,000 metres cube
" winter " = 81,000,000 " "
168,800,000
or say 169,000,000 of metres cube.

We now come to the question of evaporation on these shallow reservoirs.

Accepting Mr. Stephens' daily rate of 0.008 metres we get (for seven months of the year = 210 days) 210 × 0.008 metres = a total depth of *1.68 metres.* Allowing that the reservoir has a depth of water equal to three metres, and it could hardly exceed this, we get 3.0 — 1.68 = 1.32 metres of depth available for irrigation.

The area of reservoir required = $\frac{169,000,000}{1.32}$ = 127,000,000 square metres.

I may point out that this represents an area covered by the reservoirs, amounting to 30,000 Feddans, or *half the area to be cultivated.*

The amount of water evaporated would be 127,000,000 × 1.68 = *213,000,000 metres cube.*

The total cube of water to be stored thus becomes 169,000,000 + 213,000,000 metres cube = *382,000,000 metres cube.*

The discharge in the Canal (to provide this five months) would then be $\frac{382,000,000}{150}$ = 2,540,000 metres cube per diem.

Adding to this the water required for flood irrigation as previously given, we get

2,540,000 + 1,800,000 = 4,340,000 M^3 per diem = 51 *metres cube* per second.

To render the Ismailia Canal capable of passing such an extra discharge would require a very considerable expenditure.

In the foregoing calculations, no allowance has been made for percolation throughout the banks. This at any rate for many years, is likely to be very considerable, and in order to obtain the necessary quantity of water, a still further addition should be made to the storage area. Again in such a large surface, the wave action on the bank would be severe, and they would require to be revetted with stone.

Lastly, there comes in the very important question of whether the water thus stored would remain fresh, or become brackish, or even salt, owing to the salts contained in the soil in which the reservoirs were made. This of course could only be solved by experience. My own opinion is that the danger is a very real one. I may mention that the Behera Irrigation Co. made an experiment in the "Birari" some years ago, in connection with shallow storage reservoirs and, after a few years' trial, abandoned them.

It will be seen from the above that I do not consider the scheme, as proposed, to be a good one. I am convinced that without summer irrigation it would never pay.

Supposing then that the storage reservoirs do not succeed what would happen? The reclamation company would undoubtedly use every endeavour to force the Egyptian Government to assist them by summer water from the Canals. It cannot be too strongly insisted upon that this would be impossible, even were the storage capacity of the Assouan Reservoirs more than doubled. In spite of this instance, I feel convinced, that the company would (in the event of their storage reservoir failing) call upon the Government for assistance. The latter would be in the position of either having to see a large and important scheme wrecked, or giving water to the detriment of the land in Egypt proper. My own impression, which is derived from a long experience of similar, although smaller, cases in Egypt, is, that the pressure would be too great and that the Government would have its hands forced and be eventually obliged to yield to the demands made. For this reason I cannot recommend the present scheme.

I now turn to another portion of the project, viz. the proposed syphon under the Suez Canal. Although these would not directly affect the Irrigation Service, it seems to me that there are grave difficulties connected with the execution of the proposed works.

Mr. Verschoyle points out, that to pass 61 metres cube per second through such a syphon, at least eight pipes (of 2 metres diametre each) would be required even allowing a velocity of 2 metres per second through them. Such pipes would as Mr. Stephens proposes, of course, be floated into position and lowered into trenches dredged for them in the bed of the canal. How long would such a work take to do and how would the traffic of the canal be carried on during the operation? Even if all went well it would probably necessitate at least eight days' difficult and delicate work. We had considerable experience of such works in Egypt, having put down several similar syphons under our large canals, where no traffic (or only such as can easily be stopped) exists. In each case the work has been difficult and a long one. I can hardly believe that the Suez Canal Company would ever allow such an operation, (which would certainly temporarily block their traffic) to be carried out. Should it refuse, the only other alternative would be to make a diversion of the Canal; or to tunnel under the bed and thus lay the pipes. Either of these alternatives would entail works of very considerable magnitude. They would, moreover, be works of great difficulty, and involving a very large expenditure of money.

I think under the circumstances the estimate of £300,000 would be very largely exceeded.

Supposing money to be no object, there still remains the difficulty of supplying Sefi water. I am so convinced that this difficulty is a real one that, in spite of the laudable objects of the scheme, I am most reluctantly driven to oppose it in the interests of Egyptian irrigation.

I feel convinced that in the case of failure of the storage reservoir, a failure which is at least possible (and it is in my opinion highly probable) the Egyptian Government would feel itself morally bound to assist the Company, at the expense of the Egyptian Land owners, whatever may be the agreements at present entered into, and however stringent the clauses made against such a course.

(S) W. E. Garstin
Under Secretary of State
for Public Works
May 5th, 1903.

4-7

رد وزارة الخارجية البريطانية على تيودور هرزل بتاريخ ١٩ يونيه تخبره فيه بأنه لا يستطيع الضغط على الحكومة المصرية أكثر مما فعل ملمحا بأن هذا القرار لم يؤخذ بسبب سياسة معادية لليهود.

Lansdowne's answer to Herzl reads as follows:

June 19th, 1903.

Sir:—

I am directed by the Marquess of Lansdowne to acknowledge the receipt of your letter of the 5th instant relative to the refusal of the Egyptian Government to entertain the proposal for the establishment of a Jewish Colony in Mount Sinai peninsula, and to state that it will be communicated to His Majesty's Agent and Consul General in Cairo, for his observations on the various points now raised by you.

Lord Lansdowne thinks it right to inform you that Lord Cromer in his Despatch reporting the decision of the Egyptian Government expresses a strong opinion that it would be unwise to press further.

Lord Cromer states that, from the commencement of the negotiations, he has used every endeavour to obtain a fair hearing for the supporters of the project. He is convinced however that nothing can be done in the direction of carrying out our wishes without the exercise, on the part of His Majesty's Government of a far stronger pressure than the circumstances of the case would in any degree justify. He explains that the Egyptian opposition is in no way due to anti-Jewish prejudice, but is based on two grounds:

In the first place, none of the Authorities, whether British or native, believe in the possibility of success and they are unwilling to share in the responsibility of failure. They consider that not only would they be incurring such responsibility if they encouraged you and your friends to spend more money, but that they might lay the foundation of claims against the Egyptian Government when, as would almost certainly be the case, it was ascertained that the money had been expended uselessly. They think therefore that it is not only the wisest, but also the most considerate plan, to abstain from holding out to you hopes which cannot in their opinion be realised.

In the second place the Egyptian Ministers point out, with great truth, that the machine of Government in Egypt is already one of the most complicated in the world. It is difficult to foretell what would be the precise result if your plan were carried into execution. It can, however, scarcely be doubted that, whatever might be the conditions of the settlement, the establishment of a large cosmopolitan society in the Sinai peninsula would entail a material increase of the difficulties which the Egyptian Administration has already to encounter.

Lord Cromer has evidently been much impressed by these objections to the scheme, and they appear to Lord Lansdowne to be of so cogent a nature that he is constrained to tell you that in his opinion no favourable result can be expected from the further reference which is now being made to Cairo.

L

5-7

خطاب تيودور هرزل بتاريخ ٥ يونيه ١٩٠٣ إلى لورد لانسدون وزير الخارجية البريطانية يطلب فيه إعادة النظر فى الرفض ويحاول رفض وجهات النظر التى تقدم بها السير وليام جارستن استنادا على أن النصبين من اليهود أعضاء القومسيون لهم رأى آخر.

My Lord,

I have had handed to me by Colonel Goldsmid who has been representing me in Egypt since the return of the Commission of enquiry in the Sinai Peninsula, a letter from H. E. Boutros Pasha and a memorandum from Sir William Garstin, copies of which I enclose. I doubt not Your Lordship has received copies of these documents from Lord Cromer.

Your Lordship will observe that the Egyptian Government bases its refusal to grant any concession in the Peninsula, upon the report of Sir William Garstin as to the difficulty of supplying Irrigation to the Pelusiac Plain. As to this I have the honour to transmit to Your Lordship a letter I have received from Mr. G. H. Stephens, C. B., who was a member of the Commission of enquiry and was specially charged with irrigation questions. From Mr. Stephens' observations it would appear quite clear that the conclusions to which the Egyptian irrigation authorities have arrived are at least open to question.

Assuming however that so far as the Pelusiac Plain is concerned, the Irrigation Authorities are correct, then I respectfully submit that there still remain large portions of the Territory examined by the Commission of enquiry which, as is shown in a letter received by me from Mr. L. Kessler who had charge of the Commission, and which I enclose for Your Lordship's perusal, are still capable of being utilised for the purposes of a Jewish Settlement.

As I have before pointed out to Your Lordship, even before the Commission started upon its enquiry in the Sinai Peninsula we were aware that the territory was at present by no means inviting as a colonising centre. But we are willing to make it so by the expenditure of large sums of money and by the labour of intelligent and willing immigrants. Hence it seems to me that in view of the opinions expressed by Messrs. Kessler and Stephens after seeing the letter from H. E. Boutros Pasha and the memorandum from Sir William Garstin, the Egyptian Government has denounced the scheme upon altogether insufficient evidence.

I am, I need scarcely say, perfectly willing in this matter to leave myself in Your Lordship's good hands, and to accept Your advice as to what we should do under the circumstances. But Your Lordship will not be unmindful of the object we have in view in obtaining a concession from the Egyptian Government, now that the urgency of the matter has grown even since I had the honour of first seeing Your Lordship upon the subject.

I shall therefore feel deeply obliged if Your Lordship will use Your good offices with the Egyptian Government to reconsider the matter, and if necessary Mr. Kessler and Mr. Stephens shall proceed to Cairo to further discuss matters with the authorities there.

I have the honour to remain

Your Lordship's

most humble and obedient servant

Th. Herzl

6-7

خطاب وزير الخارجية المصرية إلى مندوب تيودور هرزل واسمه جرينبرج يبلغه فيها بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٠٣ وجهة نظر الحكومة المصرية بخصوص إنشاء مستعمرات يهودية فى سيناء وهى تنحصر فى أن حكومة الخديوى لا تستطيع لأى مبرر ولأى سبب مهما كان التنازل عن جزء أو كل من حقوق السيادة: وبناء عليه ففكرة منح امتياز فى سيناء يجب أن تستبعد بصفة قاطعة.

Cairo, February 22, 1903

Ministry
of
Foreign Affairs
Sir:

The Government of His Highness has taken cognizance of your propositions for obtaining a charter for a "Jewish National Settlement Company" with a view to establishing a Jewish Colony in the Sinai Peninsula.

In accordance with the Imperial Firmans, the Khedivate can under no pretext or motive give up, in whole or in part, any of the rights inherent in the Sovereign Power.

Consequently, the entire idea of a concession of a charter must be formally discarded.

However, if a Colonization Company should constitute itself according to Egyptian laws, I am authorized to declare to you that the Government will be disposed to grant it in the Sinai Peninsula lands whose surface area can be determined only after the return of the Commission which has been dispatched to the places.

The conditions of this concession will ultimately be fixed by the Council of Ministers; but I can inform you right now that the Government make their consent contingent on the express acceptance of the following clauses which constitute the basic conditions:

1. The colonists introduced by the Company must be local subjects. Every colonist who will not be an Ottoman subject will have to declare expressly in writing that he accepts the exclusive competence of the indigenous authorities, both administrative and judiciary. This declaration will have to be accompanied by a certificate issued by the competent authorities of his country of origin attesting that it is lawful for him to acquire Ottoman nationality, and that in any case they will never claim him as a subject or protected person.

2. The grant lands as well as the colonists will be subject in every respect to the laws and regulations which govern the territory, as well as to the indigenous authorities; it is understood, however, that an exception will be made with regard to questions of personal status which will be under the jurisdiction of the religious authorities to be set up by the colonists under the same conditions which obtain among the other non-Muslim communities established in Egypt.

These religious authorities will have previously to be recognized by the government.

3. The government, in the choice and designation of the judges, functionaries and employes, will consider (and take into account) as far as possible, the wishes and the interests of the colonists.

4. The conditions of development of the colonization permitting, the government will show itself disposed to take into consideration every demand for the establishment of a municipality, as long as it does not present a right to infringe on the above principles.

Accept, please, etc.

(Signed) Boutros Ghali

Mr. L. J. Greenberg

7-7

خطاب تيودور هرزل إلى لورد لانسدوان وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٠٣ يطلب فيه مساعدة القومسيون الصهيونى المسافر إلى مصر، وينبئه بخط سير هذا القومسيون.

To the Right Honourable
the Marquess of Lansdowne, K. G.,
Secretary of State for Foreign Affairs

Paris 22d Jan. 1903.

My Lord,

I regret you were unable to see me when I was in London. I however had the pleasure of seeing Sir Thomas Sanderson and he doubtless will have informed your Lordship that the Commission of Investigation in the Sinai Peninsula will start from Ismailia about 4th February.—Mr. Greenberg who previously saw Lord Cromer and others in Cairo will proceed there shortly in order to confer on my behalf with the authorities as to the Charter to be obtained from the Egyptian Government.

Mr. Greenberg will have full powers to act for me and for the Executive Committee of the Zionist Movement, and I shall feel favoured if your Lordship will be so good as to intimate this to Lord Cromer.

I beg sincerely to thank you for your kind assistance in the matter and to assure you we shall do everything possible to make the scheme a success.

I am your Lordships most humble and obedient servant,

Theodore Herzl
Wien Währing Hairingergasse 29

8-7

برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى لورد كرومر طالبة فيها تلبية رغبة تيودور هرزل فى استعارة الموظف البريطانى براملى لمرافقة اللجنة الصهيونية المسافرة إلى سيناء للحصول على امتياز لإنشاء مستعمرات يهودية فى سيناء.

F. O.
Jan. 20, 1903
4 P. M.

Your Tel. No. 1 of Jan. 2 and my Desp. No. 8 of Jan. 9.

According to present plans Commission leaves Trieste February 2.

Herzl asks that Soudan Govt. may be requested to lend Bramley's services and suggests that he should be placed in direct communication with latter for arrangement of details.

Will be ready to join Commission when it arrives or is there reason for delaying its departure?

T. H. S.

عطية حسين أفندى - رقيب مجند 5315821 السريه 35 إستطلاع - اللواء
12 مشاه الفرقه 7 مشاه - الجيش الثالث الميدانى - قوات بدر التى عبرت قناة السويس
يوم السبت السادس من أكتوبر 1973م